التطور الاقتصادى الحديث في إفريقية

تأليف

الدكتور راشد البراوى



ملتزم الطبع والنشر : مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة

sharif mahmoud

التطور الاقتصادي الحديث في إفريقية

تأليف

دكتور راشد البراوي

الطبعة الأولى

١٩٦١

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقا)


مطبعة لجنة البيان العربي

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

حين أخرجنا كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية ، السياسية والاقتصادية » عرضنا الكبريات المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان الإفريقية وبخاصة ما استطاعت منها انتزاع الوثائق الرسمية التي تعترف باستقلالها وسيادتها حتى نوضح أن الاستقلال السياسي ، طليقاً كان أو مقيداً ، سوف يظل قائماً على أساس ضعيف متفكك إذا لم يصحبه تحرر إقتصادي يكفل لها إمكانية الاستغلال الكامل لمواردها ، ما ظهر منها وما لم نحط به علماً كافياً بعد ، وفق مطالبها الأساسية وطبقاً للمعايير التي تراها مؤدية إلى إنهاض شعوبها ، في إطار سليم من التعاون الإفريقي والتعاون العالمي .

ورغب إلينا الكثيرون من القراء والأصدقاء والأبناء أن نفرد بحثاً أكثر استفاضة للناحية الإقتصادية في القارة ، وها نحن أولاء ، تلبية للرغبة النبيلة ، نقدم كتابنا هذا عن التطور الإقتصادي في إفريقية . وفيه أبرزنا ما تنطوي عليه القارة من الموارد والإمكانيات ، وحللنا اقتصادها إلى عناصره ، وبينا ما فيه من عوامل الضعف والقصور في ظل الأوضاع المتوارثة من الماضي ، وكشفنا عن القوى التي كانت ، وما تزال تحاول ، تدفع به في اتجاهات معلومة صوب غايات ذاتية مرسومة ، ثم أوضحنا معالم الطريق التي ينبغي السير فيها لتحقيق المصالح الأساسية لشعوب القارة . إن علينا أن نمعن النظر في مرآة الماضي لنرى الصورة على حقيقتها حتى لا تعكس المرآة مستقبلا مماثلا .

ولقد تناولنا بالتفصيل مراحل التطور ومظاهره واحتمالاته ووسائل دفعه قدماً في عدد من البلدان الإفريقية ، لكل منها ظروفه واعتباراته الخاصة ، واخترناها جميعاً مما يقع إلى الجنوب من الصحراء ، آملين أن نعالج الأحوال في شمالي القارة في بحث مستقل .

ونحن إذ نقدم كتابنا هذا نرجو أن نكون قد أسهمنا بقدر فى إثارة الاهتمام بهذه القارة المجيدة ، لا فى حاضرها وحده فحسب ، بل وفى مستقبلها الذى نراه مليئاً بأعظم الاحتمالات لخير المجتمع الإنسانى .

والله الموفق أولا وقبل كل شىء .

القاهرة فى أبريل ١٩٦١ — راشد البراوى


مراكش
الجزائر
ليبيا
الجمهورية العربية المتحدة
موريتانيا
مالي
نيجر
تشاد
السودان
نيجيريا
فولتا العليا
الكاميرون
افريقيا الوسطى
اثيوبيا
الكونغو
اوغندا
كينيا
تنجانيقا
انجولا
روديسيا الشمالية
موزمبيق
روديسيا الجنوبية
افريقيا الجنوبية الغربية
اتحاد جنوب افريقيا

الفصل الأول

معالم الاقتصاد الإفريقي

(أولا) عرض جغرافي موجز

تعتبر إفريقية ثانية القارات من ناحية المساحة التى تبلغ أحد عشر مليونا من الأميال المربعة ، ولكن طول شواطئها لا يتناسب مع المساحة إذ لا يتجاوز ١٩٠٠٠ ميل . ويكاد يقسمها خط الإستواء إلى قسمين متقاربين ، غير أن الجانب الأكبر من القارة يقع بين المدارين .

التضاريس :

إذا استثنينا القسم الشمالى الغربى حيث تمتد جبال أطلس الإلتوائية ، فالقارة عبارة عن هضبة ضخمة يحيط بها عموما سهل ساحلى ضيق ، كما أنها فى القسم الجنوبى من القارة أكثر ارتفاعا منها فى الشمالى . وتمتد الهضبة المرتفعة بجنوب إفريقية إلى خط الاستواء تقريبا ، ثم تخرج منها شعب فى اتجاه الشمال . وعلى طول الجانب الشرقى من الهضبة الإفريقية جبال تبدأ من الحبشة ثم تسير صوب الجنوب مخترقة إقليم البحيرات الواقع فى إفريقية الشرقية . وحافة الهضبة فى الجنوب الشرقى من القارة بالغة الارتفاع وتعرف باسم جبال دراكنبرج .

وتنبع معظم الأنهار فى داخل الهضبة حيث تكون صالحة للملاحة إلى مسافات طويلة ، فإذا ما بلغت حافة الهضبة انحدرت بشدة صوب السهل الساحلى وتكثر بها الشلالات ؛ وهذه الظاهرة تفسر لنا عدم صلاحية أغلب الأنهار الإفريقية للملاحة . ومما تتميز به الهضبة كذلك وجود عدد من البحيرات العظمى تتخلل الجبال الواقعة فى الشرق . وتقع هذه البحيرات فى أخدودين ، ففى الغربى منهما بحيرات ألبرت وإدورد وتنجانيقا ، وفى الشرقى بحيرتا رودلف ونياسا ، أما بحيرة فكتوريا فإنها تتوسط الأخدودين ، ونلقى جنوبى الصحراء الكبرى بحيرة تشاد .

المناخ :

وهنا نستطيع أن نلاحظ وجود فصلين رئيسيين : أولهما يمتد من نوفمبر إلى أبريل . وخلال هذا الفصل يتعرض الساحل الشمالى للرياح الجنوبية الغربية ويسوده مناخ معتدل . ويشتد المطر على الساحل الشرقى ثم يقل تدريجيا كلما عبرنا القارة بحيث نجد منطقة جافة فى الغرب . وفى هذا الفصل يقع الطرف الجنوب الغربى الأقصى من القارة داخل منطقة الضغط العالى التى تبدأ منها الرياح التجارية ، الأمر الذى يعلل مايتصف به من الجفاف .

أما فى الفصل الآخر الممتد بين شهرى مايو وأكتوبر فإن درجة الحرارة تتناقص كلما إتجهنا من الصحراء الكبرى ناحية الجنوب ، وخلال هذا الفصل يسود الجفاف شمالى إفريقية كله لأنه يقع تحت تأثير الرياح التجارية . وجنوب خط الإستواء نجد إن إقليم الرياح التجارية الجنوبية الشرقية قد انتقل صوب الشمال ، وتسقط على الجنوب الغربى الأقصى أمطار تجلبها الرياح الشمالية الغربية ، وفى هذا الفصل حيث تشتد الحرارة بالصحراء الكبرى يرتفع الهواء الساخن وتهب رياح محملة بالرطوبة ناحية الجزء الجنوبى من الصحراء ، قادمة من المحيط الهندى غربى القارة . هذه الرياح موسمية حقيقة وتعتبر امتداداً للرياح التجارية الجنوبية الشرقية . وتسبب سقوط أمطار غزيرة على ساحل غينيا .

الأقاليم المناخية :

وهذه متماثلة فى شمال خط الإستواء وجنوبه .

١ — المناخ الإستوائى ويتميز بالحرارة وكثرة المطر ، ونلقاه على طول خط الإستواء وبخاصة فى حوض نهر الكنغو وعلى طول جزء من ساحل خليج غينيا .

٢ — المناخ المدارى ويعرف فى حالة إفريقية « بالطراز السودانى » . ونجد هذا الطراز شمالى خط الإستواء وجنوبه . ويتميز بسقوط المطر فى فصل الصيف الذى يمتد من مايو إلى أكتوبر فى الشمال ومن نوفمبر إلى أبريل فى الجنوب .

٣ — ويوجد المناخ الصحراوى ، وهو جاف فى جميع الفصول ، على طول مناطق الضغط العالى فى الشمال والجنوب . وهو يمتد فى الشمال عبر القارة ، بينما يقتصر فى الجنوب على غربى القارة .

٤ — وعلى طول الساحل الشرقى لإفريقية الجنوبية المناخ دافىء معتدل وتسقط الأمطار بسبب الرياح التجارية الآتية من المحيط الهندى .

٥ — وعلى طول السواحل الشمالية والجنوبية الغربية يسقط المطر شتاء ، وهذا ما يعرف باسم مناخ البحر المتوسط .

ولما كان معظم القارة عبارة عن هضبة فإن المناخ فى العادة أكثر اعتدالا منه لو كان السطح أقل ارتفاعا ، وهذا هو السبب الذى من أجله تصلح مناطق عدة تكاد تقع على خط الإستواء ، لسكنى الرجل الأبيض .

الأقاليم النباتية :

وهذه تتمشى مع الأحوال المناخية التى أشرنا إليها ، ويمكن أن نميز الأقاليم الآتية :

(أولا) الغابات الإستوائية ذات الأشجار العالية الدائمة الإخضرار ، وتغطى حوض الكنغو وساحل غينيا ، حيث المطر غزير جدا .

(ثانيا) الحشائش المدارية والسافانا وتقع على جانبى منطقة الغابات الإستوائية .

(ثالثا) تغطى الصحارى مساحات شاسعة فى شمال إفريقية (الصحراء الكبرى) ومساحة أصغر فى إفريقية الجنوبية (الساحل الجنوبى الغربى) .

(رابعا) غابات المناخ المعتدل الدافىء ونلقاها فى إقليم ناتال فى الجنوب الشرقى من القارة .

(خامسا) نبات البحر المتوسط ويوجد بالقرب من شواطىء إفريقية الشمالية وعلى طولها وفى الطرف الجنوبى الغربى من القارة .

(سادساً) حشائش المنطقة المعتدلة وتغطى الجزء الجنوبى الشرقى من الهضبة الإفريقية ، ويعرف الإقليم باسم « ڤلد » Veld ، وهو بارد نوعا فى الشتاء وحار فى الصيف .

(سابعا) النبات الجبلى وهو عباره عن غابات وحشائش المناطق المعتدلة ، ونجده فى معظم أرجاء مرتفعات الحبشة وإفريقية الشرقية .

(ثانيا) الزراعة والإنتاج الزراعى

تعتبر الزراعة فى معظم أجزاء القارة المصدر الرئيسى للدخل من جهة والعمالة من جهة أخرى بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الإفريقيين . إلا أن نقطة الضعف الأساسية تتمثل فى نقص الإنتاجية سواء بالنسبة إلى الفرد أو إلى الوحدة من الأرض المزرعة ، ولهذا كان نصيب الزراعة فى الاقتصاد الإفريقى ضئيلا إذا قيس بما نلقاه فى الأقاليم والبلدان المتقدمة . ويرجع تخلف الزراعة بوجه عام إلى اعتبارات عدة نذكر منها :

أولا — العوامل الطبيعية

١ — بالرغم من غزارة الأمطار فى كثير من الجهات لا يسعنا إغفال الأثر الناجم من ارتفاع نسبة البخر فى بعض الأنحاء مثل ليبريا وسيراليونى والسنغال .

٢ — إن مناطق كبيرة صحراء أو فى حالة جفاف كلى أو نسبى . ويقدر أن ٣٦ ٪ من المساحة الكلية للقارة غزير الأمطار ، ١٦ ٪ قاحل ، ٢٢ ٪ شبه قاحل .

٢ — والمشكلة الكبرى لا تتعلق بنقص الأمطار التى تتراوح فى مناطق كثيرة بين ٨٠٠ ، ١٢٠٠ مليمتر ، وإنما بظاهرتين على جانب كبير من الأهمية ، أولاهما الصبغة الفصلية للأمطار مما يترتب عليها أن بعض المحاصيل التى يتطلب نضجها وقتا يزيد على فترة المطر ويمتد إلى فصل الجفاف ، يتعذر زراعتها أو تتعرض لأخطار شديدة ؛ ومن هنا تبدو أهمية مشروعات الرى حتى يتسنى الإحتفاظ بالمقادير الكافية من الماء . ولعل الحبشة تضرب مثلا يدل على صحة هذا الأمر ، إذ أن كمية الأمطار التى تسقط فيها تجعل فى الإمكان ممارسة الزراعة على مدار السنة واستغلال مساحات واسعة إذا ما نفذت سلسلة من مشروعات تخزين المياه سيما والتربة جيدة وعلى درجة عالية من الخصوبة(١). وفى غانة ونيجيريا ونياسالاند مساحات شاسعة يمكن الاستفادة منها إذا توافر الماء ؛ ولهذا تضع حكومات هذه البلدان المشروعات اللازمة مثل سد جبّه Jebba على نهر النيجر فى نيجيريا ، ومشروع نهر فولتا فى غانة ، ووادى شاير Shire فى نياسالاند ، والسد العالى فى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة والذى يرمى إلى زيادة التحكم فى مياه النيل وتوسيع الرقعة الزراعية بحوالى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان .

(١) دكتور راشد البراوى : الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث ، ص ١١٧ .

والظاهرة الثانية تفاوت كمية المطر من سنة إلى أخرى . وتبدو خطورة الأمر إذا ذكرنا أنه بسبب الجفاف الشديد الذى تعرض له شمالى إفريقية فى سنة ١٩٤٥ هبط الإنتاج فلم يتجاوز ١٥ ٪ من المتوسط السنوى خلال الفترة المتدة بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ مثلا .

٤ — وتفتقر التربة فى بعض الجهات إلى المواد المعدنية اللازمة لغذاء النبات . وفى الإمكان التغلب على هذه العقبة باستخدام المخصبات التى تتفق وطبيعة التربة وتلاءم نوع النبات . ولكنا نلاحظ قصوراً فى هذه الناحية فى كثير من البلدان الإفريقية كما يتضح من البيان التالى :

إنتاج الأسمدة واستهلاكها

المتوسط السنوى بآلاف الأطنان خلال الفترة (١٩٥٥ / ٥٦ – ١٩٥٧ – ٥٨)

البلد	الاستهلاك	الإنتاج	البلد	الاستهلاك	الإنتاج
الجزائر	٤٠ر٥	٢٠	مالاجاسى	١ر٥	٠٠
كينيا	٢ر٩	٠٠	أنجولا وموزمبيق	٠ر٨	٠٠
تنجانيقا	١ر١	٠٠	أفريقية الغربية (الفرنسية)(١)	٤ر٧	٠٠
أوغنده	١ر١	٠٠	نيجيريا	٤ر٥	٠٠

وبلغ استهلاك القارة كلها ٥٦٦ر٠٠٠ طن ، وإنتاجها ٢٧٤ر٠٠٠ طن ؛ وكان استهلاك إقليم مصر وإنتاجه ٢٠٢ر٥٠٠ ، ١٠٠ر١٠٠ طن على التوالى(٢) .

ثانياً — أساليب الزراعة والإنتاج

ويتمثل ذلك فى النواحى الآتية :

١ — غلبة الزراعة التقليدية المتخلفة فى المناطق التى يغلب عليها الإفريقيون .

---

(١) وتضم جمهوريات مالى والسنغال وساحل العاج وغينيا والنيجر وداهومى وڤولتا العليا وموريتانيا (راجع بشأن هذه المنطقة وتطورها وأوضاعها السياسية والاقتصادية كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية ، السياسية والاقتصادية » الفصل الثامن ، ص ١٢١ — ١٥٧)

(٢) قبل التوسع فى مصنع السماد الأزوتى بالسويس فى السنوات الأخيرة ، وإنشاء المصنع الجديد شمالى أسوان والذى بدأ إنتاجه فى عام ١٩٦٠ . وقد زاد إنتاج السماد الأزوتى من ١٠٦ر٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢٥٠ر٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ بنسبة ١٣٥ ٪ .

٢ — تأخر الأساليب الفنية والآلات والمعدات ، وكذلك وسائل جمع المحاصيل وإعدادها وتعبئتها .

٣ — نظـام الزراعة المتنقلة حيث يواصل الفلاحون الزراعة فى جهة ما بضع سنوات ثم يتركونها إلى غيرها حتى تستعيد خصوبتها وفى هـــذا إسراف وتبديد للموارد الطبيعية .

٤ — عدم الاهتمام بمقاومة الآثار المترتبة على تآكل التربة ، وإنهـاك الأرض بالمغالاة فى تربية الحيوان .

٥ — انتشار بعض الأمراض التى تفتك بأنواع من النبـات مثل الـكاكاو والقطن والحبوب ، وعدم التدرب على استخدام المبيدات الحشرية .

٦ — بعض المحاصيل ينمو بريا مثل البن فى الحبشة والمطاط فى غرب إفريقية ، باستثناء بعض المزارع الحديثة التى أنشأتها الحـكومات أو الشركات الأجنبية كما فى الحبشة وليبيريا والـكنغو ونيجيريا .

طرق الاستغلال والزراعة :

نستطيع أن نميز فى إفريقية بين أسلوبين وهما الزراعة التقليدية أو الإفريقية والزراعة الحديثة . ويقوم الأول على الموارد المتوافرة لدى الجماعة ، والغرض الأساسى إشباع حاجاتها . أما التصرف فى جزء من الإنتاج فأمر عرضى يتوقف على القرب من الأسواق وبخاصة فى المدن وما يجاورها ، ويقدر أن ما يعرض للتبادل لا يتجاوز ١٠ ٪ من الإنتاج . ويسود هذا الأسلوب فى إفريقية الغربية والـكنغو وإتيوبيا ومعظم السودان والصومال وأوغنده وكينيا وللمعازل المخصصة للإفريقيين فى اتحـاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية ، وإن كنا نجد فى بعض الأنحاء مساحات يملكها ويديرها الأوربيون وأخرى تدار وفق نظام المزارع الـكبيرة الحديثة .

ويرجع تأخر هذا الأسلوب إلى الوسائل المتبعة ، فالآلات يدوية بسيطة مثل الفأس والمجرفة والمحراث الخشبى الذى يعجز عن تقليب التربة تماما ولا يصلح إلا فى الأرض اللينة . أضف إلى هذا عدم اتباع الدورة الزراعية بقصد المحافظة على خصوبة التربة ، وعـــدم الدقة فى استخدام مياه الأمطار والمجارى المائية ، وندرة استخدام الأسمدة الـكيماوية ، والاعتماد على البذور المحلية المألوفة مهما كانت غلتها ضعيفة .

وكذلك يكثر استخدام الحيوان فى أداء العمليات الزراعية فيما عدا الأقاليم الواقعة جنوبى الصحراء حيث تتعذر تربية الماشية بسبب انتشار ذبابة تسى تسى ولذلك فالاعتماد الأكبر على العمل البشرى .

أما الزراعة الحديثة فتجرى ممـــارستها فى المناطق التى يملكها أو يديرها المستوطنون البيض أو فى المزارع الحديثة التى أنشأتها الشركات الزراعية أو بعض الحـكومات أو نفر من أبناء البلاد . ويمكن تلخيص أهم مظاهر هذا الأسلوب من الاستغلال فيما يأتى :

١ — تقوم الزراعة على أساس تجارى بحت وفقا لنظام الاقتصاد النقدى : ومعظم المحاصيل التى تنتج الغرض الأساسى منها التصدير ، مثل البن والشاى والسيسال والقطن والمطاط .

٢ — تدار المزارع كأنها من مشروعات الأعمال الصناعية من حيث تطبيق الأساليب العلمية ، والاعتماد على العمل الأجير ، واستخدام رأس المال بدرجة كبيرة تتخذ صورة « المـكننة » mechanisation ، والارتباط بالمؤسسات الائتمانية بقصد الحصول على الأموال اللازمة لاستصلاح الأراضى وشراء الآلات والبذور وغير ذلك من العمليات الزراعية ، وقلة الاعتماد على قوة العمل البشرى .

٣ — إرتقاء الأساليب الفنية مثل تطبيق نظام الدورة الزراعية ، واستخدام الأسمدة الـكيماوية ، وتحسين أنواع البذور بطريق الاستيراد أو التهجين ، واستبعاد الاعتماد الـكلى على مياه الأمطار عن طريق تنفيذ مشروعات الرى . وكذلك يسود الإنتاج الكبير فى تربية الماشية والأغنام ، وينصب الاهتمام على اللحم فيما عدا اتحاد جنوب إفريقية حيث تربى الأغنام من أجل إنتاج الصوف للصناعة المحلية أو التصدير . وتتميز الزراعة الحديثة بانتشار الزراعة المختلطة .

٤ — ولهذه الاعتبارات جميعا نجد أن الغلة والإنتاج أكبر بكثير منهما فى حالة الزراعة الإفريقية .

وثمة مرحلة متوسطة بين النوعين السابقين ، حيث تقدمت الزراعة الإفريقية وتطورت فى حالة المحاصيل النقدية مثل المطاط والكاكاو والبن والشاى ، مما نلقاه فى أجزاء عدة من إفريقية الغربية والشرقية وإن كنا نلاحظ عدم الأخذ بنظام

للزارع الكبيرة الحديثة من جهة ، وتأخر الطرق الفنية من جهة أخرى . وفى اتحاد جنوب إفريقية يقوم فريق من الإفريقيين بإنتاج ما يحتاجون إليه فى مزارع البيض مستعينين بما فيها من معدات وآلات وجرارات .

ملكية الأرض :

فى معظم البلدان الإفريقية حوالى ٩٠٪ من الأرض أو أكثر يملكها أو يسيطر عليها الإفريقيون أو الحكومات . والنظام السائد أن الأغلبية الساحقة ملك للحكومة (من الوجهة النظرية) أو للجماعة فى نوع من الشيوعية البدائية Primitive Communism ؛ ومعنى هـــذا أن نظام الملكية الفردية أو الخاصة غير مطبق فى معظم أرجاء القارة .

وفى اتحاد جنوب إفريقية تمثل المعازل (المناطق المخصصة للأفريقيين) ١٢ر٩٪ من المساحة الكلية للبلاد مقابل ٨٧ر١٪ للأوربيين بالرغم من التفاوت البالغ بين عدد كل من الفريقين ، ففى آخر يونية سنة ١٩٥٩ كان عدد الإفريقيين ٩ر٧٥١ر٠٠٠ نسمة والأوربيين ٣ر٠٦٧ر٠٠٠[1] .

والبيان التالى يوضح الحالة القائمة فى البلدان التى توجد فيها أقليات كبيرة من المستوطنين البيض .

(ا) روديسيا الجنوبية

	المساحة بالفدان
المعازل المخصصة للوطنيين (وعددهم[2] ٢ر٥٩٠ر٠٠٠ فى ٣١ / ١٢ / ١٩٥٨)	٢١ر٠٢٠ر٠٠٠
أراض باسم الوطنيين	٢٠ر٩٣٠ر٠٠٠
أراض لم تخصص بعد	٥٧ر٠٠٠
مناطق الغابات	٣ر١٢٩ر٠٠٠
المساحة المخصصة للأوربيين (وعددهم ٢١١ر٠٠٠ فى ٣١ / ١٢ / ١٩٥٨)	٥١ر٦٨١ر٠٠٠

---

(١) دكتور راشد البراوى : مشكلات القارة الإفريقية ، والاقتصادية ، ص ٩١ .

(٢) يلاحظ أن أغلبية الإفريقيين تتركز فى معزلى ميتابيلاند وماشونالاند وهما منطقتان [illegible] .

(ب) كينيا

يبلغ نصيب الإفريقيين ٥٢٠٠٠ ميل مربع يضاف إليها ما يمكنهم استئجاره من الأراضى المفتوحة ومساحتها ٩٩٠٠٠ ميل مربع ومعظمها يجب أن يكون صحراء ، وذلك مقابل ١٦٧٠٠ ميل مربع فى المرتفعات للأوربيين وهى أخصب أجزاء كينيا . وفى منتصف عام ١٩٥٩ كان عدد الفريقين ٦٫٤٥٠٫٠٠٠ ، ٦٦٫٤٠٠ نسمة على التوالى . ويلاحظ أن المستوطنين لا يملكون الأرض ملكية تامة بجميع التصرفات القانونية ولكنهم يحوزونها بطريق الإيجار لمدة تصل إلى ٩٩٩ عاما ، وهذا وضع شاذ لا يختلف عن التملك من الوجهة العملية .

الإنتاج الزراعى :

قبل أن نعرض للانتاج الزراعى بالتحليل نرى لزاما أن ننبه إلى أن الإحصائيات المنشورة فى معظم البلدان الإفريقية لا يجب الاعتماد عليها كلية فهى أبعد ما تكون عن الدقة لأكثر من سبب :

(أولا) المعروف أن ما يتراوح بين ⅔ ، ¾ المساحة الكلية (باستثناء إتحاد جنوب إفريقية وشمالى القارة) مخصص لإنتاج ما يشبع حاجات الجماعات الإفريقية وبخاصة من المواد الغذائية وبذلك تستهلك المحاصيل فى مواطن إنتاجها ومن هنا يصعب تقدير حقيقتها .

(ثانيا) وحتى فى حالة المحاصيل المعدة للتصدير وبخاصة الزيوت النباتية يستهلك قدر طيب منها للاستهلاك المحلى فى مراكز الإنتاج كما هو الشأن فى نيجيريا .

(ثالثا) ضعف الأجهزة الإحصائية وعدم كفاية الأساليب المتبعة فى جمع البيانات عن الإنتاج الزراعى وتبويبها واستخلاص النتائج الصحيحة منها .

(رابعا) الجهل السائد الذى يحول دون قيام الفلاحين بتقديم البيانات الصحيحة عن إنتاجهم ، وخشيتهم من أن يكون الهدف فرض أعباء مالية عليهم .

الحبوب

إطردت الزيادة فى إنتاج الحبوب الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية . فمثلا زاد المتوسط السنوى من القمح من ٣٫٨ مليون طن فى الفترة (١٩٣٤ — ٣٨) إلى

٥ر٥ مليون فى المدة (١٩٥٥ — ٥٧) . إلا أنه بالرغم من أن القارة كانت تصدر القمح قبل الحرب فإنها صارت تستورد مقادير كبيرة منه بعد ذلك نظراً إلى أن الزيادة فى الإنتاج تخلفت عن مثيلتها فى عدد السكان ، وذلك بالإضافة إلى نشاط حركة إنشاء المدن وازدياد عدد سكانها وهم فى الغالب ممن يقبلون على استهلاك القمح نتيجة ارتفاع مستواهم المادى والإجتماعى . وزاد الإنتاج السنوى من الذرة من ٦ر٢ مليون طن (١٩٣٤ — ٣٨) إلى ٧ر٢ مليون (١٩٤٨ — ٥٠) ، كما شهدت الفترة ذاتها زيادة قدرها ٧٠٪ فى إنتاج الشعير ، وتعتبر البلاد المطلة على البحر المتوسط أهم مراكز زراعة القمح والشعير ، أما جنوبى الصحراء فلدينا اتحاد جنوب إفريقية والحبشة وكينيا . وينتج اتحاد جنوب إفريقية الذرة بينما تسود زراعة الدخن فى إفريقية الغربية (الفرنسية) وإتيوبيا .

وتتفاوت الغلة فى الوحدة الزراعية من بلد إلى آخر ، فهى فى مصر ضعفها فى إفريقية الشرقية وثلاثة أمثالها فى الجزائر ، كما أنها فى مزارع الأوربيين أعلى منها فى حالة الزراعة الإفريقية .

وبلغ إنتاج الأرز قبل الحرب العالمية الثانية ٢ر٢ مليون طن فى السنة ثم زاد إلى ٤ر٢ مليون (١٩٥٥ — ٥٧) وبذلك قل استيراده . والبلدان الرئيسية إقليم مصر وجمهورية مالاجاسى وإفريقية الغربية (الفرنسية) وسيراليونى والكنغو . وتعتزم غانة بعد تنفيذ مشروع الفولتا التوسع فى إنتاج الأرز ، كما أن مشروع السد العالى سوف يؤدى إلى ضمان زراعة حوالى ٠٠٠ر٧٠٠ فدان من الأرز المصرى سنويا .

البذور الزيتية

وأهمها ثمار النخيل والفول السودانى فى إفريقية الغربية والوسطى ، والكتبرة Copra ، على الساحل الشرقى ، وبذرة القطن وينتج أغلب الكمية إقليم مصر والسودان ، والزيتون الذى تتركز زراعته فى شمالى القارة .

محاصيل الشراب

فيما بين الفترتين (١٩٤٥/٤٦ — ١٩٥١/٥٢) ، (١٩٥٢/٥٣ — ١٩٥٧/٥٨) زاد إنتاج الكاكاو بنسبة ١٠٪ ، وضرب موسم ١٩٥٦/٥٧ الرقم القياسى إذ بلغ الإنتاج ٠٠٠ر٥٩٠ طن . وبالرغم من أن غانة تنتج ما بين ٤٥ ، ٥٠ فى المائة من الكاكاو فى القارة فإن درجة التقدم يسيرة بسبب المرض المعروف باسم «Swollen Shoot»

الذى يصيب هـــذا النبات . وكانت الزياده سريعة فى إفريقية الغربية والإستوائية (الفرنسيتين) والـكرون وتوجو وغينيا الأسبانية . وتضاعف الإنتاج فى الـكنغو خلال العقد الأخير وإن لم يتجاوز ٥٠٠٠ طن فى السنة . ويلاحظ أن نسبة إفريقية من الصادرات العالمية من الـكاكاو أكثر من الثلثين .

وفى عام ١٩٥٨ تضاعف إنتاج البن الإفريقى . وارتفع الإنتاج فى كينيا وأوغنده وتنجانيقا بنسبة ٣٠٠ ، ٥٠ ، ٢٠ فى المائة على التوالى ، كما زاد بنسبة ٤٠ ./ فى الحبشة (١٩٥٠ — ٥٨) ، وتضاعف فى أنجولا حتى صارت من البلدان الرئيسية . وتصدر إفريقية الآن حوالى ٢٢ ./ من الصادرات العالمية من البن مقابل ١٥ ./ فى عام ١٩٥٠ .

وأكبر مراكز زراعة الشاى إفريقية الشرقية البريطانية واتحاد إفريقية الوسطى . ففى المنطقة الأولى تضاعفت المساحة المزرعه فى العقد الأخير ، وزاد الإنتاج من ٨٠٠٠ الى ١٧٠٠٠ طن . وتقدر جملة الاستثمارات فى زراعة هذا النبات بحوالى ٢٥ مليونا من الجنيهات .

ويستخرج السكر من القصب وزاد الإنتاج فى سنة ١٩٥٧ بنسبة ٥٠٪ بالقياس إلى الفتره (١٩٤٨ — ٥٢) ، وأكبر البلاد المنتجة إتحاد جنوب إفريقية الذى ينتج حوالى ½ السكر فى القارة ، وتليه جزيرة موريشس[1] ويصدر معظم إنتاجها . وكذلك زاد الإنتاج فى جزيرة رينيون Réunion وموزمبيق وإقليم مصر . وتصدر موزمبيق وإتحاد جنوب إفريقية مقادير كبيرة من السكر إلى إتحاد روديسيا ونياسالاند .

الطباق

بلغ إنتاج الطباق ١٨٠٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ ونصفه من إتحاد إفريقية الوسطى الذى يليه فى الأهمية إتحاد جنوب إفريقية . إلا أن أعلى غلة نجدها فى شمالى

---

(١) جزيرة تابعة لبريطانيا ، ومساحتها ٧٢٠ ميلا مربعا ، وطبقا لتعداد سنة ١٩٥٢ كان عدد السكان أكثر من نصف مليون نسمة ، ويقدر بأن العدد ارتفع فى نهاية سنة ١٩٥٨ إلى ٦١٣٫٨٨٨ نسمة . والعاصمة بورت لويس وعدد سكانها ١٠٤٫٠١٦ نسمة . ويعتمد اقتصاد الجزيرة على السكر الذى كان يمثل ٩٨٫٨ ./ من الصادرات سنة ١٩٥٨ . ويزرع القصب فى مساحة قدرها ١٩٧٫٤٠٠ فدان . وبلغ إنتاج السكر ٥٢٥٫٨٤٢ طنا متريا (١٩٥٨) . وهناك ٢٥ مصنعا للسكر .

القاره وبخاصة فى مراكش حيث يحصلون على ١٧٠٠ كيلوجرام من الهكتار مقابل ٩٠٠ كيلوجرام فى روديسيا الجنوبية . وتصدر القارة الطباق ولكنها تستورد مقادير من الخارج لتخلطه بالطباق المحلى لعمل بعض الأنواع الجيدة من السجاير .

الألياف الصناعية:

زاد إنتاج السيسال بنسبة ٥٠ ٪ بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ وكانت أعظم الزيادة فى أنجولا ومالاجاسى إذ بلغت الضعف . وتنتج تنجانيقا وحدها٦٠-٦٦٪ من السيسال بالقارة . وكان نسبة إفريقية من الصادرات العالمية حوالى الثلثين فى عام ١٩٥٣ فهبطت إلى النصف فى عام ١٩٥٨ ، بسبب تقدم زراعة هذا النبات فى البرازيل التى أصبحت منافسا قويا وبخاصة فى أسواق الولايات المتحدة .

وتتراوح الزيادة فى إنتاج القطن منذ عام ١٩٥٠ بين ١٢، ١٥ فى المائة ، ونصف الإنتاج مصدره إقليم مصر . وتتقدم زراعته حالياً فى إفريقية الغربية (الفرنسية) ونيجيريا وموزمبيق .

وكانت الزيادة فى الصوف بنسبة ٥٠ ٪ ، وأهم مراكزه إتحاد جنوب إفريقية وشمالى القارة ، فى البلد الأولى إرتفع الإنتاج من ٩٣٫٠٠٠ طن (١٩٥٠) إلى ١٣٥٫٠٠٠ طن (١٩٥٨) .

وزاد إنتاج المطاط من ٥٠٫٠٠٠ طن (١٩٥٠) إلى ١١٥٫٠٠٠ طن(١٩٥٨) ومعظمه للتصدير . إلا أنه لايمثل سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الإفريقية باستثناء ليبيريا التى يبلغ الصادر من المطاط حوالى ٧٠ ٪ من الصادرات الكلية .

والجدول التالى يبين حالة عدد من المحاصيل الزراعية من نواحى الإنتاج والتصدير والاستيراد .

الإنتاج والواردات والصادرات من المحاصيل الزراعية

متوسط ١٩٥٥ — ١٩٥٧

(بألوف الأطنان)

المحصول	الإنتاج	الواردات	الصادرات
القمح	٥٥٠٠	٩٦٦	٢٧٣
الشعير	٣١٤٧	٤٣	٣٤٣
الذرة	١٠٤٠٠	٨٩	١٢٤٦
الدخن	٦٥٠	٤٦	٩١
السرغون	٢٥٥٠		
الأرز	٤٣٥٧	٣٨٦	٢٩٠
الكبَّره	١٢٠	٤	٧٤
بذرة القطن	١٤٢٣	٣٠	٢١٤
الفول السوداني	٣٥٠٠	١٤	٨٢٢
الزيتون	٥٧٧	—	—
زيت الزيتون	١٠٣	٨	٤٦
حب النخيل	٨١٣	١	٧٠٦
زيت النخيل	٩٢٧	١٠	٣٦٦
السمسم	٢٧٧	١٤	٦٥
الكاكاو	٥٢٤	٤	٥٢٣
البن	٥٠٨	٥٨	٤٨٣
الشاى	٣٣	٦٤	٣١
النبيذ	٢٢٢٧	٢٦٣	١٧٧٧
الموالح	١٤٥٠	٩	٣٧٤
العنب (لغير إنتاج النبيذ)	٧٢٠	٢	٣٧
البطاطس واليام	١٨٩٦٧	—	—
القطن	٧٢٣	١٨	٥٩٠
السيسال	٣١٢	٩	٣١٢
المطاط	١١٠	٢٩	١٠٩
الطباق	١٧٢	٤١	٨٣

وسائل تنمية الزراعة :

إن أمام الزراعة إمكانيات واسعة للتقدم حتى تلعب دوراً أكثر أهمية فى إقتصاديات البلدان الإفريقية . غير أن إدراك هذه الغاية يتطلب وضع سياسة مدروسة للتنمية الزراعية يمكن أن تشتمل على العناصر الآتية :

(أولا) تنفيذ مشروعات الرى والصرف حتى يتسنى استخدام المياه السطحية على الوجه السليم واستغلال المساحات الكبيرة المهملة حاليا بسبب عدم توافر الماء . وكذلك يجب الاستفادة من المياه الجوفية فى المناطق التى توجد بها .

(ثانيا) اتباع الوسائل العلمية للتغلب على ظاهرة تآكل التربة .

(ثالثا) إدخال الأساليب الفنية كالدورة الزراعية ، والأسمدة ، والآلات الأكثر كفاية ، والبذور المنتقاة .

(رابعا) مقاومة الآفات والأمراض التى تصيب بعض أنواع النبات .

(خامسا) الإهتمام بطرق الجنى والمعالجة والتعبئة ، وإنشاء الصوامع للتخزين ، وتيسير وسائل المواصلات حتى يسهل نقل المنتجات المعدة للتصدير إلى الموانىء دون ضرر يصيب المحاصيل بسبب تأخر الشحن ، ووضع مواصفات عالية للتصدير .

(سادسا) تعميم الإرشاد الزراعى ، والإكثار من المعاهد الزراعية ومراكز التدريب ، وإنشاء المزارع النموذجية .

(سابعا) العناية بمسائل التسويق وبخاصة بالنسبة إلى محاصيل التصدير سواء بانشاء هيئات خاصة كما فى نيجيريا أو بتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية .

(ثامنا) تيسير إمداد الفلاحين بالمال اللازم عن طريق مؤسسات ائتمانية تقام لهذا الغرض .

حول نظام الملكية :

وتتصل التنمية الزراعية بموضــوع ملـكية الأرض . ويقترح البعض كعلاج للحالة السائدة تجميع القطع الصغيرة المتناثرة ثم تقسيم كل منطقة إلى أجزاء مناسـبة فى المساحة ومنح الأخيرة على أساس الملـكية الخاصة . غير أن نظام الملـكية الخاصة يصطدم بالتقاليد وبالشك من ناحية الإفريقيين إذ قد يعدونه وسيلة لخروج الأرض من أيديهم بعد أن تصبح سلعة قابلة للتزوال . ولهذا يفضل البعض الأخــذ بنظام « الجماعية » فتقوم مزارع كبيرة تعتبر ملـكا للدولة أو الجمـاعة ويتسنى فيها تطبيق الأساليب الحديثة . « والإقتراح ليس منبعثا من فلسفة اجـتماعية معينة وغريبة عن البلاد ، كما لا يترتب عليه تعرض المجتمع للاضطراب أو حدوث خلل فى العـلاقات الإقتصادية والاجتماعية المتوارثة ، ذلك أنه يتفق مع الأوضـاع التقليدية حيث تعتبر الأرض ملـكا للجماعة أو القبيلة .

« ومن الحجج التى يستند إليها فى تأييد النظام الجماعى المقترح أنه وسيلة عملية وفعالة للنهوض بالقطاع الريفى فنظام الزراعة التقليدى يحــول دون قيام القرى الـكبيرة بينما يصير من اليسير فى النظام الجماعى أن تـكون لها مدرسـتها ووحدتها الصحية وخدمتها البيطرية ومنتدياتها . . ويمكن مدها بالمياه الصالحة للشرب والقوة الـكهربائية ... وهكذا يكون النظام المقترح سبيلا لتعميم القرى أو إنشائهـا ... وفضلا عن هذا فبالتنظيم الجديد يصبح فى الإمكان تخصيص مواضع معينة لتربيـة الماشية فلا تطغى على الأرض الزراعية كما هو الحال الآن . »(١)

الثروة الحيوانية :

تضم القارة الإفريقية حوالى ١٠ ./ من الماشية بالعالم ، وأكثر من ربع الماعز لأنها أكثر مقاومة للجفاف والمرض من الماشية ، ١٥ ./ من الأغنام . ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية أهم بلدان القارة فى تربية الأغنام حيث به حوالى ربع العدد الموجود بالقارة . وصناعة الصوف آخذة فى النمو فى كينيا وأنجولا والـكنغو .

---

(١) دكتور راشد البراوى : مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية ، ص ٩٩ــ١٠٠ .

إن للثروة الحيوانية مستقبلا طيبا ولكن هذا رهين بإدخال طائفة من التحسينات منها توفير المراعى والعلف ، والإكثار من الخدمات البيطرية ومد نطاقها إلى داخلية البلاد ، والقضاء على ذبابة تسى تسى التى تمثل أعظم خطر يحول دون تربية الماشية ، وإدخال سلالات أجنبية جديدة وبخاصة فى حالة الأغنام ، والاهتمام بالتربية من أجل اللحم والصوف ، وتحسين أساليب الذبح والسلخ ، ومقاومة أمراض الحيوان . ويجب كذلك العمل على تغيير عادات الإفريقيين الذين يعنون بعدد الماشية التى يملكونها أكثر من نوعها وذلك لأنها رمز المركز الاجتماعى والثراء[١] .

الغابات :

فيما بين عامى ١٩٤٥/٤٦ ، ١٩٥٦/٥٧ هبطت المساحة المغطاة بالغابات من ٨٣٩ مليون هكتار إلى ٧٤٧ مليونا ، أى بنسبة ١١٪[٢] . وهذه الظاهرة راجعة إلى تطهير بعض المناطق من الغابات بقصد استغلالها فى الإنتاج الزراعى ، وكذلك إلى قطع الغابات واستخدام الخشب فى الوقود على نطاق كبير فى جهات عدة وسوف نشير إلى هذا الأمر الأخير عند الكلام عن طرق المواصلات .

وبالرغم من النقص المشار إليه حدثت منذ الحرب العالمية الأخيرة زيادة فى الإنتاج سواء من الغابات الطبيعية أو التى قامت حكومات بعض البلدان مثل كينيا وتنجانيقا واتحاد جنوب إفريقية بغرسها ، وذلك بسبب التوسع الذى شهدته صناعة الأخشاب . وأهم المناطق التى تصدر كتل الخشب إفريقية الاستوائية (الفرنسية) وغانة ونيجيريا واتحاد جنوب إفريقية ، كما زاد الإنتاج أخيراً فى اتحاد روديسيا ونياسالاند والكنغو .

(١) يملك الإفريقيون حوالى ٩٠٪ من الثروة الحيوانية ، ولكن نصيبهم من الماشية أقل .
(٢) تغطى الغابات الآن ٢٤٪ من المساحة الكلية للقارة .

(ثالثا) الثروة المعدنية

فى عام ١٩٣٨ كانت القارة الإفريقية تشغل مركزاً عاليا فى إنتاج الماس والسكوبالت والذهب والسكروم والمنجنيز والنحاس . وزاد النشاط التعدينى خلال الحرب العالمية الثانية واطردت الزيادة فى السنوات التالية لانتهائها بحيث كان الانتاج فى سنة ١٩٥٦ يمثل بالنسبة إلى الإنتاج العالمى ٤٨ ٪ فى الأنتيمون ، ٣٤ ٪ فى السكروميت ، ٦٩ ٪ فى السكوبالت ، ٢٤ ٪ فى النحاس ، ٦٣ ٪ فى الذهب ، ٩٦ ٪ فى الماس ، ٣٢ ٪ فى الفوسفات . والجدول التالى يمثل نصيب إفريقية (فى المائة) من الإنتاج العالمى فى سنوات مختارة من الفترة الممتدة بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٥٦ :

	١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٥٦
	—	٢٩	٤٨
السكروميت	٣٩	٥٢	٣٤
السكوبالت	٩٥	٧٩	٦٩
النحاس	٢١	٢٢	٢٤
الذهب	٤٦	٥٦	٦٣
المنجنيز	٣٥	٥٢	٣٧
القصدير	١٢	١٣	١٥
الأسبستوس	٢٢	١٦	١٩
الماس	٩٧	٩٧	٩٦
الفوسفات	٤٣	٣٢	٣٢

وكانت أعظم الزيادة فى الإنتاج المعدنى فى الجزائر والسكنغو ومصر ومراكش واتحاد إفريقية الوسطى واتحادجنوب إفريقية كما يتضح من البيان التالى عن الأرقام القياسية (الرقم القياسى لعام ١٩٥٣ = ١٠٠) .

السنة	الجزائر	الكنغو	مصر	مراكش	اتحاد إفريقية الوسطى	اتحاد جنوب إفريقية		
						المعادن النفيسة		المعادن الصناعية
١٩٣٨	٥٠	٠٠	٤٠	٣٠	٠٠	—	٧٦	—
١٩٤٨	٦١	٦٦	٧٥	٥٧	٠٠	٨٢		٦٥
١٩٥٤	٩٩	١٠٥	٩٠	١٠٨	١٠٥	١١٠		١٠٢
١٩٥٧	٨٩	١١٤	١٠٦	١٢١	١٢٠	١٣٥		١٢٤

وترجع الزيادة المشار إليها إلى أسباب متعددة نذكر منها :

(أولا) زيادة عدد المشتغلين باستخراج المعادن وذلك فى حالة ما إذا كان المعدن سهل الاستخراج ولا يحتاج إلى رأس مال كبير كما هو الشأن بالنسبة إلى الماس فى إفريقية الغربية . وفى حالة احتياج عملية التعدين إلى رؤوس أموال كبيرة فقد كان السبب فى زيادة الإنتاج تحسين الأساليب الفنية .

(ثانياً) ازدياد الطلب فى البلدان الصناعية على عدد من المعادن مثل النحاس والزنك والقصدير والرصاص .

(ثالثاً) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاشتغال فى أعمال التعدين بصفة خاصة كما فى اتحاد جنوب إفريقية واتحاد روديسيا ونياسالاند وإفريقية الجنوبية الغربية وليبيريا .

(رابعاً) الاهتمام بتحسين وسائل النقل، ويلاحظ أن الشركات المشتغلة بالتعدين أنشأت الخطوط الحديدية اللازمة لعملياتها كما فى ليبيريا وسيراليونى ، أو ساعدت فى تمويل مشروعات التوسع فى وسائل النقل كما فى اتحاد روديسيا ونياسالاند .

إلا أنه يجب أن نلاحظ أن الإنتاج الحالى لا يمثل إلا نسبة بسيطة من الاحتياطيات المعروفة فى حالة كثير من المعادن مثل الفحم والبوكسيت . أضف إلى هذا أن الثروة المعدنية لم تستغل على الوجه السليم فى كثير من أنحاء القارة بسبب عدم توافر رؤوس الأموال ، وصعوبة المواصلات ، وعدم القيام بعمليات الأبحاث الجيولوجية اللازمة .

الذهب

قل الانتاج منه (١٩٤٨ — ١٩٥٠) بحوالى الربع بالقياس إلى (١٩٣٧-١٩٣٨)، ثم زاد المتوسط السنوى (١٩٥٥ — ٥٧) بنسبة الخمس . وإزاء النقص بالقياس إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية عمدت بعض الحكومات إلى تقديم أنواع التشجيع للشركات القائمة باستغلال الذهب، سواء بإعادة النظر فى الضرائب المفروضة كما فى اتحاد جنوب إفريقية ، أو تقديم الإعانات كما فى غانة .

الماس

تزيد الإنتاج عما كان عليه قبل الحرب ، وخلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٥٧) بلغت الزيادة ٥٠ ٪ فى اتحاد جنوب إفريقية ، ٢٠٠ ٪ فى إفريقية الجنوبية الغربية ، ٣٠٠ ٪ فى غانة ، ٤٠ ٪ فى أنجولا وسيراليونى وتنجانيقا . وكانت أكبر الزيادة فى الكنغو وأهم المناطق إقليم كاساى ، ومنطقة لوبيلاشى عند بكوانجا حيث قدر الاحتياطى فى عام ١٩٥٥ بحوالى ٣٠٠ مليون قيراط .

النحاس

فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٤ زاد الإنتاج من النحاس بنسبة ٣٢ ٪ ثم بنسبة ١١ ٪ فيما بين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ . ويقدر الإحتياطى فى حزام النحاس بروديسيا الشمالية بحوالى ٦٦٢ مليون طن قصير فى عام ١٩٥٨ أى ما يتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٢٥ ٪ من الاحتياطى العالمى المعروف بالعالم غير الاشتراكى . وارتفع الإنتاج بالكنغو من ١٧٦٫٠٠٠ طن سنة ١٩٥٠ إلى ربع مليون سنة ١٩٥٦ . ويقدر الإحتياطى فى إقليم كاتانجا بحوالى أربعين مليونا من الأطنان ولكن الخام من أغنى الأنواع بالنحاس فى العالم . وتنتج روديسيا الشمالية والكنغو حوالى ٩٠ ٪ من انتاج القارة والباقى يستخرج من اتحاد جنوب إفريقية وإفريقية الجنوبية الغربية وأنجولا . وفى عام ١٩٥٧ بدأ الإنتاج فى منجم Kilembe بأوغنده ، ويقدر الاحتياطى بسبعة عشر مليون طنا .

البوكسيت

تنتج غانة وغينيا ٤٠٠٫٠٠٠ ، ٢٠٠٫٠٠٠ طن من البوكسيت على التوالى ؛ إلا أن الاحتياطى فى غينيا يقدر بحوالى ١٫٥ بليون طن مقابل ٢٠٠ مليون طن

فى غانة . ويعتزم البلدان تنفيذ مشروعات لعمل الألنيوم وهذا يتوقف على توليد الكمية الكافية من الكهرباء . وفى غينيا عهد بتنفيذ المشروع إلى نقابة دولية اشتركت فيها رؤوس الأموال الأمريكية والفرنسية والسويسرية والبريطانية . وقد اكتشف البوكسيت فى الكنغو على مقربة من المكان المقترح لإقامة محطة إنجا Inga الكهربائية عنده ، فاذا تم المشروع الأخير صار فى الإمكان قيام صناعة الألنيوم.

خام الحديد

وأهم مراكزه الجزائر ومراكش وليبيريا واتحاد جنوب إفريقية وسيراليونى وتونس . ويبلغ الانتاج السنوى فى الجزائر ٩ر١ مليون طن ومعظمه من مناجم قريبة من حدود تونس ويقدر الاحتياطى بمائة مليون طن ، كما يوجد احتياطى قدره ٤٠٠ مليون طن فى منطقة تندوف . وزاد الانتاج فى مراكش فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ ، كما اكتشف الحديد فى موريتانيا وتتولى المصالح الفرنسية والبريطانية والأمريكية عملية استغلاله . وكان أعظم التقدم فى جمهورية ليبيريا ، ويبلغ الاحتياطى ٣٠٠ مليون طن فى منطقة تلال بومى ، وحوالى ١٠٠ مليون طن على مقربة من نهر مانو وحدود سيراليونى ويقدر احتياطى اتحاد جنوب إفريقية بنحو بليونى طن ، وقد تضاعف الانتاج فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ . وزاد إنتاج كل من سيراليونى وتونس (١٩٥٠–١٩٥٨) بنسبة ٣٠٪ ، ٦٠٪ على التوالى . وتضم شبه جزيرة كالون بغينيا أعظم منجم فى العالم لخام الحديد من النوع اللاتيرى lateritic ، ويقدر الاحتياطى بحوالى ٢٥٠٠ مليون طن ونسبة الحديد ٤٧٪ وتصل إلى ٥٠٪ فى بعض الجهات . وكان الانتاج مليون طن سنة ١٩٥٧ ومن المنتظر أن يزيد إلى ثلاثة ملايين طن . ورواسب الحديد معروفة فى جمهورية جابون فى منطقة ماكامبو بالشمال الشرقى حيث الاحتياطى ٢٠٠ مليون طن ونسبة المعدن ٦٣٪ ولكن يحول دون الاستغلال عدم توافر طرق المواصلات إذ تبعد هذه المنطقة حوالى ٦٠٠ ميل من الساحل ، ويتطلب الاستغلال ومد الخط الحديدى اللازم لنقل الانتاج ما لا يقل عن ١٢٠ مليار فرنك فرنسى . وتجرى الأبحاث كذلك فى منطقة شيبانجا الواقعة على مسافة خمسين ميلا من الساحل ، ونسبة الحديد تتراوح بين ٤٢ ، ٤٥٪ وقد تصل إلى ٦٠٪ بطريق التركيز . وقدر أن انتاج مليونى طن سنويا يتطلب إنفاق مبلغ لا يقل عن عشرين مليارا من الفرنكات .

خام القصدير

وأهم مراكز الانتاج :

(١) الكنغو ويجرى تكرير جانب صغير فى مانونو بينما يصدر معظم الباقى إلى بلجيكا . وفى الكنغو إثنى عشرة شركة تستغل هذا المعدن وتستثمر فيه ٢٥٠٠ مليون فرنك بلجيكى ، كما تستغله فى رواندا أورندى خمس شركات أخرى .

(٢) نيجيريا ويصدر جميع الإنتاج إلى الخارج .

وقد أنقص الإنتاج فى عام ١٩٥٨ نتيجة للاتفاق الدولى الذى قرر حصصاً للبلاد المنتجة ، ولذلك هبط إنتاج نيجيريا بنسبة ٥٠٪ فى عام ١٩٥٨ بالقياس إلى السنة السابقة عليها .

الفوسفات

وأهم مراكز إنتاجه مراكش وتونس والجزائر ومصر ، وقد زاد الإنتاج فى البلدان الثلاث الأولى بنسبة ٤٥٪ فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ . غير أن الطلب على فوسفات تونس قليل بسبب نقص درجة نقاوته .

(رابعا) مصادر الوقود

الفحم

بالرغم من أن إنتاج إفريقية من الفحم لايتجاز ٣٪ من الإنتاج العالمى إلا أن المعروف أن هناك احتياطات ضخمة فى أجزاء كثيرة من القارة أهمها اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية ونيجيريا . والجدول التالى يبين الإنتاج فى البلدان الإفريقية (بآلاف الأطنان) :

	١٩٣٨	المتوسط (١٩٥٥ — ١٩٥٧)
اتحاد جنوب إفريقية	١٦٫٢٨٤	٣٣٫٥٠٣
روديسيا الجنوبية	١٫٤٤	٣٫٥٧٤
نيجيريا	٣٢٨	٧٩٦
مراكش	١٤١	٤٩٠
الجزائر	١٣	٥٧٨
الكنغو	٤٢	٤٤٤
موزمبيق	١٠	٢٢٠

البترول

كان إنتاج إفريقية من البترول فيما بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ يمثل نسبة لا تذكر من الإنتاج العالمى ، وكانت مصر تخرج فى سنة ١٩٥٧ حوالى ٨٩٪ من الإنتاج الإفريقى . وخلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زاد استهلاك إفريقية من المشتقات البترولية بسبب تقدم المواصلات والصناعة والخدمات ، ولذلك زادت الواردات من المواد البترولية باطراد . ففيما بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٥٧ زادت واردات الجزائر من ٤٧٫٠٠٠ إلى ٢٩٨٫٠٠٠ طن ، واتحاد جنوب إفريقية من ١٫٢٦٢٫٠٠٠ إلى ٣٫٧٥٥٫٠٠٠ ، بينما نقصت واردات مصر من ٥٥٩٫٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨ إلى ٣٢٤٫٠٠٠ سنة ١٩٥٧ .

إلا أن الصورة بدأت تتضح فيها معالم تدل على قرب حدوث تغيير حاسم فى هذا

النوع من الوقود المدنى حين تم اكتشاف البترول فى حاسى مسعود بالجزائر فى نهاية عام ١٩٥٦ ، ويقدر الاحتياطى الثابت بمائة وخمسين مليونا من الأطنان، ولكن التقديرات للاحتياطيات الكلية تتراوح بين ٣٠٠ ، ٦٠٠ مليون طن. وتقوم باستغلال هذا الحقل الشركة الأهلية لأبحاث واستغلال البترول فى الجزائر والشركة الفرنسية لبترول (الجزائر)، وبدأ الإنتاج التجارى فى يناير من عام ١٩٥٨ . وينقل البترول فى مراحله الأولى فى خط أنابيب مؤقت إلى توغورت ومنها بالسكة الحديدية إلى فليب ڤيل . ويجرى الآن إنشاء خط مباشر إلى بوجى بحيث يتمكن من نقل ثمانية ملايين طن سنة ١٩٦١ وربما ١٤ مليونا بعد ذلك .

وعلى مقربة من حدود ليبيا أكتشف البترول فى إجيله (يناير ١٩٥٨) ، تجونتورين (يوليو ١٩٥٦) ، زارزايتين (فبراير ١٩٥٨) ، الأديب لاراشى (يونيه ١٩٥٨) ؛ والاحتياطى الثابت فى الحقول الثلاثة الأولى يقدر بحوالى مائة مليون طن ، ولكن لا توجد تقديرات يعتمد عليها بشأن الاحتياطى فى المنطقة كلها . وفى أواسط عام ١٩٥٨ وقعت شركة مرتبطة بشركة أبحاث واستغلال البترول فى الصحراء القائمة بالاستغلال ، اتفاقا مع حكومة تونس لإنشاء خط أنابيب قطره ٢٤ بوصة إلى جوار غابس ، وكفاءته فى أول الأمر تتراوح بين أربعة وسبعة ملايين طن ، على أن ترتفع هذه الكفاءة إلى ١٢ – ١٤ مليونا فيما بعد . ويعتقد القائمون باستغلال البترول أنه إذا سارت مشروعاتهم فى طريق التنفيذ واستقرت الأحوال السياسية فإن الانتاج ينتظر أن يصل إلى ٢٥ مليون طنا فى سنة ١٩٦٥ . وسوف يكرر جزء منه للاستهلاك المحلى فى معمل تكرير يقام إلى الشرق من مدينة الجزائر مباشرة،أما الباقى فيصدر إلى فرنسا وغيرها من البلدان الأوربية . ولاشك أن البترول الجزائرى مصدر منافسة مستقبلة لبترول الشرق الأوسط .

وفى الوقت نفسه اكتشفت الشركات مقادير ضخمة من الغاز الطبيعى ، والمعتقد أن منطقة جبل برجه تحتوى على الأقل على ٦٠٫٠٠٠ مليون متر مكعب أى ما يعادل ٦٠ مليون طنا من البترول . وكذلك هناك تقدير يشوبه التحفظ يجعل كية الغاز فى Hessi Rmel حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ مليون متر مكعب . وتنتج حقول مسعود ٢٣٠ مترا مكعبا من الغاز مع كل طن من البترول .

وجرت أبحاث واسعة فى ليبيا وارتفعت الآمال حين نجحت شركة إسو ستاندارد

(بليبيا) فى كشف البترول من بئر عند زلتن باقليم برقة فى يونية سنة ١٩٥٩ واستخراجه فى تلك المرحلة الاختبارية بمعدل ١٧٥٠٠ برميل فى اليوم . ولم يحل شهر فبراير سنة ١٩٦٠ حتى حفرت الآبار فى عشرين موضعا . إلا أنه لاتوجد بعد تقديرات كافية عن مقدار الانتاج والاحتياطى ، وإن كان من المتوقع أن يدخل البترول الليبى فى الأسواق خلال العامين القادمين . وأهم الشركات التى حصلت على امتيازات التنقيب عن البترول فى ليبيا كونورادا وپان أميركان وإسوو موبيل وكالتكس ورويال دتش شل وشركة البترول الفرنسية .

وتعمل فى ليبيا ١٨ شركة بترول تابعة لسبع دول وهى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وألمانيا وهولاند وكندا وإيطاليا . وقدر الاحتياطى فى المناطق التى عثر فيها على البترول بحوالى ١٪ من احتياطى البترول العالمى .

بيان (فى ٣٠ / ٤ / ١٩٦٠)

	طرابلس	برقة	فزان	المجموع
عدد الآبار التى حفرت	٥٣	٢٩	٢٦	١٠٨
« « المنتجة	١٧	١٠	١	٢٨
« « الجافة	٣٥	١٤	٢٤	٧٣
معدل الأنتاج السنوى بالبراميل	٢٠٦٢٥	٤٥١٥٠	٥٠٠	٦٦٢٧٥
آبار تحت الحفر	١٦	١٨	٢	٣٦

وفى نيجيريا تقدمت عمليات التنقيب عن البترول وارتفع الإنتاج من ٢٥٧٫٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ إلى ٥٥١٫٠٠٠ طن سنة ١٩٥٩ ، ويقدرون أنه خلال السنوات العشر القادمة سوف تصل قيمة الانتاج البترولى فى نيجيريا إلى ثلاثين مليونا من الجنيهات . وكذلك زاد انتاج البترول فى إقليم مصر من الجمهورية العربية المتحدة إلى أكثر من ٣ مليون طن سنة ١٩٥٨ .

وتواصل شركات البترول أعمال التنقيب فى إفريقية الغربية الاستوائية (الفرنسيتين) وأنجولا والحبشة والصومال . ولكنها لم تصل إلى نتائج يعتد بها حتى الآن .

الـكهرباء

وتطرد الزيادة فى إنتاج الـكهرباء منذ عام ١٩٤٨ وذلك نتيجة لازدياد حركة بناء المدن . وتقدم الصناعة ووسائل النقل والتوسع فى الخدمات والمنافع العامة ،

ومن ذلك أن استهلاك الكهرباء فى القطاعين التجارى والصناعى بأوغنده زاد عشرين مرة خلال السنوات العشر الأخيرة .

وعلى رأس الدول المنتجة للكهرباء فى إفريقية اتحاد جنوب إفريقية الذى فيه ثلثا إنتاج القارة كلها ويليه اتحاد إفريقية الوسطى بعد انشاء سد كاريبا ثم مصر التى ارتفع فيها الانتاج نتيجة إتمام مشروع كهربة خزان أسوان .

ومما يلفت النظر أن الزيادة فى إنتاج القوة الكهربية كانت أسرع من الزيادة فى السكان . والجدول التالى يبين التطور خلال السنوات الأخيرة فى بعض البلدان الإفريقية :

البلد	الإنتاج الكلى (بملايين الكيلوات ساعة)		الإنتاج للفرد الواحد (بالكيلوات ساعة)	
	١٩٤٨	١٩٥٥ - ١٩٥٧	١٩٤٨	١٩٥٥ — ١٩٥٧
الجزائر	٤٦٠	٩٥٣	٥٤ر٦	٦٥ر٨
الكنغو	٤٩٧	١٨٩٠	٤٥ر٦	١٤٧ر٨
مصر	٦٣٠	١٥٥٠	٣٢ر٣	٧١
مراكش	٤١٠	٩٨٥	٤٧	٩٩ر٥
روديسيا الشمالية	...	١٢٦٥	..	٥٧٥
روديسيا الجنوبية	٣٣٠	١٣٢٩	١٦٥	٤٩١ر٦
اتحاد جنوب إفريقية	٩٢٥٩	١٨٥٨٠	٨١٤ر٤	١٣٣٥ر٢

ومن المنتظر زيادة الطاقة الكهربائية بسبب التطور الاقتصادى والاجتماعى ، والإمكانيات وافرة بشأن إنتاجها من المساقط المائية ، وهناك طائفة من المشروعات الضخمة فى عدد من البلدان الإفريقية مثل السد العالى فى الإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة ، ومشروع نهر الفولتا فى غانة . ومحطة انجا بالكونغو ، وغير ذلك .

ولتحقيق أكبر فائدة من القوة الكامنة يجب ألا يقتصر الأمر على الجهود التى تبذل من أجل سد الاحتياجات المحلية . وإنما يجب أن تتعاون المناطق المتجاورة ذات المصالح المشتركة لتنسيق سياسة توليد الكهرباء ونقل الفائض إلى حيث تشتد الحاجة إليه ، وهذا يؤدى إلى اقتصاد فى النفقات . ولدينا مثال على هذا أن الكهرباء تنقل الآن من محطة لومارينل Le marinel فى الكنغو إلى إقليم النحاس بروديسيا الجنوبية .

(خامسا) الصناعة

شهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين إتجاها نحو التصنيع فى بعض البلدان الإفريقية وكان أكثر وضوحا فى مصر واتحاد جنوب إفريقية . غير أن حركة التصنيع هذه كانت محدودة النطاق ، واقتصرت على طائفة من الصناعات الإستهلاكية التى تتوافر موادها الخام محليا ، فضلا عن كونها لاتتطلب رؤوس أموال ضخمة وسرعة الحصول على العائد منها ولذلك تجتذب رأس المال الخاص . وازداد اتجاه التصنيع قوة بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ثم أخذت دعائمه تزداد ثباتا فى السنوات التالية لانتهائها ، فشمل فروعا جديدة من الصناعة ، وانتقل إلى عدد كبير من البلدان الإفريقية ، وصار موضع الاهتمام من الحكومات

ويرجع التقدم الصناعى منذ عام ١٩٣٩ إلى اعتبارات كثيرة نذكر منها :

١ — ترتب على نشوب الحرب العالمية الثانية أن تعذر الحصول على الكثير من السلع المصنوعة بسبب انصراف الدول الصناعية الكبرى إلى المجهود الحربى ، والصعاب التى صحبت النقل البحرى فلم تعد السفن تخصص لأمثال هذه السلع إلا نسبة صغيرة من حمولتها ، ولهذا قامت صناعات عدة لإنتاج طائفة من السلع اللازمة للاستهلاك المحلى . وفضلا عن هذا عمدت بعض الدول صاحبة المستعمرات فى القارة الإفريقية إلى إقامة بعض الصناعات وتوسيع نطاق الصناعات الموجودة . وازدادت الظاهرة الأخيرة وضوحا بعد الحرب حيث قامت شركات عدة فى الدول الاستعمارية بانشاء صناعات فى المتلكات الإفريقية لسد جزء من الطلب المحلى من جهة وتصدير الفائض إلى الخارج من جهة أخرى .

٢ — شعور كثير من البلدان الإفريقية بخطورة اعتماد اقتصادها على تصدير المنتجات الأولية من زراعية ومعدنية ، وهى خطورة تعظم حدة خلال الأزمات وفترات الكساد التى تصيب الدول الصناعية الكبرى . ومن هنا بدأت تنشط الدعوة إلى إقامة اقتصاد قومى ينحو صوب التوازن ، وصار التصنيع من الأهداف التى طالبت بتحقيقها الحركات الوطنية .

٣ — وقدمت الحكومات فى عدد من البلدان الإفريقية ألوانا من المعاونة

والتشجيع فى عملية الإنشاء الصناعى . واتخذ التشجيع صوراً متعددة مثل فرض الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج الصناعى المحلى ، وإعفاء الواردات من الآلات والمعدات والخامات اللازمة للصناعات المحلية من الرسوم الجمركية ، والعمل على تحسين وسائل النقل وتوفير عناصر القوة المحركة ، وإعفاء المشروعات الصناعية الجديدة من الضرائب لفترة مقررة كما حدث فى مصر بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ ، وإصدار القوانين الخاصة بتشجيع رأس المال الأجنبى على المشاركة فى عمليات التصنيع كالسماح بخروج الأرباح وكذلك رأس المال المستثمر خلال فترة معينة . وفى عدد من البلدان اتخذت المعاونة صورة اشتراك الحكومات مع رأس المال الخاص لإقامة الصناعات ذات الأهمية من وجهة النظر القومية ، كما حدث فى مصر ونيجيريا وغانة ويتم الاشتراك فى العادة عن طريق مؤسسات عامة تقيمها الحكومات لهذا الغرض مثل المؤسسة الإقتصادية فى مصر . وأحيانا تقوم الحكومات نفسها بإنشاء أنواع من الصناعات وذلك وفقا للظروف المحلية . ففى اتحاد جنوب إفريقية مثلا تملك الحكومة مصانع الحديد والصلب وسماد الفوسفات وصناعة المبيدات الحشرية واستخراج البترول من الفحم وخلال السنوات العشر (١٩٤٦ — ٥٦) بلغت الأموال العامة المستثمرة فى الصناعات الثانوية بالإتحاد ١٢٥ مليون جنيها أى ما يعادل سدس الاستثمارات الكلية فى هذه الصناعات . وفى إفريقية الغربية (الفرنسية) اشتمل مشروع السنوات الأربع على تشجيع صناعة معالجة الأسماك عن طريق مبالغ رصدت فى الميزانية وأنشئت شركة لهذا الغرض فى داكار عام ١٩٥٥ ؛ وكذلك شجعت الحكومة فى ذلك الإقليم صناعات دبغ الجلود والأغذية المحفوظة والصناعة الكيماوية .

ومما يدل دلالة واضحة على التقدم الصناعى أننا نلاحظ منذ عام ١٩٥٠ زيادة مطردة فى بلدان عدة فى الواردات من السلع الرأسمالية والخامات والوقود المعدنى ومعدات النقل ، وتناقصا فى الواردات من بعض أنواع السلع الاستهلاكية وبخاصة المنسوجات ، وازدياد نسبة مساهمة الإنتاج المحلى فى الاستهلاك . ففيما بين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ ، زادت نسبة (٪) واردات اتحاد إفريقية الوسطى من الوقود المعدنى من ٤٫٦ إلى ٥٫٢ ، ومن آلات ومعدات النقل من ٣٢٫٣ إلى ٣٥٫٨ ، ومن المعادن والمصنوعات المعدنية من ٨٫٧ إلى ١٠٫٣ . وخلال الفترة ذاتها زادت واردات إفريقية الغربية (الفرنسية) من الخامات والسلع شبه المصنوعة (٪) من ١٣ إلى ١٦ ، ومن المعدات الرأسمالية من ١٦ إلى ١٩ . وارتفعت نسبه واردات

اتحاد جنوب إفريقية من المعادن والمصنوعات المدنية من ٣٢٫٦٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٤٥٫٤٪ سنة ١٩٥٧ . وخلال الفترة (١٩٥٠ — ٥٧) هبطت واردات المنسوجات من ٢١٫٤٪ إلى ١٤٫٩٪ فى أنجولا ، ومن ٢١٫٣٪ إلى ١٧٫٧٪ فى موزمبيق، ومن السلع الاستهلاكية (غير الغذاء) من ٤٥ ٪ إلى ٣٧ ٪ فى إفريقية الغربية (الفرنسية) بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٧ ، وفى الكنغو كان الانتاج المحلى سنة ١٩٥٠ يسد الاستهلاك المحلى بنسبة ٥٢ ٪ (السجاير) ، ٢٧ ٪ (البويات) ، ٧٠ ٪ (الأسمنت) ، فارتفعت تلك النسب فى عام ١٩٥٧ إلى ٩٦ ، ٧٠ ، ٨٢ على التوالى.

والجدول التالى يلقى ضوءاً على التقدم الصناعى فى عدد من بلدان القارة .

البلد والسنة	عدد المنشآت	عدد الأفراد المستخدمين (بالألف)	قيمة الإنتاج (بملايين العملة الوطنية) الإجمالية	الصافية
مصر[1]				
١٩٣٧	٢٤٠٤	١٥١	..	٩
١٩٥٢	٣١٥١	٢٥١	٣٠٢٫٨	٨٣٫٧
موزمبيق				
١٩٤٧	٢١١	٢٩	٩١٩	٤٧٩
١٩٥٥	٦٢٩	٤١	٢١٣٣[2]	٩٢٨
روديسيا الجنوبية				
١٩٣٨	٢٩٩	١٨	٥٫١	٣٫٣
١٩٤٨	٤٧٣	٤٨	٢٥٫٨	١٠٫٩
١٩٥٣	٧١٤	٧٠	٦١٫٩	٢٦٫١
اتحاد جنوب إفريقية				
١٩٣٦/٣٧	٨٧١٣	٢٦٩	١٤٥٫٦	٦٥٫٣
١٩٤٧/٤٨	١١٧٣٤	٥٠٦	٥٠٨٫٥	٢٢١٫٨
١٩٥٣/٥٤	١٤٢٥٧	٧٠٤	١٠٨٤٫٨	٤٦٨٫٨

(١) المنشآت التى تستخدم عشرة عمال فأكثر ، كما تشمل ورش الإصلاح ولكنها تستبعد معامل حلج وكبس القطن .

(٢) قيمة المبيعات .

ونستطيع أيضا أن نستدل على التقدم الصناعى من مراجعة الأرقام القياسية فى عدد من بلدان القارة خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٧ (الرقم القياسى لسنة ١٩٥٣ = ١٠٠) :

	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٧
أنجولا	٥٣	٦٥	١٠٤	١٢٣	..
الجزائر	٧٣	١٠٢	١١٢	١٣٤	١٤٣
الكنغو	٤٧	٧٢	١١٢	١٣٩	١٥١
مصر	٨٦	٩٥	١٠٧	١٢٥	١٢٩
مراكش	٨٤	٩٠	١١٦	١٢٩	..
موزمبيق	٦٣	٦٧	١٠٦	..	..
روديسيا الجنوبية	٦٨	٨٩	١١٤	١٥٧	..
تونس	٩٠	٩٢	١٠٩	١١٧	١٢٢
اتحاد جنوب إفريقية	٧٠	٨٧	١٠٥	١١٥	١١٨

عرض موجز للصناعات الرئيسية

تمثل صناعة الأغذية والمشروبات والطباق نسبة كبيرة من القطاع الصناعى فى معظم البلاد الإفريقية ، سواء من ناحية عدد المنشئات أو الذين يزاولونها . وقد زاد إنتاج السكر فيما بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ فى أنجولا والكنغو وإفريقية الشرقية البريطانية وإقليم مصر ومالاجاسى وموريشس وموزبيق واتحاد جنوب إفريقية . وأقيمت هذه الصناعة بعد عام ١٩٥٢ فى الجزائر وإثيوبيا وإفريقية الإستوائية (الفرنسية) . وتعتبر الجزائر أهم منتج للنبيذ ، ويليها مراكش وتونس واتحاد جنوب إفريقية .

ومن العسير تقدير إنتاج صناعة صيد الأسماك نظرا لأن جانبا كبيراً منه يستهلك فى مراكز الصيد أو الجهات المجاورة لها . وقامت صناعة الأسماك المحفوظة فى أنجولا ومراكش وإفريقية الجنوبية الغربية وتونس واتحاد جنوب إفريقية ؛ ولكن مراكش

وإفريقية الجنوبية الغربية أكثرها أهمية كما يتضح من البيان التالى عن الإنتاج (بالألف طن) :

	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
أنجولا (التونة فقط)	٢ر١	١	٧ر١	٦ر١	٦ر١	—
مراكش (الصادرات)	٢ر٢٧	٤ر٣٧	٩ر٣٣	٦ر٢٩	٣ر٣٤	٧٢
إفريقية الجنوبية الغربية	—	٤ر٢	٤ر١٥	٢١	٧ر٢٩	٩ر٣٨
تونس	٣ر٢	٦ر٤	٨ر٤	—	—	—
إتحاد جنوب إفريقية	٣ر٨	١٣	٥ر٩	٢ر١٠	٣ر٦	٤ر٤

وتقدمت صناعة السجاير وتعتمد على الإنتاج المحلى من الطباق ، غير أن مصر والسودان يستوردان حاجتهما من المادة الأولية من الخارج .

وبالرغم من النمو الذى حدث فى الصناعات سالفة الذكر من حيث كمية الإنتاج وعدد المنشئات إلا أن نسبتها من الإنتاج الصناعى الكلى تضاءلت فى السنوات الأخيرة بسبب التقدم الكبير الذى تحقق فى فروع أخرى من الصناعة كالمنسوجات ومنتجات الأخشاب والمواد الكماوية .

و نشطت صناعة غزل و نسج القطن وأخذت بلاد كثيرة فى إقامتها إما لاستغلال الخامات المحلية أو التقليل من استيراد السلع الاستهلاكية وتمشيا مع سياسة رفع مستوى معيشة الجماهير بتوفير الكساء . وتعتبر مصر من أكبر مراكز الصناعة القطنية فى القارة وصارت تصدر مقادير كبيرة من الغزل إلى الأسواق الأجنبية .

إنتاج غزل القطن (بالألف طن)

	١٩٤٨	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٧
مصر	٢ر٥٠	٢ر٦٥	١ر٧٦	٥ر٨٠
إتيوبيا	—	٧ر١	٣ر٢	٥ر٣
مراكش	٠٤ر٠	٨ر٢	—	—
روديسيا الجنوبية	٥ر٠	٥ر٣	٤	—
إتحاد جنوب إفريقية	٣	٧ر٧	—	—

أما الصناعة الصوفية فتتركز فى اتحاد جنوب إفريقية بسبب وفرة الصوف ويؤخذ من أغنام المورينو . وكذلك تقوم هذه الصناعة فى شمالى القارة ولكن يغلب عليها الطابع اليدوى . وتعتبر مصر أكبر مركز لصناعة الحرير الصناعى .

ونتيجة لنشاط حركة الإنشاء والتطور الاجتماعى تقدمت صناعة الأسمنت ومواد البناء فى عدد كبير من البلدان[1] . ومع ذلك تستورد القارة مقادير كبيرة من الأسمنت نظرا لقصور الإنتاج المحلى عن سد المطالب المحلية .

وتقوم صناعة سماد السوبر فوسفات فى الجزائر وتونس ومراكش ومصر واتحاد جنوب إفريقية بسبب وجود المادة الأولية بكثرة . أما السماد الأزوتى فأكبر البلاد المنتجة له إقليم مصر واتحاد جنوب إفريقية . وقد أنشىء لهذا الغرض مصنع فى البلد الأول بمدينة السويس ، إلا أنه لم يكن كافيا لسد احتياجات الزراعة ولذلك أقيم مصنع كبير آخر شمالى مدينة أسوان ويعتمد على الكهرباء المتولدة من سد أسوان ، وبدأ إنتاج المصنع الجديد فى عام ١٩٦٠ . وتقدمت فى هذين البلدين أيضا صناعة المستحضرات الطبية .

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية كان اتحاد جنوب إفريقية البلد الإفريقى الوحيد الذى قامت فيه صناعة الحديد والصلب . ولكنها ما لبثت أن بدأت فى بلاد أخرى وبخاصة إقليم مصر واتحاد إفريقية الوسطى بفضل الحكومات . وكانت بمصر ثلاثة مصانع تعتمد على الخردة التى حرّم تصديرها . ولما كان من الصعب الاعتماد على هذا المصدر للصناعة ، ونظرا لوجود خام الحديد فى منطقة أسوان بصفة خاصة ، أقيم مصنع للحديد والصلب فى حلوان (على مقربة من القاهرة) بطاقة إنتاجية قدرها ٢٦٥٫٠٠٠ طن فى السنة ، وبدأ الإنتاج فى عام ١٩٥٧ . وفى اتحاد جنوب إفريقية ساعدت هذه الصناعة على قيام صناعات أخرى كعمل الآلات ومعدات النقل

(١) الجدول التالى يبين إنتاج الأسمنت (بآلاف الأطنان)

	١٩٤٨	١٩٥٧		١٩٤٨	١٩٥٧		١٩٤٨	١٩٥٧
الجزائر	١٣٠	٧١١	إثيوبيا	٨	٢٢	موزمبيق	٣٧	١٣٧ (١٩٥٥)
أنجولا	—	١٣٠	افريقية الغربية (الفرنسية)	١١	١٥٨	تونس	١٠٢	٤٠١
الكنغو	١٢٧	٤٦٨	كينيا	١٩	٢٠٦	إتحاد جنوب أفريقية	١٣٠٨	٢٥٢٥
روديسيا الشمالية	٧١	٦٥٨	مراكش (المنطقة الجنوبية)	٢٦٢	٤٣٥	إقليم مصر	٧٦٨	٩٤٦٦
روديسيا الجنوبية	—							

والأدوات الهندسية والكهربائية . وتعتزم حكومات مثل نيجيريا إنشاء مصانع لاستغلال خام الحديد فيها .

وأقيمت مصانع لتنقية القصدير فى الكنغو وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقية ، وللرصاص والزنك فى روديسيا الشمالية ، كما أنشىء مصنع للرصاص فى مراكش . ونظراً لتوافر مادة البوكسيت فى غانة وغينيا فإن حكومتى البلدين تضعان المشروعات اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية التى لا بد منها لإقامة صناعة الألمنيوم(١) .

وتتركز فى اتحاد جنوب إفريقية صناعة لب الورق من الخشب ، بينما قامت هذه الصناعة على نطاق ضيق فى اتحاد إفريقية الوسطى . وتستخدم أنواع من الألياف والقش والمواد النباتيـــة فى شمالى إفريقية . وفى سنة ١٩٥٦ / ٥٧ بلغ إنتاج اللب ١٠٠ر٠٠٠ طن فى اتحاد جنوب إفريقية ، ٧٤٠٠ طن فى اتحاد إفريقية الوسطى ، ٧٢٠٠ طن فى مراكش . وبالرغم من هذا تستورد البلدان الثلاث مقادير كبيرة من الخارج .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشطت صناعة الورق فى جهات عدة وبخاصة لأغراض اللف والتعبئة . وقام إقليم مصر أخيراً بإنشاء مصنع كبير لعمل ورق الكتابة والطباعة الذى يتزايد استهلاكه بسبب النهضة التعليمية . وسوف تستخدم المخلفات الزراعية المحلية ، وينتظر أن يبدأ الإنتاج فى عام ١٩٦١ أو أوائل سنة ١٩٦٢ . أما ورق الصحف فلا يصنع فى القارة نظراً لضآلة استهلاكها من هذا النوع ، ولذلك تعتمد الصحافة على الاستيراد .

---

(١) الجدول التالى يبين إنتاج بعض المعادن غير الحديدية فى البلاد المنتجة الرئيسية (بالألف طن) :

	١٩٤٨	١٩٥٧		١٩٤٨	١٩٥٧
معدن النحاس			معدن القصدير		
الكنغو	١٥٥ر٥	٢٤٢ر٢	الكنغو	٣ر٩	٢ر٧
روديسيا الشمالية	٢١٧	٤٢٢ر٩	إتحادجنوب إفريقية	٦ر٠	٨ر٠
إتحادجنوب إفريقية	٢٩	٤٥ر٥			
معدن الرصاص			معدن الزنك		
روديسيا الشمالية	١٣ر٢	١٥ر٢	الكنغو	—	٤٩ر٢
مراكش	—	٣١ر٢	روديسيا الشمالية	٢٢ر٥	٣٠
تونس	١٨ر١	٢٤ر٦			

وتنتج ليبيريا ونيجيريا والكونغو المطاط الطبيعى ولكنه يصدر إلى الخارج . وفى سنة ١٩٣٥ بدأت صناعة إطارات الكاوتشوك فى اتحاد جنوب إفريقية ، كما أنشىء فى مصر عام ١٩٥٦ مصنع لهذا الغرض ، وأقيم مصنع سنة ١٩٥٩ فى بولاوايو Bulawayo باتحاد إفريقية الوسطى . ويلاحظ أن البلدان الثلاث الوحيدة بالقارة التى أنشأت صناعة الإطارات تستورد من الخارج حاجتها من المادة الأولية .

من سمات الصناعة فى إفريقية

١ — غلبة الحرف اليدوية التى تهدف إلى سد الحاجيات المحلية ، وحتى مايقال له منشئات صناعية فى إحصائيات بعض البلدان لا يعدو كونه ورشا أدخلت عليها بعض العدد الحديثة . أما الإنتاج بقصدالبيع فى المناطق البعيدة أو التصدير إلى الخارج فمحدود ويقتصر على عدد قليل من البلدان أهمها إقليم مصر وتونس والجزائر ومراكش واتحاد جنوب إفريقية واتحاد إفريقية الوسطى والكونغو .

٢ — تركز المنشئات الصناعية فى المدن الكبرى أو بالقرب منها . ففى مراكش حوالى ٧٠ ٪ منها حول كازا بلانكا ، وفى اتحاد إفريقية الوسطى معظم المصانع فى سالسبورى وبولاوايو والمدن الصغيرة القائمة بينهما ، وفى الكونغو يعظم تركز الصناعات فى چادوفيل واليزابث فيل وليوبولد فيل .

٣ — معظم الصناعات أنشىء بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية كما هو الشأن فى حالة التعدين ، نظراً لضعف الدخل القومى وانحطاط مستوى معيشة الإفريقيين فلا توجد مدخرات كافية لديهم فضلا عن انصرافهم إلى الزراعة والرعى . ولم ينشط رأس المال الوطنى للاشتراك فى عملية الإنشاء الصناعى إلا فى شمال إفريقية وبخاصة إقليم مصر ، كما بدأت هذه الظاهرة فى نيجيريا والسودان .

٤ — عدم تنوع النشاط الصناعى فيما عدا اتحاد جنوب إفريقية وإقليم مصر وروهيسيا الجنوبية . ففى البلد الأول نجد الصناعات التى تتميز بها المرحلة المتقدمة فى التصنيع مثل منتجات المطاط والمستحضرات الطبية والآلات ومنتجات البترول والحديد والصلب ، وأهم من ذلك المنتجات المعدنية بما فى ذلك المعدات الكهربائية ومعدات النقل . وعمد إقليم مصر فى السنوات القلائل الأخيرة إلى تنويع إنتاجه الصناعى فأقام صناعات الإطارات والحديد والصلب وورق الكتابة والطباعة والجوت والبلاستيك .

٥ — اضطلاع بعض الحكومات بمسئولية التنمية الصناعية سواء بتخصيص الأموال العامة لإنشاء بعض الصناعات أو بالاشتراك مع رؤوس الأموال الخاصة ، أو تقديم القروض إلى المنشآت الصناعية عن طريق مؤسسات تقام لهذا الغرض مثل البنك الصناعي في إقليم مصر ولجنة القروض في نيجيريا .

وسائل النهوض بالصناعة

وبالرغم من النشاط الذي حدث في ميدان التصنيع وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية فإن الصناعة مازالت عنصراً قليل الأهمية في الاقتصاد القومي . وطبقا لتحليل قامت به الهيئات المختصة في الأمم المتحدة لم تزد القيمة المضافة من جانب الصناعة في سنة ١٩٥٧ عن ٣٠٠٠ مليون دولار أمريكي وهي نسبه ضئيلة ، وتزداد ضآلتها بالنسبة إلى معظم القارة إذا ما استبعدنا اتحاد جنوب إفريقية وإقليم مصر وروديسيا الجنوبية .

والمجال واسع أمام التنمية الصناعية ، وهذا يقتضي وضع سياسة مرسومة تشتمل على عناصر كثيرة منها :

١ — دراسة الموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة للإنشاء الصناعي ، وتقدير الصناعات الواجب إقامتها وفق نظام من الأولويات تراعى فيها إمكانيات التمويل والتنفيذ ، على أن يكون داخلا في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية .

٢ — توفير القوة المحركة الرخيصة بالتوسع في إنتاج الكهرباء والبترول .

٣ — تحسين طرق المواصلات الداخلية وتوسيع نطاقها .

٤ — توفير الخبرة الفنية بطريق التعليم ، وإرسال البعوث إلى الخارج ، واستقدام الخبراء من الأمم المتحدة أو البلدان الأجنبية .

٥ — تدخل الدولة بصورة أكثر فعالية وبصورة كلية في الصناعات الرئيسية أو بصورة جزئية بالاشتراك مع رأس المال الخاص ، وبتوفير وسائل الائتمان الصناعي .

٦ — الاهتمام بالقطاع الزراعي لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخول .

٧ — خلق الأجهزة الائتمانية المتخصصة لتقديم الأموال للمنشآت الصناعية لأغراض الإنشاء أو التوسع أو التمويل العادي .

(سادسا) المواصلات[1]

أهم ما يلفت النظر بشأن المواصلات فى افريقية عدم وجود تنظيم متكامل لينسق بين أنواعها المختلفة حسب الحاجات ؛ والواقع لقد تطورت وسائل النقل إلى حد كبير على غير تخطيط سابق وغالبا ما تغلبت الإعتبارات السياسية على العوامل الاقتصادية المحلية أو الإقليمية بين البلاد التجاورة والتى تربط بينها المصالح الاقتصادية . ولهذا لابد من وضع تخطيط شامل متكامل لا فى داخل كل بلد إفريقى على حدة فحسب بل وبالنسبة إلى البلاد المتجاورة ذات الصلات الوثيقة .

وتنمية المواصلات ليست بالعملية البسيطة لأنها تصطدم بالكثير من العقبات التى نشير الى أهمها شأنا :

أولا) العوامل الطبيعية

فالسواحل قصيرة بالنسبة إلى مساحة القارة ، كما تقل فيها الأماكن الصالحة لقيام الموانى الطبية ، وكذلك تكثر عند مصبات بعض الأنهار الكبيرة الرمال والتيارات . والساحل بوجه عام ضيق ثم تأخذ الهضبة فى الارتفاع وتكثر المرتفعات والأودية والنحدرات ، ولذلك فإن عملية شق الطرق البرية ومد الخطوط الحديدية بالغة الصعوبة وكثيرة التكاليف إلى حد كبير . وبالرغم من وجود أنهار كبيرة وطويلة إلا أنها تعانى من كثرة الشلالات والجنادل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا يسعنا إغفال تأثير الجو ؛ فالحرارة الشديدة تسبب ارتفاع درجة استهلاك الماء فى القطارات الحديدية . والمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية عقبة شديدة مما يجعل اختراق الصحراء مغامرة كبرى ، كما أن الأمطار الغزيرة فى كثير من المناطق تجعل اختراقها أمراً عسيراً للغاية ، وتقدر تكاليف إنشاء ما طوله ميل واحد من الطرق الجيدة فى إفريقية الإستوائية بمبلغ ١٨٤٫٠٠ دولار .

(ثانيا) الاعتبارات الاقتصادية :

وفى مقدمتها عدم توافر المواد المحلية للوقود ، فإذا استثنينا اتحاد جنوب إفريقية واتحاد جنوب إفريقية الوسطى ونيجيريا فإن الفحم قليل ولم يستغل إلا بدرجة يسيرة للغاية ، ولهذا كانوا — ومازالوا — يعتمدون على الأخشاب وهذا أمر

(١) William A. Hance : African Economic Develop — ment, ch. 4, pp.85—134.

ينطوى على تضخم التكاليف كما يترتب عليه أيضا استهلاك الغابات فى جهات كثيرة . إلا أن هذه العقبة يمكن التغلب عليها فى المستقبل حين تكتشف مقادير كافية من البترول ، وحين تنفذ مشروعات توليد الكهرباء الرخيصة من المساقط المائية .

ولتفاوت المناطق النباتية أثره ، فأحيانا تقع المنطقة الغنية بعيدة عن الساحل ولكن الخط الحديدى الذى يجب أن تمد إليها يخترق مناطق أخرى فقيرة فى مواردها وعدد سكانها ، مما تزيد من تكاليف النقل .

(ثالثا) الظروف السياسية

وهذه وليدة السياسة الاستعمارية التى كانت تهدف إلى خلق وحدات صغيرة منفصلة بعضها عن بعض ، ولهذا فمن الضرورى أن تتعاون البلاد أو الأقاليم المتجاورة وذات المصالح المشتركة فى تنسيق سياسة إنشاء طرق المواصلات المختلفة لتيسير الاتصال فيما بينها ومنع الازدواج فى الإنشاء ، ولهذا الأمر أهمية من ناحية تنمية العلاقات بين البلدان الإفريقية .

الموانى

قلنا إن طول الشواطىء قليل بالنسبة إلى مساحة القارة . وقد حدث تقدم كبير فى السنوات الأخيرة سواء فى إنشاء موان جديدة أو توسيع وتحسين الموانى الحالية لتتمشى طاقتها مع ازدياد النشاط الاقتصادى ، حيث الضغط الشديد كثيراً ما يؤدى إلى تعطيل تفريغ شحنات السفن أو نقل المنتجات المعدة للتصدير أياما بل و أسابيع عدة ، وهذا أمر بالغ الخطر بالنسبة إلى السلع السريعة التلف كما يترتب عليه نفقات كثيرة يجب تفاديها .

الموانى فى غرب القارة

ومن الموانى الهامة داكار التى تعتبر ثالث الموانىء الفرنسية . وترجع أهميتها إلى وقوعها فى أبعد نقطة فى غرب إفريقية ، وعند أقرب نقطة على المحيط الأطلسى ، وفى منتصف عدد من الطرق البحريه المهمة . ويقع ميناء باثورست فى نهر غمبيا الصالح للملاحة إلا أنه يعانى من فقر المنطقة . وفى عام ١٩٥٦ بلغت الحركة

فى كوناكرى بغينيا والواقعة عند نهاية إحدى أشباه الجزر القلائل فى غرب القارة ، ٥٩ر١ مليون طن ومن ذلك الرقم أكثر مليون طن من الحديد الخام والبوكسيت . ولعل فريتاون بسيراليونى أحسن ثغر طبيعى فى غرب إفريقية . وتحسن الموقف فى ليبريا بانشاء ميناء مونروفيا (١٩٤٥ — ١٩٤٨) الذى تراوحت تكاليفه بين ٢٠ ، ٢٢ مليونا من الدولارات الأمريكية .

بعد ذلك تمتد مسافة طولها حوالى ٥٠٠ ميل خالية من الموانى الهامة ، وأخيراً نصل إلى أبيدجان فى ساحل العاج وتاكورادى الميناء الصناعى الرئيسى فى غانة ، وتم إنشاؤه فى سنوات (١٩٢١ — ١٩٢٨) بتكاليف قدرها ١٦½ مليون دولار ، كما تكلفت التحسينات التى أدخلت عليه بعد الحرب العالمية الثانية ٨½ مليون دولار وكان الغرض منها رفع طاقته إلى ٢½ مليون طن . وفى سنة ١٩٥٦ وصل إليه وخرج منه حوالى أربعة أخماس تجارة غانة الخارجية . ومن المنتظر أن يخف الضغط بعد إنشاء ميناء تما الواقع على مسافة سبعة عشر ميلا شرقى العاصمة أكرا . وتعتمد جمهوريتا توجو وداهومى على مينائى لوميه Lomé وكوتنو Cotonou الصغيرين . ومن المشروعات التى يقترح تنفيذها تحسينهما أو إنشاء ميناء آخر يتوسطهما . والغرض من التحسين تمكين كوتنو من تصدير نصف مليون طن من الفوسفات ، كما يقال إن بقاء لوميه بحالتها الراهنة قد يترتب عليه تحول تجارة توجو إلى تما الواقعة فى غانة ، والمعروف أن العلاقات بين البلدين ليست على ما يرام(١) .

وأهم ميناء فى نيجيريا لاجوس الذى يستقبل ٧٠ ٪ من واردات البلاد ، ويخرج منه حوالى ٤٥ ٪ من الصادرات . ويليه بورت هاركورت أحسن الموانى النهرية ؛ ونظرا لوقوعه على الخط الحديدى الشرقى فإنه منفذ لحوالى خمس تجارة نيجيريا الخارجية . أما الموانى الأخرى فى نيجيريا فصغيرة وتعرقل الحركة فيها الرمال المتنقلة ولهذا لا تصلح إلا للسفن الصغيرة .

وتعتبر دوالا Douala المدينة التجارية الرئيسية فى جمهورية الكمرون ، كما تشغل ليبرڤيل المكان الأول فى إفريقية الإستوائية (الفرنسية) بالرغم من قلة أهميتها

---

(١) راجع فى هذا كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية ، السياسية والإقتصادية » حيث تجد عرضا وافيا لهذه المشكلة بين الدولتين .

بالنسبة إلى الواردات . إلا أن لمينائى ليبرفيل وجنتيل Gentil أهمية بالنسبة إلى منتجات الغابات وفى البلد الأخير مصنع كبير لنشر الخشب . أما بوانت نوار Pointe Noire . وهى ميناء صناعى ، فأحدث موانى هذه المنطقة وربطها بمدينة برازافيل (عاصمة الكنغو الفرنسى سابقا) خط حديدى .

فإذا انتقلنا إلى جمهورية الكنغو نجد ماتادى الميناء البحرى الهام ، ويليه فى الأهمية بوما الذى يخدم منطقة مايومبى Mayumbe ، بانانا . وربط ماتادى بالعاصمة ليوبولدفيل مما ينطوى على مزايا واضحة ؛ غير أن التيارات الشديدة ووجود الدوامات عند مدخل النهر من العقبات الخطيرة .

وتمتاز إفريقية البرتغالية بوجود عدة موان طبيعية ممتازة ولها إمكانيات وافرة فى المستقبل . وأهمها ثلاثة وهى لواندا ، ولوبيتو . وفتح الميناء الأخير للتجارة عام ١٩٢٨ وأنشىء فيه رصيف جديد عام ١٩٥٧ ؛ وأصبح فى السنوات الأخيرة يستقبل حوالى ربع النحاس الذى ينتجه «اتحاد التعدين بكاتانجا العليا» ونصف الزنك وكل المنجنيز والكوبالت . وافتتحت موزاميدس رسميا فى عام ١٩٥٧ وهى ثالث ميناء حديث فى أنجولا ، والغرض منها المعاونة فى تنفيذ مشروع كبير فى جنوب البلاد لتوطين البرتغاليين وتوفير وسائل الرى وتوليد الكهرباء .

وباتحاد جنوب إفريقية أربعة موان رئيسية وهى دربان ، كيب تاون ، بورت اليزابث ، إيست لندن . وبلغ عدد السفن على اختلاف أنواعها وأحجامها ١٣٠٠٣ (عام ١٩٥٨) حمولتها الصافية ٦١ر٦١ مليون طن .

وإذا انتقلنا إلى الساحل الشرقى للقارة وجدنا ميناء لورنزو مركيزو وطاقته ٧ ملايين طن ، ويليه بيرا Beira الذى يعد المنفذ الرئيسى لاتحاد إفريقية الوسطى كما ينقل إليه بعض صادرات إقليم كاتانجا (بالكنغو) ، وقد زادت الحركة فيه من ٢٠٠ر٠٠٠ طن سنة ١٩١٥ إلى ٢ر٣ مليون طن سنة ١٩٥٧ . وقبل إكمال الوصلة الحديدية إلى لورنزو مركيزو كانت بيرا تنقل حوالى أربعة أخماس تجارة اتحاد إفريقية الوسطى . ولميناء ناكالا فى شمالى مستعمرة موزمبيق مستقبل طيب .

وتضم تنجانيقا موانى متوارا Mtwara ، ودار السلام وتانجا ؛ ودار السلام أكبرها ولكنها بحاجة إلى تحسين وتوسيع . وممباسا منفذ لحوالى ٩٨٪ من تجارة كينيا وأوغنده ، فضلا عن جانب من تجارة تنجانيقا .

والمنطقة المعروفة بقرن إفريقية أفقرجهات القارة من ناحية الموانى حيث لا نلقى سوى ميناء قسمايو الصغير . وتحسنت چيبوتى إلى درجة كبيرة وهى المصدر الرئيسى لتجارة إتيوبيا ، كما أن مصوع منفذ تجارة إريتريا ، وتشغل بوسودان مثل هذه المنزلة بالنسبة إلى السودان .

الطرق الحديدية

إن النظرة السريعة إلى خريطة تمثل الخطوط الحديدية فى إفريقية تـكفى لبيان النقص الـكبير الواضح فى هذه الوسيلة للنقل والاتصال بحيث تـكاد الخريطة أن تبدو خالية . ففى معظم أنحاء القارة الخطوط الحديدية مفردة ، والفروع الخارجة منها قليلة ، والوصلات بينها أقل .

ففى إفريقيـة الغربية (الفرنسية) ترتبط داكار (عن طريق كايس Kayes الواقعة على نهر السنغال) ببلدة باماكو عاصمة جمهورية مالى ثم ببلدة كوليـكورو على نهر النيجر . وطول هذا الخط ١٢٨٩ كيلو متراً وأهميته كبيرة بالنسبة إلى مالى لأنه أيسر سبيل لاتصالها بساحل المحيط الأطلسى ، ومن هذا الخط يخرج فرع عند تييس Thiès إلى سان لوى وطول المسافة ١٩٣ كيلو مترا . وثمة خطوط ثلاثة صغيرة أخرى مجموع أطوالها ١٩٧ كيلو متراً . وفى غينيا خط طوله ٤١٠ ميل إلى كانـكان ويخترق منطقة ذات تضاريس صعبة . ومن أبيدچان (عاصمة ساحل العاج) يمتـد خط إلى لاليرابا ثم يخترق جمهورية ڤولتا العليا حتى يبلغ العـاصمة Ouagadougnou . ولا ريب أن مصلحة المنطقة تقضى بربط هذا الخط البالغ طوله ٧١٠ ميل بخط « داكار — النيجر » . وفى توجو وداهومى خطان طولهما ٢٧٢ ، ٣٩١ ميلا على التوالى . والواقع أن إفريقية الغربية هذه فقيرة من ناحية الخطوط الحديدية بحيث لا يتجاوز طول الأخيرة ٢٤٩٠ ميلا أى بمعدل ميل واحد لـكل ٧١٥ ميلا مربعا ؛ غير أن الحالة هنا أفضل منها فى إفريقية الإستوائية (الفرنسية) حيث يوجد خط حديدى واحد طوله ٣٠٦ ميل من بوانت نوار إلى برازاڤيل ، وفى جمهورية الـكرون حيث يمتد خط (١٩٠ ميلا) من دوالا إلى العاصمة ياونديه Youaédé ، وآخر (١٢٥ ميلا) إلى نـكونجسامبا N'kongsamba ؛ وهذان

الإقليمان أفقر أجزاء القارة الإفريقية في السكك الحديدية إذ المتوسط ميل واحد لكل ١٨٢٩ ميلا مربعا .

وتضم ليبيريا وسيراليوني خطوطا قصيرة أنشئت لخدمة صناعة استخراج الحديد. ففي عام ١٩٥١ أنشيء خط يربط مونروفيا بمناجم الحديد في تلال بومي ، كما يجري الآن انشاء خط طوله ١٧٠ ميلا من نمبا Nimba إلى Bassa باسّا ، ويبلغ طول الخطوط الحديدية بفروعها ٣٤١ ميلا في سيراليوني .

وخير المناطق في غرب إفريقية جنوب غانة ونيجيريا حيث في كل منهما خطوط شرقية وغربية رئيسية وترتبط فيما بينها ، ففي غانة يخدم الخط الغربي مناطق المعادن والغابات ويمتد من تاكورادي إلى كوماسي ، بينما يخترق الخط الشرقي منطقة الكاكاو البالغة الأهمية ويمتد من العاصمة أكرا إلى كوماسي Kumasi وقد تم وصله حديثا بميناء تما Tema ، كما أن وصلة جديدة أتاحت الاتصال بين تاكورادي وأكرا . وفي بداية عام ١٩٥٩ بلغ طول الخطوط الحديدية بغانة ٥٩١ ميلا . وطول خطوط نيجيريا ١٩٠٤ ميل . ويمتد الخط الرئيسي الشمالي الغربي (٧٠٠ ميل) من لاجوس إلى كانو مارا بإبادان وجبّه وكادونا وزاريا Zaria ؛ ثم يواصل الامتداد من كانو لمسافة ١٤٣ ميلا في اتجاه الشمال الشرقي إلى أن ينتهي عند نجورو Nguru؛ بينما يخرج فرع من زاريا إلى كاورا نامودا Kaura Namoda لصالح القسم الشمالي الغربي من اتحاد نيجيريا ، وكذلك يتصل هذا الخط بمدينة سوكوتو . أما الخط الشرقي فيمتد من بورت هاركورت مخترقا منطقة نخيل الزيت الكثيفة السكان إلى أن يصل إلى إنيجو Enugn حيث توجد مناجم الفحم ، وبعد ذلك يعبر النهر Benue River ليتصل بالخط الشمالي الغربي عند كادونا ، ويبلغ طول هذا الخط ٥٦٩ ميلا . ويخرج منه فرع (٦٣ ميلا) ليتسنى نقل إنتاج مناجم القصدير عند چوس Jos . ويجري الآن إنشاء خط طوله ٤٠٠ ميل من چوس إلى مايدوجوري Maiduguri ؛ وإنشاء هذا الخط راجع إلى الإمكانيات الاقتصادية الضخمة في منطقة بورنو Bornu . وتمثل السكك الحديدية في نيجيريا ٢٫١ ميل لكل ١٠٠٠ ميل مربع .

وأهم الطرق الحديدية في جمهورية الكنغو هي :

١ — خط ماتادي — ليوبولدڤيل البالغ طوله ٢٢٧ ميلا ، وقد أدخلت عليه

تحسينات عدة بعد الحرب العالمية الأخيرة ، ومن المقرر كهربة هذا الخط حين يتم مشروع توليد الكهرباء من شلالات إنجا Inga Falls .

٢ — وفى شمال الكنغو خط طوله ٤٢٥ ميلا لربط اقليم Uele بالطرق المائية عند أكيتى Aketi . وفى شرق الكنغو تدير «شركة السكك الحديدية من الكنغو الأعلى إلى البحيرات العظمى الإفريقية (.C.F.L)»(١) شبكة من الطرق الحديدية والمائية من نهرية وبالبحيرات . أما الطرق الحديدية فأحدها يعمل على تحاشى الشلالات القريبة من ستانلى ڤيل وحيث يصبح لوالابا نهر الكنغو ، والآخر يسير من كندو Kindu إلى ألبرت ڤيل ويتصل بسكة حديد الكنغو الأدنى الى كاتانجا، عند طريق خط « كابالو — كامينا » الذى فتح عام ١٩٥٦ .

٣ — وأخيرا « سكة حديد الكنغو الأدنى الى كاتانجا » B.C.K(٢) البالغ طولها ١٥٨٧ ميلا وذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى الانتاج المعدنى فى كاتانجا . ويمتد الخط الرئيسى من حدود روديسيا حيث يتصل بسككها الحديدية ، الى بوكاما الواقعة على نهر لوالابا ، وترتب على مده إلى بورت فرانكوى Port Franqui أن نقصت المسافة بين ماتادى وكاتانجا من ٢٢٣٥ ميلا بطريق « الكنغو — لوالابا » الى ١٧٢٠ ميلا بطريق « الكنغو — كاساى » ، وقد ارتبطت هذه الشبكة مع سكة حديد بنجويلا (أنجولا) عام ١٩٣١ ومع سكة حديد شركة .C.F.L فى عام ١٩٥٦ .

والمواصلات الحديدية فى الكنغو بحاجة الى توسيع وتحسين ومن ذلك وصل كندو وبونتييرڤيل Ponthierville وبذلك ترتبط ستانلى ڤيل بألبرت ڤيل بل وبمدينة الرأس فى اتحاد جنوب إفريقية وإن تم ذلك بطريق شديد التعرج والالتواء. ويجرى الآن تنفيذ إنشاء خط حديدى من ستانلى ڤيل الى كيڤو . إلا أن المشروع البالغ الأهمية والذى يتعين بحثه وتنفيذه فهو العمل على أن يرتبط خط «ماتادى — ليوبولدڤيل » وسكة حديد « الكنغو الأدنى — كاتانجا » .

ويبلغ طول الخطوط الحديدية فى مستعمرة أنجولا ٣١١٠ من الكيلومترات. وأهمها

---

(١) Compagnie des Chemins de Fer du Congo Supérieur aux Grands Lacs Africains.

(٢) Chemin de Fer du Bas—Congo au Katanga.

سكة حديد بنجويلا التى تبدأ من لوبيتو وتتجه إلى حدود الكنغو حيث تتصل بسكة حديد « الكنغو الأدنى — كاتانجا » . وعن طريق روديسيا تنتهى سكة حديد بنجويلا عند بيرا فى موزمبيق . وثمت امتداد آخر يخترق روديسيا إلى ما فيكنج Mafeking ومن الأخيرة الى Kumati Port فى اتحاد جنوب إفريقية حيث يتصل بسكة حديد لورنزو مركيزو . ويبلغ طول السكة الحديدية من لوبيتو الى لورنزو مركيزو ٥٦٣٨ كيلومترا . ويخدم خط لواندا أهم منطقة فى الداخل يقيم بها المستوطنون البرتغاليون ؛ ويراد ربطه « بسكة حديد الكنغو الأدنى — كاتانجا » ، وكذلك يجرى مد خط من موزاميدس Moçamedes الى Vila Serpa Pinto الواقعة على بعد ٤٥٠ ميلا من الساحل . ومن المحتمل مد هذا الخط مسافة أخرى حتى يتصل بسكة حديد روديسيا عند لفنجستون .

أما فى موزمبيق فالشبكة الجنوبية ترتكز على لورنزو مركيزو ، ويبلغ طولها ٣٢٥ ميلا ، وتضاف إليها توصيلة لمپوپو الجديدة (٢٠٠ ميل) مع سكة حديد روديسيا والتى يصدر عن طريقها الأسبستوس والكروم والبيتاليت من روديسيا الجنوبية . وبنيت سكة حديد بيرا فيما بين عامى ١٨٩٣ ، ١٨٩٦ وتم وصلها بمدينة سالسبورى عام ١٨٩٩ وبذلك أصبحت المنفذ الرئيسى لتجارة روديسيا الشمالية والجنوبية ، كما أصبحت أيضا منفذ نياسالاند وذلك بعد إنشاء الخط الحديدى إلى الأخيرة . وثمة خط فرعى يمتد من الشبكة الوسطى فى موزمبيق إلى تيت Tete فى وادى نهر زمبيزى والغرض منه خدمة مناجم Moatize للفحم . ويمتد من موزمبيق وناكالا Nacala ، فى شمال المستعمرة البرتغالية ، خط (حوالى ٣٢٠ ميلا) إلى نوفا فريكسو Nova Freixo ،وفى العزم مواصلته حتى يبلغ بورتو أرّويو Porto Arroio على بحيرة نياسا .

وتشكو سكة حديد روديسيا من الضغط الشديد عليها . وتوضع الآن المشروعات لتحسينها وتجديدها . فإذا انتقلنا إلى إفريقية الشرقية البريطانية وجدنا الخطوط الآتية فى تنجانيقا :

١ — الخط الجنوبى ويمتد ١٣٢ ميلا فى الدخل إلى ماشنجوى Machigwmea .

٢ — الخط الرئيسى من دار السلام إلى Kigoma على بحيرة تنجانيقا وطوله

١٢٨٣ ميلا ، غير أنه بحاجة إلى الكثير من التجديد . وتخرج منه خطوط فرعية إلى موانزا على بحيرة فكتوريا ، وإلى منطقة الرصاص فى ميا ندا .

٣ — فى الشمال يمتد خط من Tanza إلى Arusha ، ويرتبط بسكة حديد « كينيا — أوغنده » . وهذا الخط ضرورى لمزارع السيسال المنتشرة على جوانبه ، كما يفيد مناطق إنتاج البن .

و « سكة حديد كينيا — أوغنده » أهم ما فى هذين البلدين ، ومدت حديثا إلى Kasesa على مقربة من حدود الكنغو ، والسبب فى ذلك وجود منجم نحاس عند Kilembe ، وحاجة منطقة تورو التى تشتهر بإنتاج الشاى والبن . وإلى جانب هذا الخط الرئيسى الممتد من ممباسا إلى نيروبى وكمبالا وما بعدها ، تخرج منه فروع إلى مناجم الصودا عند ماجادى ، ومزارع البيض فى مرتفعات كينيا ، وميناء كيسومو الكبير الواقع على بحيرة فكتوريا .

وفى شمالى شرق القارة يمتد فى إرتيريا خط من مصوع إلى آجردات ، أما سكة حديد « جيبوتى — أديس أبابا » فطولها ٤٩٠ ميلا وكانت دائما منفذا رئيسيا لتجارة الحبشة .

وفى السودان تمتد السكك الحديدية من بور سودان إلى النيل الأزرق عند سنار ، وإلى الخرطوم بطريق عطبرة . وثمة خط يتجه شمالا من عطبرة إلى مرو ووادى حلفا . والفرع الغربى إلى الأبيض يمد إلى القبة .

الطرق البرية

إن ظاهرة تخلف المواصلات تنطبق بالمثل على الطرق البرية ويرجع هذا إلى أسباب عدة منها :

١ — تملك الحكومات للسكك الحديدية جعلها لاتشجع على إنشاء الطرق الجيدة والتوسع فيها خشية المنافسة من جانب النقل بالسيارات .

٢ — عدم توافر المواد اللازمة لبناء الطرق فى جهات كثيرة ، كما أن الأمطار الغزيرة تؤثر فى الطرق تأثيراً ضاراً .

٣ — الطبيعة الجبلية تجعل بناء الطرق عملية كثيرة التكاليف .

٤ — عدم توافر المواد البترولية أو الـكهرباء الرخيصة .

ويبلغ طول الطرق والشوارع فى القارة الإفريقية ٨ر٥ ٪ من الطرق والشوارع فى العالم الرأسمالى ؛ أما المرصوف منها فنسبته ٩ر٢ ٪ .

المواصلات المائية الداخلية

يعتبر نهر النيجر من وسائل النقل المهمة فى غرب إفريقيـــة وبخاصة فى نقل منتجات الغابات وزيت النخيل والفول السودانى وكلها من المحاصيل المعدة للتصدير ، وكذلك الواردات من المنتجات البترولية . والنيجر الأدنى صالح للملاحة لمسافة قدرها ٥٥٧ ميلا من باروتو إلى جبة Jebba ؛ أما رافده بنيو Benue فصالح للملاحة فى مجراه الأدنى لمدة ستة أشهر ، ثم لمدة أشهر حتى جاروا فى جمهورية الـكمرون . ويستخدم النيجر الأعلى لمدة أربعة أشهر فيما بين كوروسـا وباماكو ، بينما يصلح النيجر الأوسط للملاحة فى مسافة قدرها ٧٥٦ ميلا فيما بين كوليكورو وجاو Gao .

أما نهر غمبيا فصالح للملاحة فى بعض أجزائه وخلال أشهر معينة من السنة ، والعقبة الرئيسية التى تحول دون استخدامه للملاحة المنتظمة اختلاف مقادير المياه فيه من فصل إلى آخر .

وتعتبر مجموعة نهر الـكنغو من أهم طرق المواصلات المائية فى إفريقية المدارية . ويبلغ طول المجارى المائية الصالحة للملاحة فى الـكنغو ٩٠٠ ميل ، وأهمها المنطقة الممتدة من ليوبولدفيل الى ستانلى ڤيل وطولها ١٠٢٨ ميلا ، ومن ليوبولدفيل إلى فرانسكوى . ويعتبر نهر الـكونغو ورافده أوبانجى على جانب كبير من الأهمية فى إفريقية الإستوائية .

وتلعب بحيرات إفريقية الشرقية دوراً له أهميته فى المواصلات الداخلية ومن ذلك بحيرتا ڤكتوريا ونياسا .

(سابعا) التجارة الخارجية

سارت التجارة الخارجية فى إفريقية فى طريق النمو المطرد وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أننا نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ بلغت الزيادة فى الواردات نسبة ٨٠٪ بينما لم تتجاوز ٦٠٪ فى حالة الصادرات ، ويرجع هذا بصفة أساسية إلى التوسع الذى حدث فى عدد كبير من البلاد الإفريقية فى ميدان التنمية الإقتصادية والاجتماعية . وثمة ملاحظة أخرى بصدد الفترة ذاتها . فبينما زادت الصادرات على الواردات خلال الفترة كلها أو معظمها فى عشر من الدول الإفريقية[١] حدث العكس فى ثلاث عشرة بلد أخرى[٢].

وهناك ظاهرات عدة تلفت النظر بشأن التجارة الخارجية الإفريقية نجملها فيما يأتى :

(أولا) إتجاه التجارة

معظم التجارة مع بلاد غير إفريقية وهذه الظاهرة راجعة إلى أن معظم الصادرات من الغلات المعدنية والزراعية التى يتركز الطلب عليها فى البلدان المتقدمة صناعيا ، والتخلف الإقتصادى بالقارة وبخاصة من ناحية الصناعات التحويلية ، وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية على الإقتصاد الإفريقى . والجدول التالى يوضح هذه الحقيقة فى عدد من البلدان الإفريقية خلال السنوات (١٩٥٠ — ١٩٥٧) :

---

(١) أنجولا ، الكونغو (البلجيكى سابقا) ، غانة ، إتيوبيا ، ليبيريا ، موريشس ، نيجيريا ، اتحاد روديسيا ونياسالاند ، سيراليونى ، السودان .

(٢) الجزائر ، (جمهورية) الكمرون ، إفريقية الاستوائية والغربية (الفرنسيتين) ، إفريقية (الشرقية البريطانية (أوغندة ، كينيا ، تنجانيقا) ، مصر (الجمهورية العربية المتحدة) ليبيا ، مدغشقر (جمهورية مالاجاسى حاليا) ، مراكش ، موزمبيق ، رينيون Réunion ، تونس ، اتحاد جنوب إفريقية .

نسبة التجارة مع بلاد إفريقية
إلى مجموع التجارة مع جميع البلدان (٪)

	الواردات	الصادرات	المجموع الكلى
الجزائر	٧٫٦	٧	٧٫٤
أنجولا	٢	٧	٤٫٧
الكنغو (البلجيكى)	٧٫٧	٤٫٦	٦٫١
الكمرون	٦٫٧	٧٫١	٦٫٩
مصر	٣٫٧	٣٫٥	٣٫٦
إتيوبيا	٥٫١	٤٫٥	٤٫٨
إفريقية الإستوائية (الفرنسية)	٨٫٧	١١٫٣	٩٫٧
إفريقية الغربية (الفرنسية)	٨٫٧	١٢٫٦	١٠٫٤
غانة	٦٫١	٢٫٥	٤٫٢
كينيا وأوغندة وتنجانيقا	٤٫٢	٨	٦
مدغشقر	٥	١٠٫٢	٧
مراكش	٤٫٨	١٢٫١	٧٫٦
موزمبيق	١٢٫٧	١٣٫٧	١٣٫١
نيجيريا	٠٫٨	١٫٣	١
إتحاد روديسيا ونياسالاند	٣٦٫٤	١٨٫١	٢٦٫٩
سيرا ليونى	٣	١٫١	٢٫٢
السودان	١٥٫٣	١١٫٢	١٣٫٢
تونس	٥٫٥	٦٫٨	٦
إتحاد جنوب إفريقية	٨٫٣	٢٢٫٦	١٤٫٤
المجموع الكلى	٨٫٥	١٠٫٨	٩٫٥

وبسبب الحرب العالمية الثانية وقيود النقد اتجهت التجارة إلى المناطق النقدية التى تنتمى إليها البلدان الإستعمارية صاحبة السيطرة ، أى أن تلك الظاهرة الموجودة من قبل زادت قوة ووضوحا بعد الحرب . وترتب على تلك العلاقة أن الدول الإستعمارية كانت تستفيد من العملات الأجنبية وبخاصة العملات الصعبة ، التى كانت تحصل عليها البلاد الإفريقية ثمنا لمبيعاتها . وكانت العلاقات التجارية مع الدول الإشتراكية فى حكم العدم ولم تبدأ إلا فى السنوات القلائل الأخيرة وما زالت فى نطاق ضيق إلى حد بعيد ومع عدد ضئيل من البلاد الإفريقية . ففى حالة الجزائر ومراكش وتونس كان ٧٥٫٢٪ ، ٧٤٫٣٪ من الواردات والصادرات على التوالى مع منطقة الفرنك الفرنسى فى عام ١٩٥٧ . وتجارة البلاد التابعة لبريطانيا أو الداخلة فى نطاق الكومنولث[١] معظمها مع منطقة الاسترلينى بنسبة ٧٣٫٣٪ للواردات ، ٥٦٫٥ للصادرات فى سنة ١٩٥٧ . وتنطبق الظاهرة ذاتهـا على بلاد الجماعة الفرنسية حيث كان ٧٢٪ من الواردات ، ٧٤٫٤٪ من الصادرات مع منطقة الفرنك الفرنسى . والجدول التالى يوضح حالة التجار مع الدول الإشتراكية فى شرق أوربا (النسبة المئوية إلى مجموع التجارة الخارجية) : —

البلد الإفريقى	الواردات		الصادرات	
	١٩٥١	١٩٥٧	١٩٥١	١٩٥٧
مصر	٩٫٣	٢٠٫١	٩٫٧	٣٥٫٩
السودان	٣٫١	٣	٠٫٥	٤٫١
إتيوبيا	٤٫١ (١٩٥٤)	٢٫١	—	٢٫١

لمعنى هذا أن الدول الرأسمـــالية من استعمارية وغيرها تحتـكر تجارة إفريقية الخارجية . ولا ريب أن الصالح العام يقتضى التخلص من ربقة هذا الإحتكار والعمل على تنويع اتجاهات التجارة بدعم العـلاقات فيما بين الدول الإفريقية ذاتها وكذلك مع الدول الأخرى .

(ثانيا) نوع الصادرات

يغلب على البلدان الإفريقية تصدير المنتجات الزراعية والصناعية ولهذا فإن مستوى صادراتها يتوقف إلى حد كبير على مستوى الإنتاج الصناعى العالمى ، كما يتضح من البيان التالى :

(١) اتحاد إفريقية الوسطى ، إفريقية الشرقية البريطانية ، غانة ، نيجيريا ، ويضاف سيراليونى وموريشس .

الأرقام القياسية للانتاج الصناعى والصادرات الإفريقية

(١٩٥٣ = ١٠٠)

السنة	الإنتاج الصناعى العالمى	في أوربا الغربية	قيمة الصادرات الإفريقية
١٩٥٠	٨٤	٨٦	٧٨
١٩٥١	٩١	٩٤	١٠١
١٩٥٢	٩٣	٩٥	٩٩
١٩٥٣	١٠٠	١٠٩	١٠٩
١٩٥٤	١١١	١٢٠	١١٤
١٩٥٥	١١٦	١٢٥	١٢١
١٩٥٦	١٢٠	١٣١	١٢٣
١٩٥٧	١١٧	١٣٤	١٢٠

ويمكن تقسيم إفريقية إلى فئات ثلاث :

(أ) بلاد تعتمد اعتماداً كلياً أو بصورة أساسية على تصدير سلعة واحدة ومن ذلك مصر (القطن ٧٢٫٩٪) ، إتيوبيا (البن ٦٧٫٥٪) ، غمبيا (الفول السودانى ٩٣٪) ، غانة (الكاكاو ٥٦٪)[1] .

(ب) بلاد ذات صادرات شبه متنوعة ؛ ففى اتحاد إفريقية الوسطى بلغت الصادرات من النحاس والطباق ٤٧٫٣٪ ، ١٩٫٥٪ على التوالى . وفى ليبيريا كانت صادرات المطاط ٦٧٫٩٪ والحديد الخام ١٨٫٣٪[2] .

(حـ) بلاد تعتمد على السلع المعدة للتصدير ، ومن ذلك الكونغو ورواندا أوروندى وإفريقية الشرقية البريطانية . (النسب المئوية[3]) :

---

(١) ، (٢) ، (٣) الارقام خاصة بسنة ١٩٥٧ .

الكنغو ورواندا أورندى		إفريقية الشرقية البريطانية	
البن	١٢ر٩	البن	٣٥ر٤
القطن الخام	٥ر٥	الشاى	٤
زيت النخيل	٦ر٥	الجلود	٢ر٩
النحاس	٣٢ر١	الزيوت النباتية	٣ر٤
الكوبالت	٦ر٣	القطن	٢١ر٩
القصدير	٦	السيسال	١٠ر٤
		الماس	٢ر٩
	٦٩ر٣		٨١ر٣

ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية البلد الوحيد الذى تشتمل صادراته على الصناعات الإستخراجية والتحويلية .

النسبة المئوية للصادرات فى اتحاد جنوب إفريقية

السنة	المنتجات الحيوانية والخضر	المعادن	الذهب	السلع المصنوعة
١٩٣٦ – ١٩٣٧	٢٠ر١	٧	٦٩ر٧	٣ر٢
١٩٥٢ – ١٩٥٣	٢٣ر١	٢٣ر٨	٣١ر٩	٢٠ر٩
١٩٥٦ – ١٩٥٧	٢٤ر٧	٢٤	٣٣ر٣	١٨

ولا ريب أن الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الرئيسية يجعل البلد تحت رحمة تقلبات الأسعار فى الأسواق العالمية . ولهـذا بدأ اتجاه فى الدول الإفريقية نحو محاولة التغلب على هذه الظاهرات التى تسىء الى الاقتصاد القومى ، ومن ذلك :

١ — العمل على تنويع الصادرات عن طريق تنويع الإنتاج

٢ — وضع سياسات للتسويق وتثبيت الأسعار . وكانت الوسيلة الهامـة إنشاء « لجان التسويق » فيما يتعلق بالسلع المنتجة أساساً لأغراض التصدير . والهدف من

ذلك ضمان أسعار ثابتة ودخول مستقرة نوعا للمنتج ، وضمان الحصول على المقادير الكافية من السلعة ، وتكوين احتياطيات لمعاونة المنتجين فى حالة هبوط الأسعار العالمية ولاستثمار جانب منها فى عمليات التنمية .

ثالثاً : الهيئات الاحتكارية الأجنبية

والظاهرة الرئيسية الثالثة التى تسترعى الاهتمام أن التجارة الخارجية فى بلاد القارة (باستثناء مصر) تتحكم فيها الاحتكارات الأجنبية التى تتولى عمليات التصدير والاستيراد ، وهذا الأمر نتيجة منطقية للسيطرة الإمبريالية .

وعلى ضوء ماقدمناه يبدو أن على الدول الإفريقية المستقلة واجبات ومسئوليات عدة نحو تحرير التجارة الخارجية وتعديل تركيبها واتجاهاتها . ويمكن أن يتحقق ذلك بوسائل متعددة منها :

١ — العمل على تنويع الإنتاج الزراعى والمعدنى

٢ — وضع سياسة مرسومة للإنشاء الصناعى لسد جانب من المطالب المحلية ومعالجة أو استهلاك جانب من السلع والمواد الأولية الأساسية .

٣ — تشجيع أبناء البلاد على الاشتغال بالتجارة الخارجية ، بإنشاء جمعيات تعاونية كبيرة الموارد ، وقيام هيئات حكومية أو مشتركة مع رأس المال الوطنى باستيراد وتصدير السلع ذات الأهمية الأساسية للاستهلاك العام أو خطة التنمية .

٤ — تنمية العلاقات التجارية بين البلاد الإفريقية عن طريق الاتفاقات التجارية والدعاية للمنتجات الإفريقية وإقامة المعارض .

٥ — الاهتمام بالسوق الإشتراكية الذى يمثل كتلة تضم أكثر من ألف مليون نسمة ولها إمكانياتها الواسعة .

٦ — الخروج من المناطق النقدية التابعة للدول الاستعمارية السابقة والحالية .

(ثامنا) سيطرة رأس المال الأجنبى

إن أبرز ظاهرة يتميز بها الإقتصاد الإفريقى وأخطرها السيطرة الكاملة عليه من جانب رأس المال الإحتكارى الأجنبى ، وهذه نتيجة منطقية متولدة من طبيعة الإمبريالية التى تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الرأسمالى فى العصر الحديث ، ومن حقيقة أهدافها الأساسية استغلال البلدان المتأخرة والمتخلفة حيث الموارد الطبيعية وافرة ومازالت بكراً وقوة العمل الوطنية رخيصة إلى حد بعيد وساعات العمل طويلة إلى حد الإرهاق .

هذه السيطرة تتخذ صوراً وأشكالا متعددة نجملها فيما يلى :

(أولا) احتكار استغلال الصناعة الإستخراجية كالذهب والماس والفحم والحديد فى اتحاد جنوب إفريقية ، والنحاس فى اتحاد إفريقية الوسطى والكنغو ، والحديد فى شمالى إفريقية وموريتانيا وليبيريا ، والبوكسيت فى غانة ، والبترول فى ليبيا والجزائر ونيجيريا ، والصناعات التحويلية كما فى اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية وإفريقية الغربية والإستوائية (الفرنسية) ، والغلات النباتية المعدة للتصدير كالمطاط فى ليبيريا والكنغو والطباق فى روديسيا الجنوبية ، والسكك الحديدية كما فى الكنغو وسكة حديد بنجويلا فى أنجولا ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، والتحكم فى النظام المصرفى عن طريق المصارف الأجنبية أو فروعها وفى النظام المالى عن طريق ربط البلدان الإفريقية بالمناطق النقدية التابعة للدول الاستعمارية ، والتحكم فى التجارة الخارجية كما فى غانة والكنغو والجمهوريات المرتبطة بفرنسا ، وغير ذلك مما سوف نفصله فى الصفحات القادمة من هذا الكتاب .

ثانيا) تمليك مساحات واسعة من الأراضى الخصبة للأقليات البيضاء المستوطنة فى عدد من البلدان الإفريقية مثل الجزائر واتحاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية وكينيا .

ثالثا) ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كبلت البلدان الإفريقية بالرغم من ثرواتها الهائلة التى تصدر إلى البلدان الصناعية ، بقروض كبيرة قدمت إليها بحجة تنفيذ بعض المشروعات الانتاجية أو المتصلة بالتنمية الإنتاجية ، ولعل الأرقام التالية تلقى بعض الضوء على هذه الحقيقة :

البلد	رصيد الدين العام	التاريخ
اتحاد إفريقية الوسطى	٨٧ر٩٥ مليون جنيه	١٩٥٩/٦/٣٠
كينيا	٣٠ر٤٣ « «	١٩٥٨/٦/٣٠
أوغنده	٩٣ر١٣ « «	١٩٥٦/٦/٣٠
نيجيريا	٢٢ر٢٦ « «	١٩٥٩/٣/٣١
سيراليونى	٦٨ر٦ « «	١٩٥٨/١٢/٣١
غانة	٢٠ « «	١٩٥٩/٦/٣٠
اتحاد جنوب إفريقية	١١٥٠ « «	١٩٥٩/٣/٣١
	(منه ٧٨ر١٠١ « « دين خارجى)	
إفريقية البرتغالية	٦٩ر١٦٦٦ مليون سكودو	١٩٥٨/١٢/٣١
الـكنغو	٦٢ مليون فرنك	١٩٥٧/١٢/٣١

وهذه القروض المختلفة إما أنها لمؤسسات مالية أو حكومات أجنبية وإما داخلية تقدمها المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة فى المستعمرات. وهذه القروض كانت لتنفيذ الأعمال التى تتصل بنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الاقتصادى كإنشاء الخطوط الحديدية من مناطق التعدين أو المزارع إلى موانى التصدير، وتوفير القوة الـكهربائية للمناجم والمصانع. ويلفت النظر فى هذه القروض ارتفاع سعر الفائدة فضلا عن جسامة الأعباء الأخرى المتصلة بالقرض من عمولة وخدمات ومصروفات متنوعة.

ولقد ترتبت على تلك السيطرة الضيقة نتائج بالغة الخطورة نوجزها فيما يلى وإن كنا قد عرضنا للـكثير منها فى مواضع متفرقة من هذا الفصل :

١ — توجيه النشاط الاقتصادى الأساسى إلى إنتاج الخامات المعدنية والنباتية فأصبحت البلاد الإفريقية تعتمد على سلعة واحدة أو طائفة محدودة من السلع تخضع لظروف الأسواق العالمية أو بعبارة أدق لمصالح الدول الصناعية المتقدمة.

٢ — إغفال قطاع الصناعات التحويلية حتى تظل إفريقية سوقا تعتمد على الدول الصناعية الاستعمارية فى تزويدها بالسلع الاستهلاكية وبذلك تستمر حالة التبعية الاقتصادية.

٣ — استيلاء الدول المسيطرة على حصيلة البلاد الإفريقية من العملات الأجنبية.

٤ — توجيه التجارة الإفريقية إلى ما فيه خدمة الدول الاستعمارية خاصة والمعسكر الرأسمالى بوجه عام .

٥ — الحيلولة دون ظهور طبقة بورجوازية وطنية تستمد ثروتها وقوتها من التجارة والصناعة وغيرها من المجالات .

٦ — خفض أجور العمال الإفريقيين الأمر الذى يزيد من الأرباح التى تجنيها الاحتكارات .

٧ — اهمال الريف الإفريقى بالإبقاء على الوسائل التقليدية البدائية المتبعة فى الزراعة وبذلك ظلت جماهير الفلاحين وهى الأغلبية الساحقة من السكان فى حالة من الفقر الشديد وما يصحبه من التخلف الاجتماعى والثقافى والسياسى .

الفصل الثانى

التقدم فى نيجيريا

تقع نيجيريا بأسرها بين المدارين ، وتزيد متوسط درجة الحرارة عن ٩٠° فهرنهيت على مدار السنة وإن كان يصل إلى ١٠٠° فى الشمال . والأمطار بالمناطق الساحلية أشد غزارة منها بالشمال. ويسقط معظم المطر بين شهرى أبريل وسبتمبر فى الشمال ، وبين مارس ونوفمبر فى الجنوب ، ويتراوح متوسطه السنوى بين ٢٥ ، ١٥٠ بوصة وإن كنا نجد منطقة عند سفح جبل كميرون يتجاوز المتوسط فيها ٣٥٠ بوصة . وخلال فصل الجفاف تهب من الشمال الشرقى رياح محملة بالغبار .

ويقسم نهر النيجر ورافده الكبير بنيو Benue البلاد إلى ثلاثة أقسام ، ويمثل — بالإضافة إلى جزء من بحيرة تشاد فى الشمال الشرقى — أهم الطرق المائية، وإن كانت كمية الماء تختلف من فصل إلى آخر ، فضلا عن أن عدداً من الأنهار الكبيرة لايجرى الماء فيها بصفة مستمرة . ولهذا فعدم توافر الماء بالقدر الكافى من المشكلات التى تواجه التنمية الزراعية فى مناطق عدة من البلاد وبخاصة أثناء فصل الجفاف .

توزيع السكان

وتوزيع السكان لايتسم بالتساوى . فبعض المناطق ذات كثافة سكانية عالية بينما يقل السكان كثيراً فى مساحات كبيرة ، ويزيد من حدة هذه الظاهرة أن التقدم الإقتصادى كان كبيراً فى المناطق الشديدة الإزدحام . فى الشمال يتركز السكان فى كانو وكاتسينا وسوكوتو والمديريات الواقعة فى الهضبة ، ويلاحظ أن التركز فى كانو وكاتسينا ساعدت عليه زراعة الفول السودانى والقطن ، وتصل كثافة السكان فى المنطقة الزراعية المجاورة لمدينة كانو إلى ١٠٠٠ نسمة للميل المربع ، وكانت هضبة چوس Jos فى الماضى يكاد يستحيل النفاذ إليها ولكن نشاط صناعة تعدين القصدير إجتذب إليها أعداداً كبيرة من الناس . وفى نيجيريا الغربية يشتد ازدحام

السكان فى مديرية إبادان والجهة المجاورة لمدينة لاجوس مباشرة ، وكذلك فى مديريتى أيو Oyo وأوندو Ondo بسبب زراعة الكاكاو . وفى الأجزاء الشرقية من مديرية بنين Benin تزداد عدد السكان بسبب الهجرة إليها من الجهات الآهلة بالسكان الواقعة شرق نهر النيجر والتى تنتج جزءاً كبيراً من صادرات نيجيريا من نخيل الزيت . وتمثل المناطق القليلة السكان أكثر من نصف مساحة نيجيريا حيث يقل عدد السكان عن خمسين نسمة للميل المربع . وأكبرها « الحزام الأوسط » الذى يمتد إلى الشمال والجنوب من نهرى النيجر وبنيو . وترجع قلة السكان إلى أسباب تاريخية منها الحروب القبلية و تجارة الرقيق ، كما أن ذبابة تسى تسى تسبب انتشار مرض النوم كما تحول دون تربية الماشية . وتمتد المناطق القليلة السكان فى اتجاه الشمال الشرقى إلى بورنو Bornu بسبب عدم توافر الماء للزراعة خلال فصل الجفاف، كما يعرقل التقدم الاقتصادى البعدُ وصعوبة المواصلات . وكثرة المستنقعات فى دلتا النيجر من العقبات الكبرى فى وجه الإقامة ،

وتعانى المناطق المزدحمة من ذلك وبخاصة أن الأرض لاتكفى ، مما يعتبر من أسباب الفقر وهبوط مستوى المعيشة . وبسبب الضغط الشديد تتوجه أعداد كبيرة خلال فصل الجفاف للعمل فى جهات بعيدة كمناطق الكاكاو بالإقليم الغربى أو فى غانة . ولا شك أن من الضرورى تطهير المنطقة الموبوءة بالحشرة واستغلال الأرض للانتاج الزراعى حتى يخف الضغط فى المناطق الشديدة الإزدحام .

ومن الظاهرات الواضحة فى نيجيريا إطراد الهجرة إلى المدن حيث فرص العمل أوفر ومستوى المعيشة أعلى . إلا أن عدد الذين يقيمون فى مدن تزيد عدد سكان الواحدة منها عن ٥٠٠٠ نسمة لايتجاوز ١٤٪ من مجموع السكان فى الإقليم الشرقى، ٩ ٪ فى الإقليم الشمالى ، بينما تصل النسبة إلى ٤٧ ٪ فى الإقليم الغربى الذى يضم ست مدن يربو عدد سكان الواحدة منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، ويبلغ عدد سكان إبادان وحدها نصف مليون .

الزراعة

وتوفر الزراعة والثروة الحيوانية الغذاء اللازم للإستهلاك المحلى ، وتمثل محاصيل الحقل والأشجار حوالى ٨٥ ٪ من صادرات البلاد ، كما أن أربعة أخماس السكان

العاملين يشتغلون فى الزراعة والرعى وجمع منتجات الغابات وصيد الأسماك ، وتقع مناطق الإنتاج الرئيسية فى الجنوب والشمال ويفصل بينها « الحزام الأوسط » الذى تزرع فيه بعض الغذاء الفائض عن حاجة أهله . وأهم المحاصيل الغذائية الجذور التى تنمو فى الجنوب[١] ، والحبوب التى تزرع فى إقليم السافانا السودانية بالشمال والأخير هو المكان الذى يمكن فيه تربية الماشية بسبب خلوه من ذبابة تسى‌تسى . ففى الجنوب أنواع اليام والكاسافا Cassava ، وفى الشمال الدخن وشمير غينيا ، بينما يتداخل النوعان فى إقليم « الحزام الأوسط » .

وبالإضافة إلى ذلك يوجد فى الجنوب محصولان رئيسيان وهما النخيل الذى يستخرج منه ومن حباته الزيت للاستهلاك المحلى والتصدير ويتركز الإنتاج فى الإقليم الشرقى . والمحصول الثانى هو الكاكاو وينمو أساساً فى الإقليم الغربى للتصدير . أما المحصولان النقديان الرئيسيان بالشمال فهما الفول السودانى والقطن ، ويستخدمان لأغراض الإستهلاك المحلى والتصدير . وثمة محاصيل أخرى لها أهميتها فى اقتصاد مناطق إنتاجها ، ومنها الذرة والأرز وقصب السكر والتوابل والطباق والمطاط والموز والفول والطماطم والخضر .

وعلى ضوء ما تقدم نلاحظ أن صادرات نيجيريا من المنتجات الزراعية تتصف بالتنوع كما يتضح من البيان التالى :

المحاصيل		المقادير (بآلاف الأطنان)	
(سنوات)	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨
الكاكاو	٦٨	١٧٧	٨٨
حبات النخيل	٤٦٠	٤٥١	٤٢١
زيت النخيل	٢٠٨	١٨٥	١٧١
الفول السودانى	٤٢٨	٤٤٨	٥١٣
القطن	٢٦	٢٨	٣٤
المطاط	٢١	٤٠	٤٢
الموز	٨١	٦٨	٨٦
الجلود	٨١	٦٨	٧٤

(١) تعانى نيجيريا من نقص الغذاء لا من حيث كميته فحسب ، بل وبسبب البروتينات وبخاصة فى الجنوب ؛ ولذلك تشجع الحكومة صيد الأسماك ، كما تستورد البلاد منها مقادير كبيرة بلغت قيمتها ٨½ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧ .

وتتولى تصريف منتجات النخيل والكاكاو والفول السودانى ، إلى جانب القطن وحبوب الصويا ، هيئات حكومية تقوم بتحديد الأثمان مقدما لكل موسم ، والغرض من ذلك تثبيت دخول المنتجين ، وحمايتهم من استغلال الوسطاء والتجار ، وتكوين رصيد لتعويضهم فى حالة الأزمات أو انخفاض الأسعار العالمية .

ومحاصيل التصدير الرئيسية منتجات النخيل والكاكاو والفول السودانى وتمثل حوالى ثلثى صادرات البلاد . ونصيب نيجيريا من الصادرات الإفريقية حوالى ٥٠٪ من حب النخيل ، ٣٠٪ من الفول السودانى ، ١٣٪ من الكاكاو . ويستغرق نضج شجرة الكاكاو بين خمس وست سنوات ، وتظل قادرة على الإثمار عشرين عاما .

ولدعم مركز البلاد من هذه الناحية الهامة يتعين عليها — بين أمور أخرى — :

١ — وضع سياسة طويلة الأمد لزراعة أشجار جديدة من الكاكاو لتحل محل ما انتهى عهدها أو شارفت على النهاية ، على أن يراعى فى ذلك تطبيق الأساليب العلمية والأخذ بنظام المزارع الحديثة الكبيرة . وكذلك يجب بذل أقصى الجهود للقضاء على المرض الذى يصيب هذا النبات ، وعلى نطاق واسع كما حدث فى غانة .

٢ — يلاحظ أن معظم أشجار نخيل الزيت تنمو بريا ، ويجب العمل على زراعتها فى مزارع كبيرة بالطرق الحديثة .

٣ — تحسين أساليب استخراج الزيت لأن الوسائل الحالية البدائية يترتب عليها فقد جزء من المحصول ، كما لا يتصف الزيت بالدرجة الواجبة من النقاء .

٤ — قلة وسائل المواصلات وهذا خطر بالنسبة إلى السلع التى تعطب بسرعة ، وبذلك يتسنى نقل المحاصيل إلى أماكن الشحن فى الوقت المناسب . وكثيرا ماتتراكم التلال الضخمة من الفول السودانى إلى أن يتم نقلها وشحنها وبذلك تتعرض للحشرات والآفات والمؤثرات الجوية .

٥ — وضع مواصفات دقيقة ومراتب متدرجة لمحاصيل التصدير .

ومن محاصيل التصدير الأخرى القطن وأهم مراكز زراعته مديريات زاريا وكاتسينا وسوكوتو بالإقليم الشمالى ، وكذلك يزرع فى الإقليم الغربى حيث يستغرق

الإنتاج كله تقريباً للصناعة المحلية . ويوجد فى البـــلاد أحد عشر محلجاً تديرها « الشركة البريطانية لزراعة القطن »(١) . وزاد إنتاج المطاط منذ الحرب العالمية الثانية ، والظروف المناخية صالحة جـداً لزراعته فى الإقليمين الغربى والشرقى ، ولـكن يقوم بإنتاجه صغار الحائزين وبأساليب بدائية ، وبعض الأشجار موبوءة . إلا أنه أنشئت فى السنوات الأخيرة مزارع حديثة على أيدى المصالح الخاصة بمـا فيها « شركة إفريقية المتحدة » . ويصدر الموز أساساً من الـكمرون الجنوبى(٢) ويمثل ٣٪ من مجموع صادرات البلاد .

وتتطلب التنمية الزراعية بوجه عام :

١ — زيادة إنتاج المواد الغذائية مع المحافظة على مستوى الإنتاج المعد للتصدير .

٢ — تنفيذ مشروعات الرى مثل سد جبَّا Jebba .

٣ — تعميم التجارب التى بدأت فى الشمال من أجـــل إدخال نظام الزراعة المختلطة .

٤ — تطهير المناطق الموبوءة بذبابة تسى تسى :

٥ — تحسين المراعى وإنتاج العلف مما يلزم لتوفير ثروة حيوانية كبيرة .

٦ — رفع المستوى الفنى للعمليات الزراعية .

وتغطى الغابات ما يقرب من ثلث المساحة الـكلية للبلاد ، غير أن ⅞ مساحـة الغابات أجمات السافانا التى تنحصر أهميتها الإقتصادية فى كونها مواداً للوقود وعمل الفحم النباتى وأغراض البناء . والباقى ويشمل ١٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠ ميل مربع فى المنطقة المرتفعة المغطاة بالغابات فى الجنوب ليس غنياً بالأخشاب ذات الأهمية التجارية إذ لا يتجاوز الصالح للتصدير ١٥ ٪ منها . وتتعرض مناطق الغابات للتناقص بسبب قطع الأشجار للوقود ، وإزالة الغابات من أجل التوسع الزراعى . ولذلك يجب فرض رقابة شديدة وحازمة على قطع الغابات ، وغرس غابات جديدة ، واختيار أنواع من الأشجار ذات الأهميـــة الاقتصادية والتى يمكن الاستفادة منها فى الأسواق العالمية .

---

(١) The British Cotton Growing Association

(٢) أدمج الإقليم إداريا فى نيجيريا بمقتضى إتفاق الوصاية الدولية (١٤ ديسمبر ١٩٤٦).

وقد زادت قيمة الصادرات من الخشب حتى بلغت ٤ ملايين من الجنيهات فى عام ١٩٥٧ أى ما يعادل ٣ ٪ من مجموع صادرات البلاد. وتتركز تجارة الخشب فى منطقة بنين وأوندين فى الإقليم الغربى. وبالرغم من أن الإقليم الشرقى أغنى منه إلا أن الاستغلال ما زال محدوداً بسبب صعوبة المواصلات. ونظراً للنشاط الحديث فى تجارة الأخشاب أنشىء عدد كبير من المناشر الصغيرة فضلا عن بعض المشروعات الكبيرة ومنها المصنع الذى أقامته عام ١٩٥٠ « شركة إفريقية المتحدة » فى ساپيلى Sapele وتكاف نحواً من مليونين ونصف مليون من الجنيهات.

الثروة المعدنية

ما زالت حقيقة الثروة المعدنية وإمكانياتها مجهولة بسبب تخلف عمليات التنقيب. وطبقاً لتقدير فى عام ١٩٥٢ / ٥٣ لم يمثل التعدين أكثر من ١ر٥ ٪ من الدخل القومى. وبالرغم من هذا تحتكر نيجيريا الكولومبيت إذ يبلغ ٨٠ ٪ من الإنتاج العالمى، كما تشغل المركز السادس فى الإنتاج العالمى من القصدير.

ويوجد الكولومبيت والقصدير مرتبطين فى هضبة جوس بالإقليم الشمالى، وحدثت كشوف جديدة كما توجد احتياطيات ضخمة منه. ويصدر القصدير إلى انجلترا خاماً بسبب عدم وجود مصانع لصهره فى نيجيريا. وطبقاً للاتفاق الدولى المعقود عام ١٩٥٦ أنقص الإنتاج فى سنة ١٩٥٨ إلى نصف ما كان عليه فى السنة السابقة، ولم يبدأ الإنتعاش إلا فى سنة ١٩٥٩ حين نفذ المخزون فى العالم، وفى سنة ١٩٦٠ وصلت الصادرات إلى مستواها قبل التخفيض.

والجدول التالى يوضح التطور فى إنتاج هذين المعدنين :

السنوات	القصدير: الكمية بالطن	القصدير: القيمة بالألف جنيه	الكولومبيت: الكمية بالطن	الكولومبيت: القيمة بالألف جنيه
١٩٤٧	١٤ر٠٩٠	٤ر١٠٠	١ر٢٩٠	٢٩٢
١٩٥١	١١ر٧٥٣	٨ر٩٧٠	١ر٠٩٢	٨٣٧
١٩٥٢	١٠ر٥٧٥	٧ر٧٠٠	١ر٢٢٨	١ر٣٠٧
١٩٥٣	١٢ر١٣٦	٥ر٩٧٠	١ر٨٥٥	٣ر٦٩٨
١٩٥٤	١٠ر٣٠٨	٥ر١٧٠	٢ر٥٢٥	٥ر١٤٢
١٩٥٥	١١ر٣٩٩	٥ر٨٧٠	٣ر٠٤٧	٥ر١٦٧
١٩٥٦	١٣ر٢٦٤	٧ر٢٠٠	٢ر٤٠٥	١ر٧٦٢
١٩٥٧	١٣ر٥٧٧	٧	١ر١٤٥	٧١١
١٩٥٨	٩ر٦٢٦	٣ر٩٣٧	٧٢٧	٤٥٧

ويقدر الاحتياطى من الفحم بحوالى ١٤٢ مليون طناً . وتوجد أربعة مناجم على مقربة من إنجو Enugo بالإقليم الشرقى وتتولاها « شركة فحم نيجيريا » التى تأسست سنة ١٩٥٠ . ووصل الإنتاج فى عام ١٩٥٨ إلى ٩٢٥ر٠٠٠ طن(١) ويستخدم أغلبه فى الداخل من جانب السكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء . وكانت نيجيريا تصدر إلى غانة حوالى مائة ألف طن فى السنة ثم أخذت الكمية تتناقص أخيراً . وليس من المنتظر أن يحدث توسع فى إنتاج الفحم بسبب استمرار التحول إلى استخدام آلات الديزل ، وتقدم إنتاج البترول واستخدامه كوقود ؛ وكذلك التوسع فى توليد الكهرباء .

وتوجد الحقول البترولية الرئيسية بالإقليم الشرقى وصاحبة الامتياز شركة شل البريطانية للبترول وشركة تنمية البترول بنيجيريا . وتقوم هذه الشركة مع غيرها بالتنقيب عن البترول فى الإقليمين الشمالى والغربى . وقد أصدر البرلمان الاتحادى فى عام ١٩٥٩ قانوناً ينص على تقسيم الأرباح بين نيجيريا وشركات الإمتياز مناصفة . وقد ورد فى تقرير شركة البترول البريطانية(٢) أن الإنتاج بلغ ٥٥١ر٠٠٠ طن من

(١) مقابل ٥٨٩ر٠٠٠ طن (١٩٤٨ — ٥٠) .

(٢) تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين .

الخام مقابل ٢٥٠٫٠٠٠ سنة ١٩٥٨ وجاء فى التقرير « وبازدياد الإنتاج إلى ٥٥١٫٠٠٠ طن يمكن اعتبار نيجيريا بلداً منتجاً للبترول » . ويقدرون أنه فى خلال عشر سنوات ستصل قيمة الإنتاج السنوى إلى ثلاثين مليون جنيها . ومن المشروعات المقررة إنشاء معمل تكرير فى بورت هاركورت .

الصناعة

ولكن الأمل فى رفع حقيقى لمستوى المعيشة يتوقف على استغلال جميع الإمكانيات من أجل التصنيع . والظروف مواتية بسبب تنوع الغلات الزراعية وتعددها مثل القطن والحبوب الزيتية والمطاط والقطن والجلود ، ووجود ثروة معدنية يتعين التوسع فى الكشف عنها واستغلالها ، وتوافر القوة المحركة حيث تنتج البلاد الفحم كما يتزايد الإنتاج من البترول . أضف إلى هذا كثرة السكان ، إذ نيجيريا بسكانها الذين يبلغون ٣٦ مليونا من الأنفس أكبر بلد إفريقى وتمثل سوقاً واسعاً كما يستدل من السلع الإستهلاكية التى تستوردها البلاد سنوياً . ومن الصناعات التى ينتظر لها النجاح المنسوجات القطنية ودباغة الجلود والأدوات الجلدية والأسماك المحفوظة وإطارات الكاوتشوك ومعالجة الفول السودانى واستخراج الزيت منه والأسمنت واستخراج الملح والحديد والصلب .

وفى البلاد اليوم طائفة من الصناعات مثل استخراج الزيت من الفول السودانى وثمار النخيل وبذرة القطن ، وعمل المنسوجات . إلا أن أغلب الصناعة الأخيرة كوخية والمصانع التى تدار بالقوة المحركة قليلة باستثناء مصنع الغزل والنسج الذى افتتح بمدينة كادونا Kaduna فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد تقرر فى سنة ١٩٥٩ توسيعه . وهنالك مصنع للأسمنت فى بلدة نكالاجو Nkalagu قرب مناجم الفحم فى إنيجو وطاقته ١٠٠٫٠٠٠ طن فى السنة . وفى سنة ١٩٥٩ بدأ العمل فى مصنع آخر فى آبيوكوتا Abeokuta بالإقليم الغربى لإنتاج ٢٠٠٫٠٠٠ طن سنويا ، ويراد إقامة مصنع ثالث فى الإقليم الشمالى . ومن الصناعات التى نشأت فى السنوات الأخيرة عمل السجاير وبخاصة الأنواع الرخيصة للاستهلاك الشعبى ، والصابون والزبد الصناعى والبيرة والمشروبات الروحية الخفيفة والأغذية المحفوظة والبلاستيك وتجميع الدراجات ، والسوق واسعة أمام الأخيرة بسبب شدة الإقبال على إستعمالها وهى ظاهرة واضحة فى كثير من البلدان الإفريقية .

والتقدم الصناعى يتطلب إتخاذ إجراءات كثيرة نذكر منها :

(أولا) توفير القوة المحركة الرخيصة وبخاصـــة فى المناطق التى تتوافر فيها مقومات الصناعة .

(ثانياً) معالجة النقص فى المواصلات إذ لا يزيد طول الخطوط الحديدية الحالية عن ١٧٨٠ ميلا وكلها بحاجة إلى التجديد الشامل وفى نهاية ســنة ١٩٥٧ بلغ طول الطرق البرية ٢٦٤٫٠٠٠ ميل ، ولـكن ٢٥٫٠٠٠ ميل فقط منهـــا مغطى بالقار . وهذا كله فى بلد مساحته ٣٣٨٫١٧٠ من الأميال المربعة . والنقل البرى ليس مستمراً على مـــدار السنة من نهر النيجر ، فالبواخر تسير فيه حتى أونيتشا طول السنة ثم إلى جبّـا Jebba خلال ثلاثة أو أربعة أشهر .

(ثالثاً) توفير الخبرة الفنية وهذا يتصل إلى حد كبير بمشروعات التوســع فى التعليم وبخاصة فى التعليم الفنى والعالى . والواقع حدثت نهضة طيبة منذ عام ١٩٥٥ والأمل معقود على الطلاب الذين يتلقون العلم فى جامعات بريطانيـا ومعاهدها الفنية إذ بلغ عددهم حوالى ٤٠٠٠ طالب فى السنة الدراسية ١٩٥٧/٥٨ . وفى وســع نيجيريا الإستعانة بالخبراء من الوكالات المتخصصة فى الأمم المتحدة والدول الإفريقية المستقلة والدول الأخرى المتقدمة من الناحية التـكنولوجية طالما المعونة لا تخرج عن حدود وظيفتها الحقيقية .

(رابعاً) العمل على تدبير الأموال من عامة وخاصة . وسارت حكومة نيجيريا فى المستويين الاتحادى والإقليمين قدماً فى طريق تشجيع عمليـة التصنيع ، بتقديم المال إلى المشتغلين بالصناعة عن طريق « هيئة الإقراض » ، وإنشاء المناطق الصناعية industrial estates وإعطاء الأرض لإقامة المصـــانع عليها بإيجار منخفض ، والاهتمام بالبحوث بإنشاء « المعهد الإتحـادى للأبحاث الصناعية » ، وتـكوين « مجالس التنمية الإقليمية » . ورغبـة فى تشجيع رأس المال الأجنبى أصـــدرت الحـكومات الخمس بياناً فى يوليه من عام ١٩٥٨ ذكرت فيه أن نيجيريا تعتبر وحدة واحدة وتؤيد مبدأ المشاركة بين المشروعات الوطنية والأجنبية دون الإصرار على ضرورة اشتراك رأس المال الوطنى . وكذلك تقررت طائفة من الإعفاءات الجمركية خلال فترة الإنشاء . وعمدت الحـكومة إلى المساهمة المباشرة عن طريق الأموال العامة .

التجارة الخارجية

يلاحظ على تجارة نيجيريا الخارجية الأمور الآتية :

(أولا) إطراد الزيادة فيها وإن كانت فى الواردات أسرع منها فى حالة الصادرات :

		١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨
الواردات	بالألف جنيه	١٠٨ر٢٩٠	١١٤ر٠٦٩	١٥٢ر٧٦٩	١٦٧ر ٧٤
الصادرات المحلية	بالألف جنيه	١٢٠ر٨٨٩	١٤٥ر٩٣٤	١٣٣ر١٦٩	١٣٢ر٩٠٦
عدد السفن التى دخلت الموانى		٢٩٨٨	٢٩٨٣	٣٢٨٢	٤ر٨٠٤
كمية البضائع (بالألف طن)		٣ر٢٥١	٣ر٦٢٥	٤ر٦٤٦	٤ر٩٥٠

(ثانياً) تتكون الصادرات من المواد الأولية ، وتبلغ نسبة منتجات النخيل والكاكاو والفول السودانى ٦٥ر٢٪ من الصادرات الكلية كما يتضح من الأرقام التالية (النسب المئوية) .

	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
منتجات النخيل	٢٤ر٨	٢٥	٢٦ر٧	٢٥ر٧	٢٤ر٩
الكاكاو	٢٦ر٨	٢٠ر٢	١٨ر٢	٢١ر١	٢٠ر١
الفول السودانى	٢٠ر٤	١٧ر٩	٢١	١٦ر٣	٢٠ر٣
القطن	٥	٧ر٣	٥ر٤	٥ر١	٥ر٩
المطاط	٢	٤ر٣	٤ر٨	٥ر٧	٥ر٧
القصدير الخام	٣ر٥	٤ر٥	٥ر٥	٥ر٧	٣
الكولومبيت	٣ر٥	٤	١ر٣	٠ر٧	٠ر٣
صادرات أخرى (أهمها الجلود والأخشاب والموز)	١٤	١٦ر٨	١٧ر١	١٩ر٧	١٩ر٨

ويلفت النظر إزدياد الصادرات (٪) من القطن والمطاط ، بينما تناقصت فى حالة القصدير والكولومبيت بسبب ظروف الأسواق العالمية .

ثالثاً : يلاحظ من البيان التالى الزيادة المطـردة فى استيراد الأسمنت والمشتقات البترولية مما يعـكس التطور :

	١٩٣٨	١٩٤٧	١٩٥٧
الأسمنت (بالألف طن)	٤٩،٩	١٠٧،٣	٥١٠،٢
البترول (بملايين الجالونات)	١٠،٩	١٦،٨	١٠٠،٥

وحدث خلال السنوات الخمس الأخيرة بعض التحول من استيراد سلع الاستهلاك إلى المعدات الرأسمالية والمواد اللازمة للصناعة المحلية .

رابعا : أهم عملاء نيجيريا المملـكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الإتحادية وإيطاليا :

	الواردات (بالألف جنيه)		الصادرات (بالألف جنيه)	
	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٨
المملـكة المتحدة	٦٨،٣٤٢	٧٢،٧٢١	٨٥،٣٤٣	٧٥،٢٢٧
الهند وباكستان	٧،١٦٩	٦،٠٠٧	—	٢٢٧
دول الكومنولث الأخرى	٥،٧٧١	٦،١٦٥	١،٤٩٦	١،٢٦٩
الولايات المتحدة	٥،٣٩٠	٩،٧٣٦	١٢،٥٨٤	٨،٠٧٧
اليابان	٢٠،٢٢٠	١٩،٤٣٤	٧	١،٠٢٩
الأراضي الواطئة وممتلـكاتها	٧،٣٤١	١٠،٣٨٩	١٣،٣٥٧	١٨،٣٥٧
ألمانيا الاتحادية	١٣،٠٠٤	١٣،٣٧١	٥،٧٨٤	١١،١٠٣
إيطاليا	٤،٨٤٥	٣،٩٥٢	٦،١٢٧	٨،٤٣٠
النرويج	٤،٥١٨	٦،٠١٢	٧٠٥	٥٠٠

ومازالت انجلترا تشغل المحل الأول وإن هبط نصيبها من ٧٩ ٪ سنة ١٩٥٣ إلى ٥٦ ٪ سنة ١٩٥٨ »(١). وهى تستورد معظم الفول السودانى ومنتجات زيت النخيل والمطاط والخشب وكل القطن والقصدير والموز وأكثر من ثلث الـكاكاو . وهبط نصيب الولايات المتحدة

(١) يبدو تطور التجارة مع المملـكة المتحدة من البيان التالى (تجـارة نيجيريا تشمل الـكمرون الجنوبى) عن القيمة بالجنيهات :

	١٩٣٨	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
صادرات إلى المملـكة المتحدة	٦،٢٥٦،٦٢١	٩٠،٨٧٠،٩١٥	٨٥،٢٣٠،٦٤٤	٧٩٨،٠٦،٩٦٠	٨٧،٣٠٤،٢٥٨
واردات من المملـكة المتحدة	٤،٢٤٦،٢٧١	٦٢،٠٧٢،٨٠٤	٥٨،١٨٨،٩٩٥	٦٥،٨٩٨،٠٥٢	٧٢،٣٧٨،٦٣٣

من ١٥ ٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٦ ٪ سنة ١٩٥٨ ، وأهم ما تشتريه الكاكاو والمطاط والجلود والكولومبيت . ومنذ سنة ١٩٥٦ أصبحت الأراضي الواطئة تشغل المركز الثاني ، وكذلك زادت تجارة كل من ألمانيا الاتحادية وإيطاليا .

خامساً : بعد سنة ١٩٥٤ أصبح هناك عجز في ميزان نيجيريا التجاري كما يتضح من البيان التالي (بملايين الجنيهات) :

السنة	الواردات	الصادرات		الزيادة (+)
		المحلية	إعادة الصادرات	أو النقص (-)
١٩٤٨	٤١ر٩	٦١ر١	١ر٣	+ ٢٠ر٥
١٩٥١	٨٤ر٥	١١٦ر٦	٣ر٤	+ ٣٥ر٥
١٩٥٢	١١٣ر٣	١٢٥ر١	٤ر٤	+ ١٦ر٢
١٩٥٣	١٠٨ر٣	١٢٠ر٩	٣ر٣	+ ١٥ر٩
١٩٥٤	١١٤ر١	١٤٦ر٢	٣ر٣	+ ٣٥ر٥
١٩٥٥	١٣٦ر١	١٢٩ر٨	٢ر٧	— ٣ر٦
١٩٥٦	١٥٢ر٧	١٣٢ر٣	٢ر٣	— ١٨ر١
١٩٥٧	١٥٢	١٢٤ر٢	٢ر٤	— ٢٤ر٢
١٩٥٨	١٦٧ر١	١٣٥ر٩	٢ر٨	— ٣١ر٤
١٩٥٩	١٧٩ر٦	١٦٢ر٦	٣	— ١٦

النظام المالي والمصرفي

يرتبط جنيه نيجيريا بالإسترليني . وفي سنة ١٩٥٩ صدر القانون الخاص بإنشاء بنك مركزي تملكه الحكومة الاتحادية . والتعاون قائم بينه وبين البنوك التجارية مثل بنك باركليز وبنك إفريقية الغربية . وهناك بنك إنجليزي فرنسي يعمل في البلاد منذ سنة ١٩٤٩ .

وأنشأت الأحزاب عدة بنوك وطنية ولكن أخفق أغلبها ولم يبق منها الى الآن

الا بنك نيجيريا الوطني والأفريكان كونتنتال بنك . وفي سنة ١٩٥٩ أنشىء بنك الشمال، كما يوجد مصرفان تعاونيان في الإقليمين الشرقي والغربي .

مشروعات التنمية

في سنة ١٩٤٦ بدأ مشروع السنوات العشر وتكاليفه ٢٥ مليون جنيها وأدخلت عليه التعديلات عدة مرات . وفي سنة ١٩٥٥ بدأ مشروع جديد وأنشىء « مجلس اقتصادي قومي » لتنسيق عمليات التنمية بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية . وفي أوائل سنة ١٩٥٩ ألحقت به «لجنة التخطيط المشتركة» برآسة محافظ البنك المركزي . وبلغ ما أنفق على التنمية الرأسمالية ٧٠ مليون جنيها بين عامي ١٩٤٥، ١٩٥٦ . وفي الفترة بين ١٩٥٥ ونهاية مارس ١٩٦٠ كان الإنفاق الرأسمالي من جانب الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية كالآتي (بملايين الجنيهات) .

	١٩٥٥/٥٨	الإنفاق الفعلي ١٩٥٨/٥٩	تقديرات ١٩٥٩/٦٠	المجموع الكلي (١٩٥٥—٦٠)
حكومة الاتحاد	٢٣	٢٨	٣٨	٨٩
الإقليم الشمالي	١٥ر٥	٦	٨ ٣/٤	٣٠ ١/٤
« الغربي	١٢ ٣/٤	٩ر٥	١٥	٣٩ ١/٤
« الشرقي	٥	٣	٤	١٢
الكرون الجنوبي	٣/٤	٣/٤	٣/٤	٢ ١/٤

الفصل الثالث

غانة ومشروع نهر الفولتا

تبلغ مساحة غانة ٩١٦٩٠ ميلا مربعا . والمنطقة المتاخمة للساحل وتشمل معظم مستعمرة ساحل الذهب الأصلية وتضم أكثر من نصف السكان يتراوح عرضها بين ٢٠ ، ٤٠ ميلا ، وفيها المدن الرئيسية . ويتنوع الإنتاج هناك فيشتمل على المواد الغذائية والموالح والموز وصيد الأسماك . أما هضبة أشانتى Ashanti حيث يصل متوسط المطر إلى ٥٠ بوصة فى العام فتعتبر المنطقة الثالية لإنتاج الكاكاو . والمطر فى سهول نهر فولتا وروافده فولتا الأسود قليل القدر وغير منتظم ولا يسقط إلا فى فصل قصير من السنة . ولهذا يترتب على قلة الزراعة واستحالة تربية الماشية بسبب ذبابة تسى تسى ، فقر هذا الأقليم من ناحية السكان حيث لاتتجاوز الكثافة عشرة أفراد للميل المربع ، فضلا عن وجود مساحات شاسعة مهجورة . ومامن شك أن للاقليم مستقبلا إقتصاديا سواء من ناحية الإنتاج الزراعى إذا ما نفذت مشروعات الرى اللازمة ، أو تربية الماشية إذا ما تم تطهيره من الحشرة المشار إليها .

الثروة النباتية والحيوانية

وأهم المحاصيل الغذائية فى جنوبى غانة ووسطها الذرة والأرز والكاسافا والفول السودانى وأنواع الدرنات المعروفة باسم يام Yams . وفى الشمال يزرعون الفول السودانى والأرز والذرة وقمح غينيا والدخن واليام . ويلفت النظر أن الفلاحين فى مناطق إنتاج المواد الغذائية أخذوا فى السنوات الأخيرة يتوسعون فى زراعة الطباق تنويعا للانتاج من جهة وهى السياسة التى تختطها الحكومة الغانية ، ورغبة فى زيادة دخولهم من جهة أخرى إذ أخذ الطلب يشتد على الطباق لصناعة السجاير المحلية .

أما محصول التصدير الأساسى فهو الكاكاو الذى أدخل إلى البلاد لأول مرة فى عام ١٨٧٩ ثم مالبثت أهميته أن بدت فراحوا يتوسعون فى زراعته بحيث أصبحت

غانة اليوم أكبر منتج له في العالم، ويقدر ما تخرجه مزارعها التي تضم أكثر من ٥٠٠ مليون شجرة بثلث الإنتاج العالمي وبما يتراوح كذلك بين ٤٥ ، ٥٠ ٪ من إنتاج القارة الإفريقية . وتبلغ المساحة المخصصة لهذا النبات ما بين أربعة وخمسة ملايين فدان . وتبدو الأهمية الفائقة للكاكاو بوصفه العماد الرئيسي للاقتصاد القومي والثروة الأهلية إذا ذكرنا أن ثلث السكان البالغين يشتغلون في زراعته (مقابل ضعف هذه النسبة في إنتاج المواد الغذائية) ، وأن خمسي السكان يتصلون اتصالا مباشراً بعمليات زراعته وحصده ونقله وتسويقه ، وأنه يمثل حوالي ثلثي صادرات البلاد الكلية ، وأن الدولة تحصل منه على ثلث إيراداتها . فهو إذن بلا شك المصدر الرئيسي لعمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية ، فأربعة أخماس المال اللازم لمشروع التنمية خلال الفترة (١٩٥١ — ١٩٥٧) جاء عن طريق الضريبة المفروضة على صادرات الكاكاو أو من القروض التي قدمتها « هيئة التسويق » .

ولعل هذه الأهمية لمحصول الكاكاو في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية توضحها الفقرات التالية من مقال نشره روى لويس في مجلة «نيو ستيتسمان» بعددها الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعنوان « هل نستطيع إنقاذ الكاكاو ؟ » فقال :(١)

«إن ساحل الذهب عبارة عن الكاكاو، ودرجة وعيه السياسي وتقدمه الإجتماعي تعتمد على تجارة مع البلدان الواقعة فيما وراء البحار قدرها ٣٠ جنيها للفرد في ساحل الذهب مقابل ٦ جنيهات في نيجيريا . ذلك الدخل ... الذي خلق طبقة محترفة إفريقية يأتي كله تقريبا من الكاكاو. ولكن الكاكاو أكثر من الأساس الذي يقوم عليه تقدم ساحل الذهب صوب الدولة القومية. إنه رمز لما يحققه الرجل الإفريقي... إنه المحصول النقدي لمئات الألوف من الفلاحين المزارعين الأقوياء ، ويكاد أن يكون أصلح محصول يناسب تربة حزام الكاكاو ومناخه . ودماره حقيق أن يحطم دعائم البـــلد » .

والواقع « أن هبوطا شديدا في الدخل الناجم من الكاكاو قمين أن يعصف بالحكومة — أية حكومة »(٢) . ولهذا توجه حكومة غانة أكبر الاهتمام إلى هذا المحصول فقامت بحملات واسعة لإعدام الأشجار المريضة(٣) بحيث تمت إبادة ٤٢

(١) Quoted by John Gunther in "Inside Africa," p. 811.

(٢) شرحه، ص ٨١١ .

(٣) يقال إن المرض وفد من توجولاند حوالي سنة ١٩٣٠ .

مليون شجرة فيما بين عامى ١٩٤٦، ١٩٥٦، وزرعت الحكومة أشجاراً جديدة ، وإن في مقدمة العوامل التي ساعدتها والتي ينتظر أن يكون لها تأثير طيب التوسع في استخدام المادة الجديدة المعروفة باسم Capsid لتطهير الأشجار عن طريق الرش . أضف إلى هذا أن خطورة الاعتماد على محصول واحد مما جعل الحكومة تبذل الجهد من أجل تنويع الإنتاج الزراعى ، فتشجع الفلاحين على زراعة الطباق ، كما بدأت تعمل على زراعة المطاط فى الجنوب الغربى من البلاد. والإدراك السليم لهذه الخطورة يكمن بالمثل وراء الرغبة فى إخراج مشروع نهر ڤولتا إلى نطاق التنفيذ ، مما سوف نعرض له بالتفصيل .

ويلاحظ أن التوسع فى إنتاج الكاكاو كان محدوداً منذ عام ١٩٥٠ ، بل قل عن مستواه قبل الحرب العالمية الثانية . ويعزى هذا الجمود الى انتشار المرض بحيث قدر أن حوالى عشر الأشجار كان مصابا فى عام ١٩٥٥ ، كما أن الحكومة درجت على تقرير أسعار للمنتجين دون الأسعار العالمية مما ثبط من همتهم. وهنا نود أن نشير إلى أن مزارع الكاكاو يملكها الإفريقيون .

والجدول التالى يبين الإنتاج من المحاصيل النباتية الرئيسية فى السنوات الأخيرة (بآلاف الأطنان) :

	١٩٥٠	١٩٥٧	١٩٥٨
الذرة	١٥٨	١٦٩	١٨٣
الدخن	٢٧٨	٢٠٢	—
الأرز	٢٣	٢٣	٣٠
الفول السودانى	٤٠	٤١	—
الكاسافا	٥١٢	٨٥٣	—
البطاطس واليام	٤٨٢	٤٨١	—
الكاكاو	٢٦٦	٢١٠	—

وتبلغ مساحة الغابات المغلقة ٣١٧٦٠ ميلا مربعاً (منها ٥٨٥١ ميلا محجوزة) ومساحة غابات الساڤانا ٦٠٢٨٣ ميلا مربعاً (منها ٢٤٩٦ ميلا مغلقة). وفى سنة ١٩٥٨

صدّرت غانة (بآلاف الأقدام المكعبة) ٢٧٫٠٣٨ من كتل الخشب ، ٧٫٨١٩ من الخشب المنشور ، ١٥٩ من خشب الأبلاجاج والقشرة .

وطبقاً لإحصاء عن عام ١٩٥٨ كان فى غانة ٤٨٠٫٠٠٠ من رؤوس الماشية ، ٥٠٠٫٠٠٠ من الأغنام ، ٥٠٠٫٠٠٠ من الماعز ، ٤٩٫٠٠٠ من الخنازير . وخلال العشرين عاما الأخيرة زاد عدد الماشية حوالى أربع مرات بسبب الجهود التى بذلت للتغلب على الطاعون البقرى والسل البقرى . إلا أن المجال واسع جداً أمام تربية الماشية إذا ما تم القضاء على ذبابة تسى تسى . والواقع أن غانة فى أشد الحاجة إلى الإكثار من الماشية لأنها تشعر بنقص كبير فى اللحوم وتستورد مقادير من الخارج ، ولهذا فمن المهام الرئيسية فى أية خطة للتنمية ورفع مستوى المعيشة والتغلب على سوء التغذية العمل على الإكثار من إنتاج اللحوم .

إمكانيات التعدين

والثروة المعدنية من المصادر الأساسية بعد الكاكاو ، وبلغت قيمة الصادرات من المعادن ٢٨٫٤ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٨ . وفى سنة ٥٨/١٩٥٧ بلغ عدد الذين يعملون فى صناعة التعدين ٣١٫٨٠٠ شخصا .

وتعتبر غانة أعظم مصدّر للمنجنيز (فى العالم غير الاشتراكى)، وتملك إحتياطيات ضخمة منه كما تضم أعظم منجم واحد بالعالم من حيث إنتاجه . وبلغ الإنتاج ٣٠٦ ألف طن (٥٨/١٩٥٧)، وعدد المشتغلين باستخراجه ٤٦٣٣ شخصاً منهم أربعون من غير الإفريقيين . ويصدر الإنتاج إلى الخارج نظراً لعدم وجود طلب عليه فى الداخل . وتشغل غانة المركز الثالث فى إفريقية من ناحية إنتاج الماس بعد الكنغو واتحاد جنوب إفريقية . وقد زادت صادرات الماس (بالألف قيراط) من ٩٤٤ سنة ١٩٥٠ إلى ٣٢٨١ سنة ١٩٥٨ . ومعظم الإنتاج يقوم به الإفريقيون أنفسهم وإن كان جزء تتولاه مؤسسات أجنبية .

وظل إنتاج الذهب ثابتاً منذ الحرب العالمية الثانية ، وفى سنة ١٩٥٦ شكلت لجنة لبحث الموضوع فقدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن هناك منجمين إنتاجها

مضمون وأن المناجم الخمسة الباقية لا يعتمد عليها فى المستقبل . ولذلك عمدت الحكومة إلى محاولة الإبقاء على مستوى الإنتاج بتقديم الإعانات إلى المناجم الحديثة . وبلغ الإنتاج ٢٦٥٢٥ كيلوجراما فى سنة ١٩٥٨ مقابل ٢١٤٤٤ كيلوجراما فى عام ١٩٥٠ .

وفى عام ١٩٢١ أكتشف البوكسيت فى جنوبى إقليم أشانتى ثم بعد ذلك فى القسم الغربى من الأقاليم الشمالية ، وبلغت صادراته ٢١٠ ألف طن سنة ١٩٥٨ . ويقدر الإحتياطى بأكثر من ٢٠٠ مليون طن ، ويكفى لإنتاج ٢١٠٫٠٠٠ طن من الألمنيوم لمدة ١٨٥ عاما . وإذا نفذ مشروع نهر ڤولتا فسوف تصبح غانة من الدول الرئيسية بالعالم فى إنتاج الألمنيوم . وتحتكر استخراج البوكسيت الشركة البريطانية للألمنيوم وشركة إفريقية الغربية .

وهناك معادن أخرى مثل القصدير والحجر الجيرى والجرانيت ، كما توجد أدلة على وجود البترول فى غربى البلاد .

ومن العقبات فى وجه التصنيع عدم وجود القوة المحركة ، فالبترول ما زال موضع التنقيب ولم يكتشف بعد، وكمية الكهرباء غير كافية بالرغم من ازدياد الإنتاج من ١٧١ مليون كيلوات ساعة سنة ١٩٥٠ إلى ٢٥١ مليونا (المتوسط السنوى ١٩٥٥ — ١٩٥٧) . وكانت غانة تستورد حوالى ١٠٠٫٠٠٠ طن من الفحم من نيجيريا ولكنها أخذت تتحول إلى إستخدام آلات الديزل ، كما سوف يقل اعتمادها على الفحم بعد توليد الكهرباء من مشروع نهر الڤولتا .

التجارة الخارجية

يلاحظ على تجارة غانة الخارجية الأمور الآتية :

(أولا) أول ما يلفت النظر الاعتماد بصفة أساسية على محصول الكاكاو ، وعلى مستوى أسعاره يتوقف رخاء البلاد أو إضطرابها . وحدوث فائض أو عجز فى الميزان التجارى وكثيراً ما يؤثر العجز فى ميزان المدفوعات . ويمثل الكاكاو فى المتوسط حوالى ثلثى الصادرات الكلية كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	٪	السنة	٪
١٩٣٨	٤٠ر٢	١٩٥٤	٧٤ر٧
١٩٥٠	٧١ر٧	١٩٥٥	٦٨ر٥
١٩٥٢	٧٦	١٩٥٦	٥٩ر٥
١٩٥٣	٦٢ر٨	١٩٥٧	٥٦

وتبدو الخطورة من ناحية تقلب الأسعار العالمية ، فى سنة ١٩٥١/٥٢ كان سعر البيع ٢٤٥ر١ جنيها للطن ، فارتفع إلى ٣٥٨ر٧ جنيها (١٩٥٣/٥٤) ، ٣٥٥ر٠٦ (١٩٥٤/٥٥) ثم هبط إلى ٢٢١ر٣ جنيها (١٩٥٥/٥٦) .

وعمدت حكومة البلاد إلى تنويع الإنتاج للتصدير ولكن المحاولة انحصرت فى الصناعات الاستخراجية ، كما أن الجهود المبذولة لتنمية صادرات منتجات نخيل الزيت لم تحقق نجاحا يذكر حتى الآن . والبيان التالى يوضح أهم الصادرات وقيمتها (بالألف جنيه) خلال الفترة (١٩٥٥ — ١٩٥٨) .

الصادرات الرئيسية	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الكاكاو	٦٥ر٥٥٨	٥١ر٠٦٢	٥٠ر٨٧٣	٦٢ر٣١٨
الذهب	٩ر٠٤٨	٧ر٤٨٨	٩ر٧٩٣	١٠ر٦٠١
المنجنيز	٥ر١٩٢	٧ر٠٤٣	٨ر٩٦٠	٨ر٦٣٥
الأخشاب من كتل وغيرها	٨ر١٢٦	٩ر٥١٤	١٠ر٢٢١	١١ر٢٨٧
الماس	٥ر٥٢٩	٧ر٨٢٠	٨ر٩٧٩	٨ر٦٦١
حبات النخيل	٣٣٨	٥٢٥	٢٧٦	٣٣٥
البوكسيت	٢٠٤	٣٣١	٤٥١	٤٩٥

وكانت الأسواق الرئيسية لصادرات غانة (عام ١٩٥٨) المملكة المتحدة (٣٦ر٢ ٪) والولايات المتحدة الأمريكية (١٩ر٢ ٪) والأراضى الواطئة ٩ر٧ ٪) وألمانيا الإتحادية (١٦ر١ ٪) .

ويلاحظ بالنسبة إلى انجلترا زيادة فى قيمة صادراتها إلى غانة على الواردات منها كما يتضح من البيان التالى (بالألف جنيه) : —

	١٩٥٥	١٩٥٧	١٩٥٩
صادرات إلى المملكة المتحدة	٢٨٫٩٢٨	١٩٫٥٨١	٥١٫٣٠٦
واردات من المملكة المتحدة	٣٩٫١٣٨	٣٧٫٩١٧	٤١٫٧٣٨

(ثانيا) ضآلة نصيب غانة فى التجارة مع بلدان القارة الإفريقية إذ كان ٣٫٤ ٪ خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٥٧) من مجموع تجارتها الخارجية ، وكانت النسبة ٦٫١ ٪ فى حالة الواردات ، ٢٫٥ ٪ فى الصادرات . وترجع هذه الظاهرة إلى أن صادرات غانة الرئيسية من الكاكاو والمعادن تتجه إلى البلدان الصناعية الكبرى، والطلب عليها يكاد أن يكون معدوما فى بلاد القارة الإفريقية بسبب تخلفها الصناعى.

(ثالثا) ومن المشكلات الكبيرة التى تواجه غانة سيطرة المصالح المالية البريطانية بصفة خاصة على التجارة الخارجية (والتعدين) . وقدرت جملة الاستثمارات بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه . ولقد تقدمت الغرفة التجارية التى تضم أكثر من خمسة آلاف من أبناء البلاد إلى الحكومة بمذكرة طالبت فيها بالعمل على نقل التجارة الخارجية إلى أيدى الوطنيين خلال عدد من السنوات وعلى أثر ذلك تردد أن حكومة غانة تعتزم تأميم التجارة الخارجية ، ولكن الرئيس نكروما نفى وجود اتجاه من هذا القبيل عند عودته من الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويبدو أن الحكومة لا تحبذ مبدأ تأميم التجارة الخارجية لأنه يلقى عليها أعباء مالية يمكن استغلالها فى النواحى الإنتاجية خاصة وهى تعتزم تنفيذ مشروع نهر الفولتا . ويرى المراقبون الإقتصاديون أنها قد تشجع تكوين الهيئات والجمعيات التعاونية التى تتولى بالتدريج الاستحواذ على التجارة الخارجية بحيث يتم نقلها إلى أيدى الغانيين خلال فترة قد تطول أو تقصر تبعا لظروف البلاد .

(رابعا) فى عام ١٩٥٨ كانت واردات غانة من السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والغذاء والشراب والطباق تمثل ٤٤٫٩ ٪ من مجموع الواردات ، مقابل ٢٤٫٥ ٪ من السلع الانتاجية وفى مقدمتها الأسمنت والسيارات التجارية والآلات والمعدات الصناعية . وبلغت الواردات من الوقود وزيوت التشحيم والمشتقات البترولية ٦٫٦ ٪ من الواردات الكلية .

مشروع نهر الفولتا

تاريخ المشروع

يعود التفكير فى إقامة سد للتحكم فى نهر فولتا إلى عام ١٩٢٤ . وفى العقد الثالث من القرن الحالى أعد دنكان روز ، من أهالى اتحاد جنوب إفريقية ، مشروعا لهذا الغرض ، قريب الشبه بالمشروع الحالى ، ولكن البحث أوقف بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية . فلما كانت سنة ١٩٤٥ كونت بعض المصالح الرأسمالية الخاصة « شركة إفريقية الغربية المحدودة للألمنيوم » للعمل على السير بالمشروع قدما ، ولم يمض عامان حتى أبدت شركة الألمنيوم ليمتد إهتمامها بالأمر وبادرت إلى الحصول على امتياز لاستغلال معدن البوكسيت فى منطقة واسعة من ساحل الذهب ، ثم مالبثت أن حصلت على حصة فى شركة إفريقية الغربية فى سنة ١٩٤٦ . وفى تلك السنة ذاتها عينت حكومة المستعمرة السير وليم هلكرو وشركاه لدراسة المشروع وأهميته بالنسبة إلى الاقتصاد القومى ، وتعاونت المملكة المتحدة فى الدراسة عن طريق لجنة مشتركة . وجاءت التقارير كلها فى صالح المشروع .

وفى سنة ١٩٥٣ شكلت لجنة تحضيرية برآسة الأسترالى ج ا . جاكسون تتقاسم تكاليفها حكومتا ساحل الذهب والمملكة المتحدة ، وعهد إليها ببحث موارد البلاد من البوكسيت ، ونواحى المشروع الهندسية ، وتوفير العنصر البشرى اللازم للتنفيذ ، والأعباء المالية وتدبيرها ، وأثر المشروع على الإقتصاد القومى . وعينت شركات الألمنيوم ممثلا مقيما فى البلاد ليتعاون مع اللجنة ، كما وضعت معاملها تحت تصرف مهندسى الأخيرة من أجل التجارب والأبحاث . وفى الوقت نفسه شكلت حكومة ساحل الذهب لجنة قومية تمثل جميع الأحزاب ، من وزيرين وثلاثة أعضاء تختارهم الجمعية التشريعية ، كما طلبت إلى و . آرثر لويس الأستاذ بجامعة أكسفورد أن يشير عليها بالموقف الذى تتخذه إزاء المشروع . ونشر تقرير اللجنة فى عام ١٩٥٦ ، غير أنه كان واضحا ألا مناص من تأجيل البت فى الأمر إلى ما بعد حصول البلاد على استقلالها ، وفى ٦ مارس ١٩٥٧ أعلن استقلال ساحل الذهب واتخذت الدولة

الجديدة لنفسها إسم «غانة» . ولكن الهبوط الشديد الذى طرأ على أسعار الألمنيوم فى سنة ١٩٥٧ قلل من الحماس لتنفيذ المشروع .

عناصر المشروع

الغرض الأساسى من المشروع استغلال معدن البوكسيت لإنتاج الألمنيوم الذى يشتد عليه الطلب فى الدول الصناعية للأغراض المدنية والحربية . ويقدر احتياطى غانة من البوكسيت بين ٢٢٥ ، ٢٢٩ مليونا من الأطنان ، غير أن أغنى رواسبه واقعة فى آيا Aya (على مسافة ٣٥ ميلا إلى الغرب من مدينة كوماسى) حيث ثبت وجود ١٤٢ مليون طنا . ووقع اختيار اللجنة على هذه المنطقة بسبب وفرة الخام فيها ، وجودة نوعه إذ تبلغ نسبة أوكسيد الألمنيوم فى الخام ٥٠ — ٥٩ ٪ ، كما أن الخام يوجد على سطوح التلال مما يؤدى إلى وفر كبير فى نفقات التعدين . وإنتاج البوكسيت فى « آيا » يقتضى مد خط حديدى من كوماسى طوله ٤٠ ميلا .

وتحويل البوكسيت إلى ألمنيوم عملية تتم على مرحلتين ، إحداها استخلاص الألومينا من الخام باستخدام الصودا الكاوية ذات الدرجة العالية من التركز ، والأخرى اختزال الألومينا بواسطة الكهرباء . هذه العملية تتم على مقربة من كبونج Kpong ، على مسافة ١٢ ميلا من السد الذى يقام عند آجينا Ajena ، ٢٠٧ ميل من مناجم البوكسيت . وهذا الموقع يسهل الوصول إليه من الطريق المؤدى من ميناء تما Tema ، كما يمكن بلوغه بغير مشقة عن طريق خطوط حديدية جديدة . أما المصهر فيبدأ بطاقة إنتاجية قدرها ٨٠٫٠٠٠ طن فى السنة ثم تصل إلى حدها الأقصى البالغ ٢١٠٫٠٠٠ طن . ويتم إنتاج أولى سبائك الألمنيوم بعد ثمانى سنوات من البدء فى المشروع .

ولما كان رطل الألمنيوم يتطلب حوالى ١٠ كيلوات ساعة من الكهرباء ، لهذا فإن إنتاج الألمنيوم يجرى عادة بالقرب من مورد الكهرباء الرخيصة . ولتوفير الكهرباء رأت اللجنة اقامة سد على نهر ڤولتا بالقرب من آجينا وعلى مسافة ٧٠ ميلا من الساحل . ويبلغ ارتفاع السد ٣١٠ قدم فوق قاع النهر فى أعمق أجزائه وبذلك يخلق خزانا ضخما يغطى مساحة قدرها ٣٥٠٠ ميل مربع ويمتد ٢٠٠ ميل خلف السد فى اتجاه المجرى الأعلى من النهر . وهذا السد يرفع مستوى الماء إلى ٢٧٦ قدما فوق مستوى سطح البحر . وتقام محطة توليد الكهرباء على الناحية الشرقية

من السد بطاقة قدرها ٦٩٧٫٠٠٠ كيلوات إذا لم تتجاوز كمية المياه التي تؤخذ للري نسبة معينة ، ٩٣٣٫٠٠٠ كيلوات إذا استغلت كل كمية الماء لتوليد الكهرباء .

ولما كان سعر الكهرباء عاملا حاسما فى نجاح المشروع فإن اللجنة درست هذه الناحية دراسة مستفيضة وانتهت إلى القول بأن سعر ١٩٩ و . من البنس للكيلوات ساعة يعتبر تنافسيا مع سعر أى كهرباء يجرى توليدها من المشروعات الضخمة المماثلة فى العالم . وسوف يستهلك المصهر ما بين ٨٣ ، ٩٠ فى المائة من القوة الكهربائية المولدة .

وشحن سبائك الألمنيوم يتطلب تسهيلات وافية ، وهنا تقرر إنشاء ميناء حديث عند تيما وبدأ العمل فيه فى أواخر عام ١٩٥٤ و انتهى فى عام ١٩٦٠ ، ويمكن توسيع الميناء الجديد فى المستقبل بحيث يفوق فى الطاقة ميناء تاكورادى . وكذلك بدأ فى عام ١٩٥٢ العمل فى مد خط حديدى طوله ١٨ ميلا من آشيموتا Achimota (شمالى أكرا) وإنشاء طريق رئيسى من « تيما » .

تكاليف المشروع

قدر الكتاب الأبيض الصادر فى عام ١٩٥٢ التكاليف النهائية بمبلغ ٢٠٣ مليون دولار أمريكى . أما اللجنة التحضيرية فرفعت التقدير إلى ٦٥٠ مليونا (طبقا للأسعار السائدة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥) ، ولكنها أوصت فى الوقت نفسه بأن يراعى احتمال ارتفاع التكاليف فيما بعد ورأت أن تتراوح الزيادة المحتملة بين ٤٠ ، ٥٠ ٪ . ومعنى هذا أن زيادة التقدير بنسبة ٤٥ ٪ ترفع التكاليف النهائية إلى ٨٦٧ مليون دولاراً ، أى إلى أكثر من ضعف التقدير الوارد فى الكتاب الأبيض.
والجدول التالى يبين التكاليف وتوزيعها وفقا للتقديرات المختلفة (بملايين الدولارات الأمريكية) : —

ملخص وتقسيم التكاليف المقدرة لمشروع نهر الفولتا

عندما يتم إنتاج ٢١٠٫٠٠٠ طن من الألمنيوم

	التقدير في عام ١٩٥٢	تقدير اللجنة التحضيرية في عام ١٩٥٥	تقدير عام ١٩٥٥ زائداً ٢٥ ٪
تمويل مشترك			
مشروع توليد الكهرباء	١٥١ر٢	١٨٩ر٣	٢٧١ر٦
المصهر والمناجم	١٧٩ر٢	٢٠٥ر٤	٣٦٩ر٦
تمويل من جانب حكومة غانة			
السكك الحديدية		٥٠ر٧	٧٣ر٥
الميناء والمدن والطرق		١١٠ر٣	١١٠ر٣
مصروفات أخرى		٤٢	٤٢
المجموع الكلى	٧٢ر٨	٢٠٣	٢٢٥ر٨
	٤٠٣ر٢	٦٤٧ر٧	٨٦٧

الاعتراضات التى أبديت على المشروع

ولقد تعرض المشروع لطائفة من الاعتراضات والتحفظات وحملة من التشكيك في فوائده . وكانت الانتقادات من جانب المشتغلين بصناعة الألومنيوم قائمة على النواحى الآتية :

١ — ضخامة التكاليف خاصة وأسعار الألمنيوم العالمية تتجه إلى الانخفاض .

٢ — وجود بلاد أخرى بدأت تنتج الألمنيوم ، ففى الكمرون أقيم مصهر عند إيديا Edea قدرت طاقته فى عام ١٩٥٩ بنحو ٥٤٫٠٠٠ طن فى السنة وكذلك كانت شركة الألمنيوم المحدودة تدرس إمكانية إنشاء مشروع فى غينيا يتكلف ١٠٠ مليون دولار عن طريق تابعتها الفرنسية « شركة بوكسيت الوسط » ، وتتعاون مع المصالح الفرنسية من أجل التحكم فى نهر Konkouré . أضف إلى هذا أن التفكير فى إنشاء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء عند إنجا Inga بالكنغو لم يكن ليخفى على شركات الألمنيوم .

٣ — القول بصعوبة الحصول على العدد الكافى من الغانيين للعمل فى المشروع، وفيما يلى بيان بالعدد المطلوب خلال مراحل التنفيذ .

(ا) فترة الإنشاء

	إفريقيـــــــــــون				فنيون أجانب
	فنيون وعمال حاذقون	عمال شبه حاذقين	عمال غير حاذقين	المجموع الكلى	
السنة الأولى	١٠٢٠	٥٢٥	١٧٢٠	٤٢٧٥	٢١٠
السنة السادسة	٤٦٥٠	٢٣٤٠	٨٣٠٥	١٥٢٩٥	٣٨٥
السنة الثامنة	١٣٩٠	٥٧٥	٢٥٠٠	٤٥٤٥	٢٤٥

(ب) مرحلة التشغيل الكامل (جميع الموظفين والعمال)

	لأعمال الإشراف	حاذقون وشبه حاذقين	غيرحاذقين	المجموع الكلى
المناجم	٤٠	٥٦٠	٢٢٠	٨٢٠
مشروع توليد الكهرباء	١٨	٦٧	٦٠	١٤٥
المصهر	٤٠٠	٧٦٧٠	١٤٣٠	٩٥٠٠
	٤٥٨	٨٢٩٧	١٧١٠	١٠٢٦٥

٤ — الخوف من إقدام غانة فى المستقبل على تأميم المشروع ، ولكن يلاحظ أن الدستور ينص على منح التعويض العادل فى حالة التأميم بوجه عام .

وفى الوقت نفسه أثار المشروع بعض الملاحظات فى أوساط غانية ومن ذلك :

(أولا) أبدى البعض التشكك فى حقيقة موارد البوكسيت ، ثم الخوف من نفادها حين يأتى الوقت الذى تقرر فيه غانة أن تتولى بنفسها صناعة الألمنيوم . ولكن الثابت أن الاحتياطى المؤكد من البوكسيت يكفى حوالى ١٨٥ عاما لإنتاج ٢١٠٫٠٠٠ طن من الألمنيوم فى السنة .

(ثانيا) فداحة العبء المالى الذى يقع على عاتق البلاد وصعوبة احتماله خاصة بسبب الهبوط فى أسعار الكاكاو . ولكن يلاحظ أن أرصدة غانة فى البلاد الأجنبية بلغت (نهاية ١٩٥٥) ٢٣٥ مليون دولاراً للحكومة ، ١٧٦ مليونا لهيئة تسويق الكاكاو ، ٣٤ مليونا لمؤسسات رسمية أخرى . كما أن غانة كانت قد خصصت ٩٣ مليون دولاراً لأعمال عامة تتصل بالمشروع ولكنها ضرورية للبلاد حتى إذا ماارتأت عدم تنفيذ المشروع .

(ثالثا) إن ضخامة تكاليف المشروع قد تؤدى إلى تعطيل المشروعات الإنتاجية الأخرى القصيرة الأمد ، ولكن هذا الأمر يمكن معالجته عن طريق خطة موحدة للتنمية الإقتصادية يراعى فيها اعتبارات الأولوية والأهمية .

(رابعا) غمر مساحة قدرها ٣٥٠٠ ميل مربع يقيم فيها حوالى ٦٢٥٠٠ شخص. ولقد اقترحت اللجنة التحضيرية تعويضهم وقدرت لذلك مبلغ ٢ر١١ مليون دولاراً. أضف إلى هذا أن عددا كبيراً منهم سوف يجد عملا مجزيا فى صناعة صيد الأسماك ، كما تتوافر للباقين الأرض خارج هذه المنطقة .

المزايا التى تعود على غانة من المشروع

وبالرغم من الانتقادات والمخاوف التى أعربت عنها بعض الأوساط الغانية فإن المشروع يعود على البلاد بمزايا لا يستهان بها ، نجملها فيما يلى :

(أولا) إن استغلال ٠٠٠ر٢٠٠ر١ طن من البوكسيت لإنتاج ٠٠٠ر٢١٠ طن من الألمنيوم سوف يضع غانة فى الصف الأول من الدول المنتجة كما يتضح من الأرقام التالية .

إنتاج البوكسيت (١٩٣٨ — ١٩٥٦)
« بألوف الأطنان المترية »

سنة	١٩٣٨	١٩٤٣	١٩٤٩	١٩٥٥	١٩٥٦
العالم[1]	٣٧٠٠	١٢٦٠٠	٧٩٠٠	١٥٢٠٠	١٦٥٧٨
سورينام	٣٧٧	١٦٩٤	٢١٦٢	٣١٢٣	٣٤٨٣
غيانا البريطانية	٢٠٠	١٩٧٣	١٨٢٧	٢٤٧٤	٢٥٢١
جاميكا	—	—	—	٢٢٣٨	٣١٩١
الولايات المتحدة	٣١٦	٦٣٣٣	١١٦٧	١٨٤٧	١٧٧٦
فرنسا	٦٤٩	٩١٦	٧٦٧	١٤٩٣	١٤٩٦
اليونان	١٨٠	٢٥	٤٥	٥٠٠	٧٠٠
إفريقية الغربية (الفرنسية)	—	—	١٠	٤٩٣	٥٠١
إيطاليا	٣٦١	٢٨٦	١٠٥	٣٢٧	غير متوافر
ساحل الذهب (الصادرات)	—	١٠٧	١٤٧	١١٨	١٤٠

(١) باستثناء الإتحاد السوفيتى والصين الشعبية .

إنتاج الألمنيوم فى بلدان مختارة

العـــالم[١]	٥٤٠	١٨٨٠	١١٤٠	٢٦٥٠	٢٨٧٠
الولايات المتحدة	١٣٠	٨٣٥	٥٤٨	١٤٢٠	١٥٢٣
كندا	٦٥	٤٥٠	٣٣٥	٥٣٠	٥٥٨
ألمـــانيا	١٦٦[١]	٢٥٠[١]	٢٩	١٣٧	١٤٧
فرنسا	٤٥	٤٧	٥٤	١٢٩	١٤٩
النرويج	٢٩	٢٤	٣٥	٧٢	٦٥
المملكة المتحدة	٢٣	٥٧	٣١	٢٥	٢٨

ومعنى الجدول الثانى أن تصبح غانة الدولة الثالثة فى إنتاج الألمنيوم .

(ثانياً) أشرنا إلى اعتماد غانة على تصدير محصول الكاكاو وخطورة هذه الظاهرة. ومن هنا تبدو الأهمية الكبرى للمشروع إذيؤدى إلى توسيع قاعدة الاقتصاد القومى وتنويع الصادرات بشكل ظاهر ، فضلا عن أن المشروع سوف يؤدى إلى خلق صناعات فرعية وحرف وخدمات متنوعة ، كما يزداد الدخل القومى ويرتفع — إلى جانب عوامل أخرى — مستوى المعيشة للشعب بوجه عام .

(ثالثاً) خلق نوع من توازن التنمية بين الأقاليم المختلفة ، فى الوقت الحاضر نجد أن أوفر المناطق إنتاجا منطقة الكاكاو فى أشانتى ومناطق التعدين التى تصل إليها السكك الحديدية الغربية وفروعها ، ولذلك تتجه معظم الحركة التجارية نحو الغرب. ولكن مشروع الفولتا المتركز فى الشرق ، فيما عدا تعدين البوكسيت ، سوف يترتب عليه نوع من التقدم أكثر استواء وانتظاماً فى الجنوب ، كما سوف يعود بالفائدة على الشمال المتخلف عن طريق انخفاض تكاليف النقل على بحيرة فولتا[٢] .

(رابعاً) تحسين النقل بسبب الطرق الحديدية والبرية الجديدة وكذلك النهرية بفضل البحيرة التى سوف تتكون نتيجة إنشاء السد .

---

(١) بما فى ذلك النمسا .

(٢) William A. Hance : African Economic Development, p. 77.

(خامساً) سيؤدى السد إلى تكوين بحيرة صناعية طولها ٢٠٠ ميل وسوف تستخدم مياهها فى رى سهل أكرا وبعض سهول الفولتا الأبيض فى الأقاليم الشمالية. وكذلك سوف يترتب على تحسين نظام الرى وعمليات الصرف زراعة الأرز فى ثلاث مناطق جديدة.

(سادساً) استغلال فائض القوة الكهربائية المولدة فى الزراعة، ومد عدد من المدن بالكهرباء، وقيام مجموعة من الصناعات الأخرى كصناعة الحديد والصلب من المناجم الموجودة فى تاركوا Tarkwa.

(سابعاً) زيادة موارد الحكومة المالية، ويقدر أن حصيلة الضريبة على الصادر سوف تصل إلى مائة مليون دولار حين يعمل مصنع الألمنيوم بكامل طاقته، كما تحصل الخزانة على حوالى ٢٨ مليون دولاراً من النقل بالسكك الحديدية والموانىء وبيع الفائض من الكهرباء وضريبة الأرباح على الشركات. ولا ريب أن هذا الدخل سوف يساعد فى المستقبل على سد النفقات التى تتحملها البلاد فى سبيل التنفيذ، كما تسهم بقدر طيب فى عملية التنمية الاقتصادية بوجه عام. ولا مراء أن استغلال مناطق جديدة فى الزراعة له أثره فى زيادة الموارد المالية للبلاد.

(ثامناً) سوف يصبح فى الإمكان صيد مقادير كبيرة من الأسماك تقدر بنحو ١٨٠٠٠ طن سنويا من البحيرة الصناعية، وهذه الكمية تعادل ما يصاد الآن من المناطق الساحلية. ومعنى هذا توفير أسباب المعيشة لفريق من السكان، وتوفير غذاء صحى.

(تاسعاً) وأخيراً — وليس آخراً — فإن تنفيذ مشروع بمثل هذه الضخامة يضرب أروع الأمثلة على ما يمكن أن تحققه الدول الإفريقية بعد أن تستخلص استقلالها وحريتها إذ يصبح تشكيل مصائرها فى أيدى أبنائها. كما أن البدء فى العمل والسير به قدماً مما يدعم مركز الحكومة فى نظر الشعب.

السير فى طريق التنفيذ

وبالرغم من الإعتراضات والانتقادات والتخرصات قررت غانة السير فى طريق تنفيذ المشروع، وبناء على طلبها قام خبراء البنك الدولى للإنشاء والتعمير بدراسة شاملة وأعدوا تقريرهم فى يوليه من عام ١٩٦٠. وتوجه المستر يوجين بلاك بنفسه إلى غانة وأقر المشروع، وسافر وزير المالية لإجراء المباحثات مع بلاك. وبعد عودته

فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ أذيع نبأ اعتزام البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تقديم قرض قـدره ثلاثون مليون جنيها إلى حكومة غانة التى يتعين عليها تدبير مبلغ مماثل لأغراض المواصلات وبناء القرى لإسكان أهل المنطقة التى سوف يغرقها السد الجديد. وطبقا للاتفاق يقدم البنك الدولى ٣ر١٤ مليون جنيها، والولايات المتحدة ٧ر١٠ (ومعظم المبلغ من صندوق قروض التنمية وبفائدة تتراوح بين ٢ ¾ ، ٤ ٪) ، وبريطانيا خمسة ملايين . وكانت فكرة المستر بلاك الإقلال بقدر الإمكان من استخدام أموال البنك نظراً لارتفاع سعر الفائدة ولذلك رأى تدبير جانب كبير من القرض عن طريق دول أخرى . ويبدو أن وراء ذلك الاتجاه هدفاً سياسياً وهو مساهمة الدول الغربية وبفوائد معتدلة حتى لا تضطر غانة إلى الالتجاء إلى دول المعسكر الاشتراكى(١) . أما تكاليف إنشاء مصهر الألمنيوم فسوف يتحمله كونسورتيوم ڤالكو الذى ترأسه شركة كايزر .

(١) ذكرت صحيفة الأوبزرفر البريطانية بعددها الصادر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ أن الإتحاد السوفيتى سوف يقوم ببناء سد على نهر بنى Bni (أحد روافد الفولتا الأسود) بتكاليف قدرها ٤ر١٩ مليون جنيه .

الفصل الرابع

ليبيريا ورأس المال الأمريكي

ولدت جمهورية ليبيريا المستقلة في السادس والعشرين من يوليه عام ١٨٤٧ ، واتخذت دستورها على النمط الأمريكي[١] . ومساحة البلاد الكلية حوالي ٤٣,٠٠٠ ميل مربع ، ويقدر عدد السكان بحوالي مليوني نسمة . ويبلغ طول الساحل ٣٥٠ ميلا ، ويمتد من حدود سيراليوني إلى ساحل العاج . ولعل الظاهرة الرئيسية في هذه الجمهورية الإفريقية السيطرة الكاملة لرؤوس الأموال الأجنبية والأمريكية بصفة خاصة ، على المصادر الأساسية للثروة والحياة الاقتصادية للبلاد .

الشركات الأمريكية وزراعة المطاط

يرجع اهتمام المصالح المالية الأمريكية بإمكانيات ليبيريا الاقتصادية إلى العقد الثاني من القرن الحالي ، فاشتداد حاجة الصناعة بالولايات المتحدة إلى المطاط نتيجة لمشروع ستيفنسون (١٩٢٢ — ٢٨) الذى كان يقضى بتنظيم صادرات المطاط من مناطق إنتاجه الخاضعة للنفوذ البريطاني بقصد المحافظة على سعره في الأسواق العالمية ، دفع شركة فايرستون إلى محاولة إنتاجه في بلاد لا تخضع للإمبريالية البريطانية . وفي عام ١٩٢٦ حصلت على امتياز من حكومة ليبيريا باستئجار مساحة تصل إلى مليون فدان لإقامة مزارع المطاط[٢] ، ومدته ٩٩ عاماً وكانت الشروط مجحفة للغاية ، فالإيجار السنوي للفدان ٦ سنتات ، وبعد أن يبدأ الإنتاج تؤدى الشركة ضريبة قدرها ١ ٪ على القيمة الإجمالية لجميع المنتج الذى تقوم بتصديره إلى الخارج . غير أن ضآلة حصيلة الخزانة أثارت الوطنيين الذين طالب بعضهم بإلغاء الإمتياز كلية

(١) السلطة التنفيذية في يد رئيس جمهورية ينتخب لمدة ٨ سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه لأى عدد من الفترات ، كل منها ٤ سنوات . والسلطة التشريعية في مجلسين وهما مجلس الشيوخ لمدة ٦ سنوات ، ومجلس نواب لمدة ٤ سنوات . وعدد أعضاء المجلسين ١٠ ، ٣٩ على التوالى .

(٢) جيء بشجرة المطاط من البرازيل .

وإخراج الشركة من البلاد ، وأخيراً اتفق الطرفان فى عام ١٩٥٠ على إلغاء تلك الضريبة وأن تؤدى الشركة ضريبة دخل بحد أقصى قدره ٢٥ ٪ .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قدمت الشركة عن طريق إحدى توابعها[١] قرضاً قدره خمسة ملايين دولار يسدد خلال أربعين سنة وبفائدة سنوية قدرها سبعة فى المائة ليتسنى للحكومة سداد ديونها السابقة ، أى أن القرض لم يكن ذا غاية تتعلق بتنمية الإنتاج فى البلاد[٢] . ولم يصدر من القرض إلا نصفه وظلت شروطه طى الكتمان طيلة خمس سنوات . ويقول جون جنتر الأمريكى إن أعباء خدمة القرض ومرتبات المستشارين بلغت رقما ثابتاً يقرب من ٢٧٠,٠٠٠ دولار فى السنة أى ما كان يعادل ٤٠ ٪ من إيرادات الحكومة فى سنة ١٩٢٨ ، ٥٠ ٪ فى سنة ١٩٣١[٣] .

ووجهت إلى الشركة تهمة استخدام أسلوب الرق لتوفير العمال اللازمين فى مزارعها ، ولكن لجنة دولية برأتها من تلك التهمة وإن ذكرت فى الوقت نفسه أن الشركة كانت تحصل على ١٠ ٪ من عمالها عن طريق المصادر الرسمية ومعنى هذا أنها تحصل عليهم بطريق السخرة .

ومن عوامل السخط على الشركة أنها لا تعين الإفريقيين فى المراكز الإدارية والمناصب الرئيسية التى تقصرها على الأمريكيين ، وأن الأجور التى تدفع إلى العمال الإفريقيين منخفضة للغاية ، فقد كان أجر العامل غير الحاذق ٤٨ سنتاً فى اليوم[٤] .

ولشركة فايرستون شركة تابعة هى (U. S. Trading Company) ، تتولى استيراد السلع الأمريكية ، كما تقوم بتعبئة شراب الكوكا كولا الذى انتشر فى البلاد إلى درجة أنه ما من قرية تخلو منه كما لاحظ جون جنتر أثناء زيارته للبلاد .

سادت عملية غرس الأشجار بسرعة من عام ١٩٢٧ إلى ١٩٣٢ ثم توقفت بسبب

---

(١) Finance Coproration of America

(٢) أعلن الرئيس تبمان Tubman فى عام ١٩٥١ أنه تم سداد القرض .

(٣) Inside Africa, p. 849.

(٤) شرحه ، ص ٨٥٠ .

هبوط ثمن المطاط ، ولكنها استؤنفت بعد عام ١٩٣٤، وفى سنة ١٩٤٤ بلغت المساحة المزرعة ٧٢٫٥٠٠ فدان منها ٥٤ ٪ تنتج . وزادت الأهمية بعد أن اجتاحت اليابان البلاد الآسيوية المنتجة للمطاط ولم يبق أمام الحلفاء غير سيلان وليبيريا وزاد الإنتاج إلى ثلاثة أمثاله بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ . وفى سنة ١٩٥٠ بدأ تنفيذ برنامج جديد لغرس الأشجار ، وفى سنة ١٩٥٤ تقرر تنفيذ برنامج آخر لمدة ٢٥ — ٣٠ سنة لإعادة زراعة الأرض ببذور جديدة ذات غلة أوفر .

وتبدو أهمية فايرستون إذا ذكرنا أن أكثر من ٣٩ ٪ من دخل الحكومة كان من هذه الشركة التى تنتج ٩٠ ٪ من المطاط بالبلاد . وكان المطاط يمثل ٨١٫٩ ٪ من قيمة صادرات ليبيريا سنة ١٩٣٩ ، وارتفعت النسبة إلى ٩٦٫٨ ٪ سنة ١٩٥٠ ، وهـــو الآن عبارة عن نسبة تتراوح بين ثلثى وثلاثة أرباع الصادرات الكلية .

وعقدت شركة جودريتش اتفاقا مع حكومة ليبيريا لإنشاء مزرعة للمطاط ، وبدأ العمل سنة ١٩٥٥ فى زوى Zui التى تبعد حوالى عشرين ميلا عن تلال بومى فى الإقليم الغربى ، وفى نهاية العام تم غرس الأشجار فى ٤٠٠ فدان . وقام مشروع الشركة على زراعة ١٠٫٠٠٠ فدان عند حلول سنة ١٩٦٦ ، غير أن العقبة التى تواجهها الشركة عدم توافر الأيدى العاملة .

استغلال الثروة المعدنية

تعتبر ليبيريا فى مقدمة الدول الإفريقية المنتجة لخام الحديد إن لم تشغل المركز الأول ، فقد بلغ ما صدرته عام ١٩٥٨ أكثر من مليونى طن بينما لم يتجاوز إنتاج اتحاد جنوب إفريقية ١٫٩١١٫٠٠٠ طن ، وبالرغم من ضخامة الإحتياطى فى البلد الأخير إلا أن أغلبية الخام من نوع ردىء بخلاف الحال فى ليبيريا حيث تصل نسبة الحديد بالخام إلى ٦٧٫٨ ٪ فى المناجم الموجودة فى تلال بومى . ويقدر الاحتياطى من الخام بأكثر من ٦٠٠ مليون طن ، ولو تم تنفيذ مشروعات الاستغلال فمن المنتظر أن يصل الانتاج إلى ١٥ مليونا من الأطنان قبل أن ينتهى العقد الحالى .

١ — فى يناير سنة ١٩٤٦ وقع اتفاق بين المستر لانسدل ك . كريستى

وحكومة ليبيريا حصل بمقتضاه الطرف الأول على امتياز باستغلال مناجم الحديد في مساحة قدرها ٢٥٫٠٠٠ فدان بمنطقة تلال بومى Bomi Hills لمدة ثمانين عاما . ويقدر احتياطى مناجم تلال بومى بثلاثمائة مليون طن منها خمسون مليونا من درجة نقاوة عالية . ولم يلبث المستر كريستى أن أسس « شركة ليبيريا للتعدين Liberia Mining Company بالاشتراك مع المستر وليم هـ . مولر (من الأراضى الواطئة) وشركة ليبيريا . ولقيت الشركة صعاباً فى الحصول على رأس المال اللازم، إلى أن اشتركت معها إحدى شركات الصلب Republic Steel Corporation، كما حصلت على قرض قدره أربعة ملايين دولار من بنك التصدير والإستيراد الأمريكى[1] . وفى سنة ١٩٥١ صدرت أول شحنة من الخام وقدرها ١٨٦٫٠٠٠ طن ، وارتفعت الصادرات إلى ٢٫٠١٦٫٠٥٠ طن سنة ١٩٥٦ ، وما زالت الصادرات فى حدود المليونين . وفى سنة ١٩٥٧ بدأ العمل فى المصنع الذى أنشأته الشركة لتركيز الخام المنخفض الدرجة للحصول على نسبة ٦٦ ٪ من الحديد .

وكان الإتفاق ينص على أن تدفع الشركة إتاوة قدرها خمسة سنتات عن كل طن يصدر من الخام ، وإتاوة إضافية تصبح نافذة المفعول إذا زاد سعر الحديد الغفل بالولايات المتحدة على متوسط السعر خلال السنوات العشر السابقة بنسبة معينة . ولكن الإتفاق عدل فيما بعد وأصبحت الشركة تلتزم بأداء ٢٥٪ من أرباحها لمدة خمس سنوات ، ٣٥٪ خلال السنوات العشر التالية ، ٥٠٪ فيما بعد ذلك . ويقدر أن الحكومة تحصل الآن على ٤٫٥ مليون دولار سنويا ، كما يبلغ عدد أبناء البلاد الذين فى خدمة الشركة ٢٥٠٠ شخص . ولقد مدّ خط حديدى طوله ٤٣ ميلا من تلال بومى إلى العاصمة مونروفيا.

وتمارس الشركة ألوانا أخرى من النشاط ، فإلى جانب السكة الحديدية وتسهيلات الشحن بالميناء ، أنشأت مصنعاً لإعداد الخشب اللازم لها . وفى سنة ١٩٥٥ تعاقدت مع الحكومة على أن تقوم بقطع الأخشاب من منطقة غابة جولا .

٢ — وتوجد منطقة حديد أخرى على تل نمبا Nimba Hill على طول حدود غينيا ويقدر الإحتياطى بمائتى مليون طن من الخام الجيد . وصاحبة الإمتياز

---

(١) كانت مدة القرض عشر سنوات ولكنه سدد بعد ٢٢ شهراً .

«شركة لامكو» Liberian—American—Swedeish Minerals Company، ورأسمالها مناصفة بين حكومة ليبيريا من جهة وبعض المصالح الأمريكية والسويدية من جهة أخرى . وتعتزم الشركة أن يبدأ إنتاجها فى موعد لا يتجاوز سنة ١٩٦٣ ، وأن يصل فى النهاية إلى عشرة ملايين طن سنويا . وتعتزم « لامـكو » كذلك اسـتغلال منجم آخر فى تلال باسّا Bassa Hills ، ثم منجماً آخر بعـد ذلك فى بوتو Putu فى القاطعة الشرقية ويضم إحتياطياً ثابتا قـدره ثلاثون مليون طناً . ويجرى الآن إنشاء خط حديدى طوله ١٧٠ من نمبا إلى باسا .

٣ — ويجرى البحث الآن فى موضعين آخرين أحـدهما قرب نهر مانو وحدود سيراليونى شمالى تلال بومى ويقال إن احتياطيه حوالى مائة مليون طن . وصاحبة الإمتياز «شركة الحديد الخام الأهلية National Iron Ore Company » ورأسمالها موزع بالنسبة المئوية الآتية : ٥٠ لحكومة ليبيريا ، ١٥ لشركة لامكو ، ٣٥ لبعض أصحاب رؤوس الأموال .

أما الآخر ففى فى تلال بونج Bong Hills بالمديرية الوسطى ،وصاحبة الإمتياز Liberian German Mining Company التى سيوزع رأسمالها بين الحـكومة (٥٠٪) ، مصالح الصلب الألمانية (٤٥٪) ، وبعض أصحاب رؤوس الأموال الليبيريين (٥٪) . وقد حصلت الأخيرة على الإمتياز سنة ١٩٥٩.

شركة ليبيريا

أنشأها فى عام ١٩٤٧ المستر إدورد ر. ستيتنيوس Edward R. Stettinius (الأصغر) بعد أن خرج من وزارة الخارجية ، برأسمال قدره مليون دولار للقيام بعمليات التنمية الشاملة ، ولذلك منحت حق اسـتغلال كثير من المعادن التى قد تـكتشف ، فضلا عن مساحات واسعة لإنشاء المزارع . إلا أن المشروع كان من الضخامة والشمول بالدرجة التى جعلته غير عملى . ولذلك تحول الإمتياز الأول إلى إمتياز لمدة ١٢ عاما وخفض عدد المعادن التى يحق للشركة استغلالها . والواقع أن نشاطها الأساسى الحالى ينحصر فى إنشاء مزرعة مساحتها ٢٥٠٠٠ فدان للـكاكاو والبن والمطاط . وبدأ العمل فيها عام ١٩٥٠ ولا تزيد المساحة المزرعة الآن عن ٣٠٠٠ فدان . وفضلا عن هذا فللشركة حصة قدرها ٧٪ فى شركة ليبيريا للتعدين.

وكذلك تمارس أنواعاً أخرى من النشاط ، فتشترك فى الشركة التى تتولى إدارة الميناء ، وتشرف بالنيابة عن الحكومة على الإدارات الخاصة بالإنارة والكهرباء والمياه والمجارى ، كما تقوم بدور الوكيل لعدد من الشركات الأمريكية .

رأس المال الأمريكي والمصرفية فى ليبيريا

لما صفى «بنك إفريقية الغربية» البريطانى أعماله فى العقد الثالث راحت شركة فايرستون عن طريق إحدى توابعها (United States Trading Company) تزاول الأعمال المصرفية ، ثم أنشأت « بنك موروفيا » سنة ١٩٣٨ . وفى سنة ١٩٤٦ عقد اتفاق يقضى بأن تستولى شركة ليبيريا عليه ، ولكن الاتفاق لم ينفذ بسبب موت المستر ستيتينوس . وفى سبتمبر سنة ١٩٥٥ بيع البنك إلى « فيرست ناشينال سيتى بنك أوف نيويورك » ، وتودع حكومة ليبيريا أموالها فيه ، ويمد البلاد بالعملة الأمريكية وهى المتداولة فى البلاد .

شركات الملاحة وعلم ليبيريا

عمد كثير من شركات الملاحة الأمريكية والأجنبية إلى التسجيل فى ليبيريا ، بحيث بلغت حمولة السفن التى ترفع علم هذا البلد الإفريقى ٤ ملايين طن سنة ١٩٥٥ ، وارتفع الرقم الى ١١ مليونا سنة ١٩٥٩[1] ويشمل عدداً كبيراً من ناقلات البترول . والسبب فى هذه الظاهرة التسهيلات التى تمنحها حكومة ليبيريا :

١ — رسم التسجيل (١٫٢٠ دولار) ، ورسم الحمولة (٠٫١٠ دولار للطن الصافى) منخفضان إلى حد كبير .

٢ — تتعهد الحكومة بعدم زيادة تلك الأعباء لمدة عشرين عاماً منذ بدء التسجيل .

ماذا استفادت ليبيريا ؟

إن ما قدمناه يلقى ضوءاً كافياً على مدى سيطرة الإحتكارات الرأسمالية على هذا البلد الإفريقى . ولنا أن نتساءل عن مدى الخير الذى عاد على شعبه من وراء

(١) الحمولة الإجمالية .

تلك السيطرة .·. يحدثنا چون جنثر عن سوء الحال فى ليبريا ، فيضرب الأمثلة الآتية :(١)

(ا) ليس فى البلاد سوى عشرة أميال من الطرق المرصوفة . ومجموع طول الطرق ، بما فيها الطرق القذرة ، لا يتجاوز ٨٠٠ ميل .

(ب) لم يشتغل بممارسة مهنة الطب إلا إثنان من أبناء البلاد .

(ح) بلغت نسبة وفيات الأطفال ٧٥ ٪ فى كثير من الجهات ولم تكن فى البلاد خدمة طبية عامة حتى سنة ١٩٣١ ، والبلاد متمتعة بالاستقلال منذ عام ١٨٤٧ .

(ى) فى سنة ١٩٤٦ لم تتجاوز اعتمادات التعليم فى الميزانية العامة ١٨ر٠٠٠ جنيه.

(ﻫ) يعانى معظم أبناء ليبريا الفقر المدقع ، فمتوسط دخل الفرد فى مناطق الغابات شلن وتسعة بنسات فى اليوم .

(و) كانت الميزانية حوالى ١٦٧ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٤ ، ٥٤٠ر٠٠٠ سنة ١٩٤٥ ، ولما قفز الرقم إلى ٣ر٤٠٣ر١٤٦ جنيه سنة ١٩٥٣ كان ذلك حدثا بالغ الأهمية فى تاريخ البلاد .

ولاشك أن الحالة قد تحسنت منذ عام ١٩٥٣ فزادت إرادات الحكومة ومصروفاتها بشكل ملحوظ كما يتضح من الأرقام التالية (بالدولارات الأمريكية) :

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٧ — ١٩٥٨ (٢)	١٩٥٦
الإرادات	١٤ر٨٥٠ر٠٠٠	٢٠ر١٣١ر١٩٩	١٩ر٢٩٩ر٩٧٧	١٧ر٨٠٢ر١٦٦
المصروفات	١٤ر٨٥٩ر٣٢٠	١٨ر٥٢١ر٩٣٩	٢٨ر١٨٣ر٢٨٦	١٨ر٠٨٣ر٩٤٠

وبالرغم من ذلك فالطرق الحكومية والخاصة فى مزارع المطاط لا يزيد طولها على ١٠٠٠ ميل ، ولا يوجد سوى الخط الحديدى من تلال بومى إلى مونروڤيا ، أما الخط الآخر فما زال فى دور الإنشاء . وفى ناحية التعليم لم يزد عدد المدارس الحكومية عن ٤٣٦ مدرسة فى عام ١٩٥٨ (ومعظمها من مدارس المرحلة الأولية) .

---

(١) مصدر سابق ، ص ٨٢٨ — ٨٢٩ .

(٢) من أول أكتوبر ١٩٥٧ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨ .

التجارة الخارجية

البيان التالى يوضح حالة التجارة الخارجية خلال السنوات (١٩٥٤ - ١٩٥٨) « بالألف دولار » :

	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الواردات	٣٢ر٧٢٣	٢٥ر٩٦٤	٢٦ر٧٩٩	٣٨ر٢٥٥	٢٧ر٧٩٦
الصادرات	٣٦ر٣٧٨	٤٢ر٨٣٩	٤٤ر٥٢٧	٤٠ر٣٦٢	٤٠ر٢٧٧

ويلاحظ أن قيمة الصادرات ظلت دائماً تربو على الواردات وهى ظاهرة قائمة منذ عام ١٩٥٠ . وأهم الصادرات المطاط وخام الحديد وبلغت قيمة الصادر منهما (بالدولارات) ١ر٢٦ مليوناً ، ٨ ملايين على التوالى سنة ١٩٥٨ . وتستورد البلاد معظم حاجتها من الولايات المتحدة فبلغت القيمة ٢٨ر٩٢ مليونا من الدولارات سنة ١٩٥٨ ، وتليها من هذه الناحية ألمانيا الغربية .

المساعدات والقروض الأجنبية

وقعت ليبيريا والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا[1] حول المعونة الفنية التى تقدمها الأخيرة وفق برنامج النقطة الرابعة ، ويتكلف ٣٠ مليون دولاراً .

غير أن حكومة ليبيريا حصلت على عدة قروض أجنبية لأغراض مختلفة كما يبدو من البيان التالى :

مقدار القرض (بملايين الدولارات)	مصدر القرض	الغرض منه
٢٠	بنك التصدير والإستيراد الأمريكى	الطرق
١٥	شركة إيطالية	»
٧ر٢٥	بنك التصدير والإستيراد	تحسين الكهرباء
٣	حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	المواصلات التليفونية واللاسلكية
٦	« ألمانيا الإتحادية	» » »

وبلغ رصيد قروض حكومة ليبيريا ١٧ر٧٩٧ر٣٥٠ دولاراً فى نهاية عام ١٩٥٨ .

---

(١) ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

إمكانيات التنمية الاقتصادية

إن إمكانيات تقدم ليبريا الإقتصادى وافرة وفى الوسع استغلالها إذا ما وضع برنامج شامل واضح الأهداف يراعى فيه أولا وقبل كل شىء صالح الشعب الإفريقى :

(أولا) تغطى الغابات نحواً من ثلث مساحة البلاد، وهى غابات لما يبدأ استغلالها بعد . ويقدر أن فى الوسع الحصول منها سنوياً على بليونى قدم من ألواح الخشب قيمتها حوالى مائة مليون دولار .

(ثانياً) صلاحية التربة والأحوال المناخية لمحاصيل الأشجار وفى مقدمتها نخيل الزيت والبن والكاكاو والموز والمطاط . وقد زاد الإنتاج من البن وبلغت صادراته مليون باوند سنة ١٩٥٨ ، ومنحت إحدى الشركات الألمانية إمتيازاً لزراعة الموز . وكذلك تصلح البلاد لزراعة الأرز (وإن كان الإنتاج الحالى يقصر عن مطالب الإستهلاك) ، وقصب السكر . والمجال واسع أمام زراعة المطاط ، ففى سنة ١٩٥٧ مثلا لم تكن الأشجار المغروسة فى منطقة مساحتها ٤٠٠,٠٠ فدان قد وصلت بعد إلى مرحلة الإثمار . كما ينتظر أن تقوم شركات الإمتياز بغرس الأشجار فى مساحات جديدة .

(ثالثاً) لم يتم الكشف عن إمكانيات الثروة المعدنية ، والواقع أن داخلية البلاد مازالت مجهولة إلى حد كبير .

إلا أن التقدم الاقتصادى يتطلب مقدمات لابد من توافرها ، ومن ذلك :

١ — القيام بعمليات المسح الجيولوچى والجوى لمعرفة مواقع الخامات المعدنية ثم تحديد مقاديرها .

٢ — تجفيف المستنقعات الكبيرة المنتشرة فى البلاد بسبب شدة غزارة المطر الذى يتراوح متوسطه بين ١٦٠ ، ١٨٠ بوصة فى السنة ، وكذلك وضع نظام جديد للصرف .

٣ — توسيع شبكة المواصلات حتى يتسنى الوصول إلى المناطق الداخلية وبخاصة مناطق الغابات .

٤ — وضع سياسة لتصنيع بعض المواد الأولية بدلا من تصديرها إلى الخارج .

الفصل الخامس

الرأسمالية البيضاء في اتحاد جنوب أفريقيا

في ٢٠ سبتمبر من عام ١٩٠٩ وافق برلمان المملكة المتحدة على قانون تنضم بمقتضاه أقاليم الرأس وترنسفال وناتال وأورنج في اتحاد تشريعي باسم « اتحاد جنوب إفريقية » ، وتم ذلك اعتباراً من ٣١ مايو عام ١٩١٠ ، وبذلك انتهى الصراع بين الإنجليز والبوير . وفي ٤ أكتوبر من عام ١٩٦٠ أجرى استفتاء أسفر عن موافقة العناصر الأوربية ، بأغلبية ضئيلة ، على إعلان النظام الجمهوري، واعتباراً من ٣١ مايو ١٩٦١ يصبح « إتحاد جنوب إفريقية » جمهورية ، وفي مارس سنة ١٩٦١ قرر الإنسحاب من الكومنولث .

وترتب على هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى انتزاع إفريقية الجنوبية الغربية التي عهد بإدارتها إلى الاتحاد في ١٧ ديسمبر ١٩٢٠ وفقاً لنظام الإنتداب . وتقع في جنوب إفريقية كذلك أقاليم باسوتولاند وسوازيلاند وبشوانالاند الخاضعة للحماية البريطانية .

الأحوال الجغرافية

يتكون جنوب إفريقية من قسمين رئيسين :

١ — الهضبة كلها تقريباً تعلو أكثر من ٣٨٠٠ قدم فوق سطح البحر . والحافة الجنوبية الشرقية أعلى أجزائها ويبلغ إرتفاعها ما يقرب من ٦٠٠٠ قدم . وتنحدر الهضبة من الشرق إلى الغرب ولهذا تنساب الأنهار في الإتجاه نفسه . ويتصرف معظم الهضبة في نهر أورنج ورافده الفال .

٢ — الأراضي الواقعة بين حافة الهضبة المرتفعة والبحر . والهضبة لا تهبط مباشرة نحو سهل ساحلي وإنما بطريقة متدرجة ، وغالباً ما يكون السهل الساحلي ضيقاً بل وأحيانا ينعدم .

ويتعرض الجنوب الغربى للرياح الغربية المطيرة فى الشتاء ولهـذا يسود المنطقة مناخ البحر المتوسط . أما بقية جنوب إفريقية فيقع داخل نطاق الرياح التجارية الجنوبية الشرقية مما يترتب عليه سقوط المطر فى فصل الصيف ، وأغزره فى الشرق وعلى حافة الهضبة ، كما يقل باطراد كلما اتجهنا صوب الغرب .

وعلى ضوء ظاهرات التضاريس والمناخ ينقسم جنوب إفريقية إلى الأقاليم المناخية التالية :

(ا) إقليم البحر المتوسط فى الجنوب الغربى .

(ب) الـكارو Karoos .

(حـ) الساحل الجنوبى الشرقى والمرتفعات ، أو الإقليم شبه المدارى .

(ء) أراضى الحشائش بالهضبة العالية (الجزء الشرقى) أو الفلد العليا .

(هـ) منطقة الأعشاب القصيرة بالقسم الغربى من الهضبة .

(و) الصحراء الواقعة على الساحل الغربى .

ويشمل إقليم البحر المتوسط الأراضى الساحلية حول مدينة الرأس ، حيث يزرع القمح والشعير ، فضلا عن الفواكه مثل العنب والخوخ والبرتقال ولهذا قامت صناعات غذائية كعمل النبيذ والمربات وتعبئة الفواكه . ولمدينة الرأس ثغر طبيعى ممتاز يحميه خليج Table Bay ، كما توجد ميناء إليزابث فى أقصى الشرق من هذا الإقليم ، ويغزر فيها المطر خلال الصيف .

وبين تلك الأراضى الساحلية والهضبة تقع منطقتا الـكارو الصغير والـكارو الـكبير ، حيث يقل المطر وينمو العشب ولذلك كانت تربية الأغنام الحرفة الرئيسية ، إلا أن العشب كثيراً ما يكون قليلا بحيث يتطلب غذاء الرأس الواحدة مساحة تتراوح بين أربعة فدادين وعشرة أفدنة .

ويتلقى الساحل الجنوبى الشرقى أمطاره الصيفية أساساً من الرياح التجارية ، وفى هذا الإقليم يتركز السكان الإفريقيون وغذاؤهم الرئيسى الذرة والسرغون ، أما النبات الطبيعى فغابات المناطق شبه المدارية أو المعتدلة الدافئة . وفى الأجزاء الأكثر حرارة يزرع قصب السكر والطباق ؛ إلا أن جميع المحاصيل الأخرى لازمة لغذاء

الإفريقيين. وأكبر المراكز بالإقليم ميناء إيست لندن وميناء دربان ، وتقيم حولها أعداد كبيرة من الأوربيين .

وبين السهل الساحلي بالجنوب الشرقي وحافة الهضبة المرتفعة إقليم تسوده التلال ويشمل الشطر الأكبر من ناتال . وتغطي الغابات مساحات شاسعة ، والمطر كاف ، ويعيش عدد كبير من الإفريقيين وغذاؤهم الذرة ، كما تربى الماشية والأغنام بوفرة . ويستخدم نوع جيد من الفحم على مقربة من نيوكاسل وتصدر مقادير كبيرة منه عن طريق ميناء دربان .

وإقليم الفلد العليا يشتمل على النصف الشرقي من هضبة جنوب إفريقية بما في ذلك القسم الشرقي من مقاطعة الرأس وكل أورنج ومعظم ترنسفال . ويقل المطر من الشرق إلى الغرب ، كما تتناقص الأعشاب تدريجياً حتى تنقلب المنطقة صحراء . وأهم حرفة يزاولها السكان تربية الأغنام من أجل أصوافها ، ويصدر الصوف إلى انجلترا . وأهم نبات غذائي الذرة في الأجزاء الأشد رطوبة حيث تربى الماشية . وثمة أجزاء من الإقليم غنية بالثروة المعدنية، فيستخرج حوالى نصف الإنتاج العالمي من الذهب من منطقة وتثوترزاند Witwatersand على مقربة من مدينة جوهانسبرج . كما توجد بالقرب من الأخيرة مناجم ضخمة للفحم ويصدر بعضه عن طريق ميناء لورنزو مركيزو الواقع في إفريقية الشرقية البرتغالية . وتقع مناجم كمبرلي الكبرى للماس عند الحدود الغربية للفلد حيث تبدأ المنطقة تتحول إلى صحراء . ويوجد الماس أيضا بالقرب من بريتوريا .

وفي شمالي ترنسفال تبدأ الفلد في الإنحدار التدريجي شمالا صوب نهر لمبوبو ، وحول بريتوريا يزرعون الذرة والفاكهة والقطن والطباق بمقادير كبيرة . وأهم مدن ترنسفال جوهانسبرج وبريتوريا وهما مراكز المناطق المشتغلة بالتعدين والزراعة . أما بلومفنتين Blomfontein فهي المدينة الرئيسية في دولة أورنج الحرة . ويلاحظ أن المنفـــذ الرئيسي للترنسفال لورنزو مركيزو . ولناتال ميناء دربان . أما أورنج فتعتمد على موانى إيست لندن ودربان وبورت إليزابث ومدينة الرأس .

والأقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية قليلة السكان . ولا تشتمل على النصف

الغربي من هضبة جنوب إفريقية فحسب وإنما تمتد كذلك إلى الساحل الغربي . وحيث تتوافر الحشائش القصيرة يمكن تربية الأغنام ، وتوجد عدة بحيرات ملحة تتعرض للجفاف خلال جزء كبير من السنة . والميناء الرئيسي على الساحل الغربي ولفس باى Walvis Bay ، والمدينة الرئيسية وندهوك Windhoek ، ويستخرج الماس من المناطق الساحلية .

ولما كانت أنهار جنوب إفريقية غير صالحة للملاحة لهذا تطلب التطور الإقتصادى للبلاد الاهتمام بمد السكك الحديدية وإنشاء الطرق الجيدة . وبدأ تاريخ الخطوط الحديدية فى عام ١٨٥٩ حين أخذوا يمدون خطاً طوله ٥٩ ميلا بين مدينة الرأس وولنجتن . ولكن التوسع الحقيقى جاء فى أعقاب كشف مناجم الماس ثم الذهب ؛ وعند تكوين الاتحاد فى عام ١٩١٠ كان طول الخطوط الحديدية ٩٥٧٤ ميلا منها ٦٩٧٢ تملكها الدولة . وفى سنة ١٨٩٧ أكمل إلى بولاوايو (بروديسيا) الخط الذى يتصل عند ڤرايبورج Vryburg بالخطوط الحديدية التابعة لحكومة الاتحاد ، وبذلك ارتبط الأخير بروديسيا ثم بعد ذلك بالكنغو ونياسالاند . ويبلغ طول الخطوط الحديدية التى تديرها حكومة اتحاد جنوب إفريقية ١٣٤٣٥ ميلا (بما فى ذلك ما طوله ١٤٦٣ ميلا فى إفريقية الجنوبية الغربية) . أما الطرق البرية فبلغ طولها ٢٨٠٥٥ ميلا فى ٣١ مارس ١٩٥٨ .

وقدر رأس المال المستثمر حتى ٣١ مارس ١٩٥٨ فى السكك الحديدية والموانى والبواخر بأكثر من ٥٣٨٫٥ مليوناً من الجنيهات ، موزعة كالآتى :

السكك الحديدية	٤٠٠٫٠١٢٫٩٧٩
الموانى	٣٣٫٨٩٥٫٢٥٥
البواخر	٢٧٦٫٤٥٧
المواصلات الجوية	٤٤٫١٥٫١٤٣
المجموع الكلى	٥٣٨٫٥٩٩٫٨٣٤

السكان

طبقاً لآخر إحصاء عام أجرى فى ٨ مايو سنة ١٩٥١ ، كان عدد سكان اتحاد جنوب إفريقية من جميع الأجناس ١٢ر٦٧١ر٤٥٢ نسمة[1] ، وطبقاً لتقدير فى نهاية يونية ١٩٥٩ إرتفع العدد إلى ١٤ر٦٧٣ر٠٠٠[2] موزعون على النحو التالى :

الأجناس	العدد	النسبة إلى المجموع السكلى (٪)
إفريقيون	٩ر٧٥١ر٠٠٠	٦٦ر٤
أوربيون	٣ر٠٦٧ر٠٠٠	٢٠ر٨
ملونون	١ر٤٠٥ر٠٠٠	١٠
أسيويون	٤٥٠ر٠٠٠	٢ر٨

ولم يخل الإتحاد من الظاهرة المألوفة من حيث تدفق أهل الريف على المناطق المدنية ، فطبقاً لإحصاء عام ١٩٥١ المشار إليه كان الأوربيون موزعين بين الحضر والريف بنسبة (٪) ٧٨ر٣٨ ، ٢١ر٦٢ مقابل ٣٥ر٠٢ ، ٦٤ر٩٨ فى عام ١٨٩١ . والجدول التالى يلقى ضوءاً على ذلك الإتجاه :

سنة الإحصاء	النسبة المئوية: سكان الحضر	سكان الريف
١٨٩١	٣٥ر٠٢	٦٤ر٩٨
١٩١١	٥١ر٧٠	٤٨ر٣٠
١٩٢١	٥٥ر٧٨	٤٤ر٢٢
١٩٣١	٦١ر١٥	٣٨ر٧٥
١٩٣٦	٦٧ر٩٤	٣٢ر٠٦
١٩٤٦	٧٥ر٠٠	٢٥ر٠٠
١٩٥١	٧٨ر٣٨	٢١ر٦٢

(١) كانت الكثافة السكانية للميل المربع كالآتى (١٩٥١) :

الإقليم :	الرأس	ناتال	ترنسفال	دولة أورانج الحرة
الأوربيون	٣ر٣٦	٨ر١٧	١٠ر٩١	٤ر٥٧
غير الأوربيين	١٢ر٥٤	٦٣ر٧٦	٣٢ر٦٧	١٥ر٨٢

(٢) تقديرات مكتب الإحصاء .

وحسب تقرير وزارة شئون الوطنيين عام ١٩٥٧ قدر عدد الإفريقيين المقيمين في المعازل القبلية بحوالي ٣٫٦٥١٫٠٠٠ . ويشتغل في مزارع البيض ٢٫١٢٠٫٠٠٠ من الإفريقيين نصفهم تقريباً من النساء . أما المقيمون بالمناطق المدنية فعددهم ٢٫٦٢٢٫٠٠٠ أى حوالى ٢٧٪ من مجموع الإفريقيين في الإتحاد ، وهم موزعون على الحرف والأعمال المختلفة على النحو التالي: ٥٨٢٫٠٠٠ تقريباً في صناعة التعدين، ٣٦٠٫٠٠٠ في الصناعات التحويلية ، ٣٩٠٫٠٠٠ من الخدم ، ١١٠٫٠٠٠ في النقل والمواصلات ، ٢٠٫٠٠٠ في الخدمات العامة ، والباقون يزاولون أعمـــالا متنوعة أخرى .

وتبلغ نسبة الملونين إلى مجموع السكان عشرة في المائة، وحسب التعريف الرسمى يتكونون من الملونين في إقليم الرأس والملاويين والبوشمان والهوتنتوت وجميع الأشخاص الذين من جنس مختلط . والمقصود بالجنس المختلط ذلك الذى يجرى في عروقه دم أوربى ؛ ولما كان عدد البوشمان والهوتنتوت ضئيلا لا يذكر فإن المقصود عادة بالملونين أولئك الذين من أصول مختلفة . ومن هذا العنصر يقيم ١٫٢٤٣٫٠٠٠ أى ٨٨٪ في إقليم الرأس، ١٠٢٫٠٠٠ في ترنسفال والباقون في ناتال وأورنج .

ويتدفق كل عام عدد كبير من الإفريقيين في البلاد المجاورة على اتحاد جنوب إفريقية للعمل ثم يعودون إلى ديارهم ، ويقدر عدد الوافدين والراحلين سنوياً بما يقرب من ٢٧٨٫٠٠٠، ٢٥٥٫٠٠٠ على التوالي. وطبقا للتقديرات بلغ عدد الإفريقيين بالاتحاد من غير أهله ٧٦٧٫٣٧٠ شخصاً في ٣٠ يونية سنة ١٩٥٧ ، أما البلاد التى ينتمون إليها فيوضحها البيان التالى[١] :

(١) Year Book & Guide to Southern Africa (1960), p.117.

البلد	النسب المئوية
باسوتولاند	٣٧
إفريقية الشرقية البرتغالية	٢٦
نياسالاند	١١
روديسيا الجنوبية والشمالية	٩
بشوانا لاند	٨
سوازيلاند	٦
أنجولا والمناطق البرتغالية الأخرى	١ر١
إفريقية الجنوبية الغربية	٠ر٩
بلدان أخرى	١

الأرض والزراعة والإنتاج

أشرنا إلى عدد الإفريقيين الذين يقيمون فى المعازل ، والأخيرة عبارة عن المناطق التى قرر البرلمان أن للإفريقيين وحدهم حق تملك الأرض فيها ، وهى فى الأصل المناطق التى كانت تشغلها القبائل الإفريقية وتناقصت مساحتها تدريجيا نتيجة عمليات الإستيلاء عليها من جانب الإفريقيين . وإزاء عجز المعازل عن استيعاب أهلها تقرر فى عام ١٩٣٦ شراء أراض بحد أقصى قدره ٧ر٢٥ مليون مورجن ، ولكن لم يتم شراء سوى ٠٠٠ر٧٥٠ر٤ مورجن بحث أصبحت المعازل ٩ر١٢ ./ من مساحة الاتحاد الكلية . ولو تم شراء المساحة المقررة لما تعدت نسبة الأراضى الإفريقية ٧ر١٣ ./ أى زيادة قدرها ٨ر٠ ./ فقط .

والفقر يسود المعازل بسبب الأساليب البدائية المستعملة فى الزراعة وقلة المياه والإسراف فى تربية الماشية مما أدى إلى تدمير التربة . والواقع أن المعازل مساحات يخيم عليها الفقر ولاتستطيع أن تشبع حاجة سكانها الحاليين . إنها فى الحقيقة مناطق ريفية منحطة أهم صادراتها قوة العمل التى تتوجه إلى المناجم والمصانع والمزارع حتى

يقتضى الحصول على القدر الكافى من المال الذى يمكنها من أداء الضرائب وإعالة الأسرات فى المنازل »(١) .

أما فى حالة الإفريقيين الذين يشتغلون فى مزارع البيض ، فإن هناك نظامين فى هذا الصدد(٢) :

١ — الأجر النقدى مضافاً إليه مبلغ يؤدى عيناً . ومتوسط الأجر بنوعيه لأسرة من ٥ر٦ فرداً ١٠٧ جنيه فى السنة .

٢ — يتعاقد الإفريقى على العمل لدى المالك الأوربى مقابل السماح له ولأسرته بالعيش فى مزرعته .

ونسبة مساحة الأرض المخصصة للأوربيين ١ر٨٧ فى المائة ، إلا أن نسبة كبيرة ملك لقلة من كبار الإقطاعيين كما يتضح من البيان التالى عن توزيع الأرض طبقاً لآخر إحصاء بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٦ :

مساحة المزرعة بالمورجن(٣)	عـدد المزارع
لغاية ١٠٠ مورجن	٣٤ر٢٠٢
١٠١ — ٥٠٠	٣٢ر٥٠٢
٥٠١ — ١٠٠٠	١٧ر٨٦٥
١٠٠١ — ١٥٠٠	٧ر٧٣٠
١٥٠١ — ٢٠٠٠	٤ر٢٢٩
٢٠٠١ — ٣٠٠٠	٤ر٤٥٧
٣٠٠١ — ٤٠٠٠	٢ر٤٢٤
٤٠٠١ — ٥٠٠٠	١ر٤٥٩
٥٠٠١ — ٧٥٠٠	١ر٨٨٩
٧٥٠١ — ١٠ر٠٠٠	٩٤٧
١٠٠٠١ — ١٥ر٠٠٠	٥٩٤
أكثر من ١٥٠٠٠	٣٦٢
غير مقسمة	٢٨

(١) Marquard (Leo) : The Peoples and Policies of South Africa, p. 33.

(٢) دكتور راشد البراوى : مشكلات القارة الإفريقية ، ص ٩٣ .

(٣) المورجن = ١١٦٥ر٢ فدان .

وفى سنة ١٩٥٦ بلغت مساحة المزارع التى يملكها البيض ٧ر١٠٢ مليون مورجن (= ٧ر٢١٧ مليون فدان) . أما الإنتاج من المحاصيل الرئيسية خلال السنوات الممتدة من أول سبتمبر حتى ٣١ أغسطس فكان كالآتى (بالألف رطل) :

السنوات	القمح	الشعير	القرطم	الحنطة الهندية	البطاطس	السرغون
١٩٥٥ — ٥٦	١ر٧٥٣ر٨٠٠	٤٣ر٥١٢	٨٩ر١٢٣	٧ر٢٧٣ر٤٠٠	٨٩٥ر٠٠٠	٣٧٨ر٥٤٢
١٩٥٦ — ٥٧	١ر٧٠٨ر٨٨١	٣١ر١٢٤	٩٤ر٣٠٥	٨ر٤٦٠ر٠٠٠	٧٦٥ر٤٨٠	٥١٥ر٤٠٠
١٩٥٧ — ٥٨	١ر٦١٧ر٨٩٥	٢٩ر٩٢٥	٨٧ر١٧٦	٨ر٤٦١ر٢٠٠	٥٧١ر٨٤٥	٥٣١ر٢٠٠

وفى السنة الزراعية (١٩٥٦ — ٥٧) أنتج الإفريقيون ٨ر٦٣٣ مليون رطلا من الحنطة الهندية فى مزارع يشغلها البيض ، ٣٥٣ مليوناً فى المازل .

ومن المحاصيل الهامة التى يزرعها الأوربيون الطباق من نوعى الفرجينى والتركى وأعظم مراكز إنتاجه إقليم ناتال . وقد بلغ الإنتاج ٤ر٣٤ مليون رطلا فى السنة ١٩٥٥/٥٦ ، ٧ر٦٦ مليوناً فى السنة ١٩٥٨/٥٦ ، وبلغ الاستهلاك المحلى فى السنة الأخيرة ٧ر٤ مليون رطلا .

والمناطق الرئيسية لزراعة قصب السكر وإنتاج السكر هى الجهات الساحلية فى ناتال وزولولاند . ويلاحظ من البيان التالى عن السنوات الأربع الأخيرة إطراد الزيادة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يستخدم جزء كبير من المحصول للاستهلاك المحلى (الأرقام بالطن) :

السنة	الإنتاج	للسوق المحلية	للتصدير
١٩٥٥ — ٥٦	٩٣٨ر٩٨٠	٦٥٤ر٢٣١	٢٦٥ر٩٩٦
١٩٥٦ — ٥٧	٨٤٨ر٦٤٠	٦٧٢ر٥٢٦	١٨٣ر٦٨١
١٩٥٧ — ٥٨	٩٥٩ر٨٧٢	٧٢٦ر٩٩٧	٢٠٧ر٢٤٠
١٩٥٨ — ٥٩ (تقدير)	١ر١١٨ر٥٠٠	—	—

ومن المحاصيل الهامة والتى يزرعها الأوربيون الموالح والبطاطس والفول السودانى . وفى عام ١٩٥٧ بلغ الإنتاج من تلك المحاصيل الثلاثة (بالأطنان) ٣٤٢ر٠٠٠ ، ٣٤٩ر٠٠٠ ، ١٣٨ر٠٠٠ على التوالى . وتجرى محاولات لزراعة

القطن إلا أنها مازالت محدودة النطاق إلى درجة بعيدة بحيث لم يتجاوز الإنتاج ٧٠٠ طن سنة ١٩٥٧ .

والثروة الحيوانية ذات أهمية كبيرة فى اقتصاديات البلاد ، وبخاصة الماشية والأغنام والخنازير . وقدر عدد رؤوس الماشية فى سنة ١٩٥٦ بنحو ١١٫٨ مليوناً ، ويعنى الأوربيون بتربيتها من أجل اللحم والجلود ، أما الإفريقيون وبخاصة فى المعازل فإن الماشية عندهم من مظاهر المركز الاجتماعى ولذلك لا يستفيدون منها بالقدر الواجب عن طريق ذبحها ومن هنا يتكاثر عددها بصورة تفوق موارد الغذاء اللازمة لها ؛ كما أن المعازل تتعرض لفترات من الجفاف فيقل العشب وتهلك الماشية .

إلا أن أهم عناصر الثروة الحيوانية الأغنام وتتركز تربيتها فى أيدى الأوربيين وهم يتوسعون فى تربيتها وتحسين سلالاتها وتوفير الرعاية الطبية لها بقصد الحصول على محصول جيد من الصوف الذى يستخدم للصناعة المحلية كما يصدر إلى الأسواق الخارجية وبخاصة انجلترا التى تليها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة وبلجيكا واليابان . وتعادل الأغنام من نوع المرينو حوالى ٨٠٪ من مجموع الأغنام فى الاتحاد . وقد بلغ الإنتاج من الصوف ١٤٢ ألفا من الأطنان سنة ١٩٥٨ مقابل ١٠١ ألف سنة ١٩٥٠ أى بزيادة قدرها ٤٠ فى المائة خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٥٨)، كما بلغ عدد الأغنام فى السنة الأخيرة ٣٨ مليون رأساً . والجدول التالى يبين عدد الأغنام وتوزيعها حسب النوع والملكية فى أعوام (١٩٥٤ / ١٩٥٦) :

أغنام من ذوات الصوف

السنة	الأوربيون (بالمليون)	الإفريقيون فى مزارع الأوربيين	الإفريقيون بالمعازل	المجموع الكلى (بالمليون)
١٩٥٤	٢٤٫٤	٢١٧٬١٨٢	٣٬٢٤٣٬٣٥٦	٣٢٫٩
١٩٥٥	٢٩٫٧	١٨٥٬٠٦٢	٣٬٠٦٤٬٧١٦	٣٢٫٩
١٩٥٦	٣٠٫١	٢٢٩٬٧١٦	٣٬١١١٬٦٤٠	٣٣٫٥
		أغنام لا تربى لأصوافها		
١٩٥٤	٣٫٥٨	١٦١٬٠٤٠	٥٣٦٬٩٥١	٤٬٢٧٩٬١٥٩
١٩٥٥	٣٫٤٢	١٥٨٬٤٦٩	٥٣٠٬٥١٢	٤٬١١٣٬١٠٠
١٩٥٦	٣٫٢٦	١٤٠٬٠٠٠	٥٧٢٬٩٠٠	٣٬٩٧٨٬٠٠٠

ويعتبر إتحاد جنوب إفريقية فقيراً من ناحية الغابات ، بل إن المساحة المغطاة بها تناقصت من ٣ر٧ مليون هكتار (١٩٤٥ / ٤٨) إلى مليون واحد تقريباً (١٩٥٥ / ٥٦) أى بنسبة ضخمة تعادل ٧٣ فى المائة . وتنقسم الغابات إلى الأنواع الآتية :

١ — الغابات التى تتخلل مناطق الأعشاب القصيرة على طول الساحل الشرقى وتوجد هنا أشجار نخيل ومنجروف .

٢ — غابات السافانا وتتوافر فى مساحات كبيرة بمناطق عدة .

٣ — غابات تستغل من أجل أخشابها لأغراض البناء والصناعة ، ونجدها على السفوح الجبلية المواجهة للبحر .

ويعتبر الاتحاد من أكبر مصدرى كتل الخشب بسبب تقدم هذه الصناعة . وبعد أن كان يستورد خشب اللب منذ سنوات قلائل أصبح ينتجه ويصدره كذلك .

وتمثل صناعة صيد الأسماك عنصراً هاماً من عناصر الإقتصاد القومى . وتأتى معظم الكميات من مناطق المياه الباردة بالمحيط الأطلسى على طول الساحل الغربى لكل من اتحاد جنوب إفريقية وإفريقية الجنوبية الغربية . وقامت على الصيد صناعات عدة مثل استخراج زيت السمك ونوع من الكسب يستخدم غذاء للماشية والخنازير والدجاج ويبلغ الإنتاج من هذه المادة حوالى مائة ألف طن فى السنة . وقدرت كمية الأسماك التى جرى صيدها فى عام ١٩٥٨ بحوالى ٧٠٠ر٠٠٠ طن . ومن العقبات التى ما تزال تحول دون التوسع فى صيد الأسماك أن المناطق الواقعة وراء السواحل المشار إليها صحراوية ولا يتوافر فيها الماء العذب .

الإنتاج من المعادن

يقدرون أن الإنتاج من المعادن فى اتحاد جنوب إفريقية بلغت قيمته منذ بدأ تسجيل الإحصائيات حتى عام ١٩٥٢ حوالى ٣٧٢٨ مليونا من الجنيهات الإسترلينية ، ومن ذلك المبلغ الهائل كانت قيمة الذهب ٣٢٧٩ مليوناً ، والماس ٣١٤ر٦ مليونا .

والواقع أن المعادن ، من نفيسة وصناعية ، من العناصر الرئيسية فى اقتصاد الاتحاد كما تشهد بذلك الحقائق التالية :

(أولا) فى ٣١ مارس ١٩٥٩ بلغ عدد العاملين فى التعدين والمحاجر (من الذكور والإناث من مختلف الأجناس) ٥٩٠ر٣٨٩ شخصاً ، وهذا العدد يربو على عشر مجموع الأفراد الذين يزاولون مختلف ألوان النشاط الاقتصادى فى البلاد .

(ثانياً) تمثل صادرات المعادن أكثر من نصف مجموع الصادرات الكلية فى البلاد كما يتضح من البيان التالى (وإن بلغت النسبة قبل الحرب العالمية الثانية رقماً أعلى بكثير) :

النسبة المئوية لمجموعات الصادرات

فى اتحاد جنوب إفريقية

السنة	المنتجات النباتية والحيوانية	الذهب	المعادن الأخرى	السلع المصنوعة
١٩٣٦ — ٣٧	٢٠ر١	٦٩ر٧	٧	٣ر٢
١٩٥٢ — ٥٣	٢٣ر٤	٣١ر٩	٣٣ر٨	٢٠ر٩
١٩٥٣ — ٥٤	٢٦ر٨	٣٣ر٢	٢٠ر٤	١٩ر٥
١٩٥٤ — ٥٥	٢٥ر٢	٣٥ر١	٢٠ر٣	١٩ر٤
١٩٥٥ — ٥٦	٢٣ر٨	٣٥ر٤	٢٢ر٦	١٩
١٩٥٦ — ٥٧	٢٤ر٧	٣٣ر٤	٢٤	١٨

وإذا كانت قد هبطت من ٧٦ر٧٪ (١٩٣٦/٣٧)إلى ما دون ذلك فى السنوات التالية للحرب ، إلا أنها بارزة الأثر فقد كانت فى سنة ١٩٥٦/٥٧ تعادل ٥٧ر٤٪ مقابل ٢٤ر٧ ، ١٨٪ من المنتجات النباتية والحيـــوانية والسلع المصنوعة على التوالى[1] .

(ثالثا) كان الإنتاج المعدنى فى سنة ١٩٥٦ يمثل ١٣ر٤ ٪ من القيمة الإجمالية للمنتج القومى :

(رابعاً) وصناعة التعدين مورد مالى لا يستهان به للخزانة ، فقد حصلت الحكومة فى السنة المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٥٧ على ٢٨ر٧ مليون جنيه أى ما يقرب من عشر الإيرادات الكلية (على صورة رسوم إصدار الرخص وضريبة الدخل وأرباح الأسهم التى تملكها الخ) .

(١) فى عام ١٩٥٨ كانت قيمة الإنتاج من المعادن ٣٥٦ مليونا من الجنيهات .

ويشغل إتحاد جنوب إفريقية مركزاً ممتازاً بالنسبة إلى بقية بلدان القارة فى الثروة المعدنية ، إذ يكاد يحتكر إنتاج الماجنيزيت ، والڤاناديوم (بإفريقية الجنوبية الغربية) والذهب ، والفحم ، والأنتيمون antimony . وكذلك يعتبر الأول فى إنتاج الكروميت ، والثانى فى الحديد (بعد ليبيريا) والثالث فى الماس (بعد الكنغو وغانة) . ولا تقف الأهمية عند حد الإنتاج وإنما تتعداه إلى ضخامة الإحتياطيات من بعض المعادن مما سنشير إليه فيما بعد والجدول التالى يبين الإنتاج من المعادن الرئيسية (بالألف طن ما لم يذكر خلاف ذلك) فى عام ١٩٥٨ : —

المعدن	اتحاد جنوب إفريقية	الإنتاج الإفريقى
الأنتيمون	٧٢٣٦	٨٥٧٣
الكروميت	٢٧٩	٥٨٢
الحديد	١٤١٦	٦٤٩٧
الماجنيزيت (١٩٥٧)	٧٣	٧٣
المنجنيز	٢٥٣	١٠٨٧
الأسبستوس	١٥٩	٢٩٧
الڤاناديوم	٤٨٤	٤٨٤
الفحم	٣٧٠٨٥	٤٢٣٢٤
الذهب (بالكيلو جرام)	٤٥٩٫١٧٧	٦٠٦٫٦٨٠
الماس (بالألف قيراط)	٢٧٠٢	٢٦٣٢٩

المعادن النفيسة

زاد انتاج الذهب من ٣٦٢٫٧٨٢ كيلو جراما فى عام ١٩٥٠ إلى ٥٤٩٫١٧٧ كيلو جراما فى عام ١٩٥٨ أى بنسبة ٥٠ فى المائة(١) . وترجع الزيادة إلى أسباب عدة منها :

١ — ظلت صناعة الذهب حتى سنة ١٩٤٨ متركزة فى منطقة وتڤوترزاند Witwatersrand بالترنسڤال ، ولكن ما لبثوا أن اكتشفوا مناجم جديدة غنية فى جنوبى الإقليم وغربيه .

(١) يعادل ٥٨٫٥ ٪ من الإنتاج العالمى .

٢ — كشف مناجم هامة فى دولة أورنج الحرة ، ثم استغلالها بفضل رأس المال الأجنبى وبعضه على صورة القرض .

٣ — زاد عدد المناجم المنتجة لمعدن اليورانيوم وهو انتاج فرعى لصناعة تعدين الذهب وهذا بدوره أدى إلى زيادة الإنتاج من الذهب .

ويقدر أن قيمة الاحتياطى من الذهب فى الاتحاد ٦٦٣٦ مليون جنيها (بالأسعار السائدة) ، وهذا الاحتياطى يكفى لفترة تتراوح بين ٣٠ ، ٣٥ عاما ، ويمكن أن تزيد عن ذلك إذا أمكن الحفر إلى عمق يصل إلى ١٣٫٠٠٠ قدم .

وزاد الإنتاج من الماس بنسبة ٥٠٪ (١٩٥٠ — ١٩٥٨) ، وبلغ مقدار المصدر ٢٫٣٨٣٫٥٤١ قيراطاً سنة ١٩٥٨ قيمتها ١١٫٨ مليون جنيه وتقدمت صناعة قطع الماس وصقله حيث توجد بالبلاد الآن ٥٨ منشأة لهذا الغرض . وزاد إنتاج الفضة من ٣٥ إلى ٥٦ طناً فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ أى بنسبة ٦٠٪ .

المعادن الأخرى

وتضاعف الإنتاج من الحديد خلال الفترة ذاتها ، وتقدر الاحتياطيات بأكثر من ٢٠٠٠ مليون طن وإن كانت نسبة المعدن فى الخام قليلة من الشطر الأكبر من هذا المقدار الضخم . ونظراً لوجود الفحم والمنجنيز والكروم على مقربة بعضها من بعض فإن هذا الأمر يعتبر من العوامل التى أدت إلى قيام صناعة الحديد والصلب واطراد تقدمها فى السنوات الأخيرة . ومن المعادن الهامة الأخرى الأسبستوس والماجنيزيت والكروميت .

وبدأ إنتاج اليورانيوم فى أواخر عام ١٩٥٢ ، والدولة صاحبة الحق فى انتاج هذا المعدن ومعالجته والتصرف فيه فضلا عن انتاج الطاقة الذرية . الا أنه بمقتضى واتفاق بين وزارة المناجم وصناعة استخراج الذهب اضطلعت الأخيرة بإنتاج اليورانيوم. تم تمويل عملية اقامة مصانع انتاج اليورانيوم عن طريق المصادر البريطانية والأمريكية، ويجرى سداد القروض من ثمن بيع المعدن إلى الولايات المتحدة وبريطانيا . وقدارتفعت قيمة صادرات المواد المنتجة للطاقة الذرية من ١٤٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٤ إلى ٥٣٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥٨ .

ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية أعظم منتج فى القارة للفحم ، ويقدر الاحتياطى بحوالى

٧٥ بليوناً من الأطيان منها ٧٠ بليوناً فى الترنسفال وحدها ، وهذا المقدار يكفى احتياجات البلاد عدة مئات من السنين حتى مع ازدياد الإنتاج عن المعدل الحالى . ويعتبر انتاج الفحم فى الاتحاد رخيصاً إلى حد بعيد بالقياس الى البلاد الأخرى فيبلغ بالنسبة إلى الطن ١٠، شلنات ١١ بنسا مقابل ٥٥ شلنا وثلاثة بنسات فى انجلترا ، ٤٣ شلنا فى الولايات المتحدة ، بل إنه أقل منه بكثير فى الهند حيث يبلغ ٢١ شلنا، ١٠ بنسات .

وفيما بين ١٩٣٨ ، ١٩٤٨/١٩٥٠ (المتوسط السنوى) زادت صادرات البلاد من الفحم ثلاث مرات ، إلا أنها أخذت تتناقص بعد سنة ١٩٥٠ بشدة من ٢٫٩٤٦٫٠٠٠ طن (١٩٤٨ — ٥٠) إلى ٦٤٣٫٠٠٠ طن (١٩٥٥ — ٥٧) ، ويعلل هذا النقص بازدياد الطلب المحلى ، وضعف وسائل النقل ، وارتفاع أجرة النقل من المناجم إلى موانى التصدير وهى مسافة تبلغ حوالى ٤٠٠ ميل .

الصناعة

يعتبر اتحاد جنوب إفريقية أكبر بلد صناعى فى القارة الإفريقية . فطبقاً للإحصاء الشامل (١٩٥٣/٥٤) بلغت قيمة الانتاج الصناعى الصافية ٤٦٨٫٨ مليون جنيه مقابل ٨٢٫٠ فى مصر (١٩٥٤) ، ٢٦٫١ فى روديسيا الجنوبية (١٩٥٣) . ومن نواحى التقدم الواضحة صناعة سلع مثل الآلات والمعدات والأدوات الهندسية وغيرها مما يقترن عادة بارتقاء مرحلة التطور الصناعى .

ويرجع تقدم الصناعة فى الإتحاد إلى أسباب عدة نذكر منها :

١ — وفرة الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية التى تصلح أساساً لقيام عدد من الصناعات ، ومن ذلك الفواكه وبخاصة الكروم والماشية والصوف والأسماك والحديد والمنجنيز والكروم والأسبستوس ومواد البناء .

٢ — توافر القوة المحركة مثل الفحم (وقد سبق الحديث عنه) والكهرباء . ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية أكبر منتج للكهرباء فى إفريقية حيث بلغ الانتاج منها فى عام ١٩٥٧ حوالى ثلثيه بالقارة كلها .

٣ — استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبخاصة بعد الحرب الأخيرة ، سواء على صورة استثمارات مباشرة أو قروض للشركات والمؤسسات الصناعية .

٤ — ترتب على ظروف الحرب العالمية تعذر الاستيراد واضطرت البلاد إلى انتاج كثير من السلع المصنوعة لمحاولة سد مطالب الاستهلاك المحلى .

٥ — اضطلاع الدولة بدور طيب فى دفع عجلة التصنيع ، ولقد قدر أنه فيما بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ كان ثلث الاستثمارات فى الصناعة من الأموال العامة . ومن أكبر المشروعات التى تملكها الدولة فى هذا القطاع الهام من الاقتصاد القومى مصانع الحديد الغفل والصلب وسماد الفوسفات والمبيدات الحشرية واستخراج البترول من الفحم .

وثمة مظاهر عدة تقيم الدليل على سرعة التطور الصناعى وبخاصة بعد الحرب الأخيرة بحيث أصبحت الصناعة من عناصر الاقتصاد القومى الأساسية :

(أولا) ازدياد عدد المنشئات الصناعية والعاملين فى الصناعة وارتفاع قيمة الإنتاج الصناعى كما يستدل على ذلك من البيان التالى :

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين فيها (بالألف)	قيمة الإنتاج (بملايين الجنيهات) الإجمالية	الصافية
١٩٣٦ — ٣٧	٨٧١٣	٢٦٩	١٤٥ر٣	٦٥ر٣
١٩٤٧ — ٤٨	١١٧٣٤	٥٠٦	٥٠٨ر٥	٢٢١ر٨
١٩٥١ — ٥٢	١٣٣٠٥	٦٥٢	٩٦٦ر٥	٣٨٣ر٦
١٩٥٢ — ٥٣	١٣٧٠٠	٦٧٥	١٠٢٧ر٦	٤٢٤ر٣
١٩٥٣ — ٥٤	١٤٢٥٧	٧٠٤	١٠٨٤ر٨	٤٦٨ر٨

ولو اعتبرنا الرقم القياسى لإنتاج الصناعات التحويلية ١٠٠ فى عام ١٩٥٣ فإن الرقم زاد من ٦١ سنة ١٩٤٨ إلى ١١٨ سنة ١٩٥٧ أى بنسبة ٩٣٪ . وإذا بدت هذه النسبة أقل منها فى حالة بلاد مثل مصر والكنغو خلال الفترة ذاتها فيجب أن نأخذ

فى الاعتبار أن الصناعة فى الاتحاد كانت أقدم عهداً وأوسع نطاقاً وأرسخ قدماً فى السنوات السابقة على الفترة المشار إليها .

(ثانياً) خروج المنتجات الصناعية من نطاق الاستهلاك المحلى إلى الأسواق الخارجية الأمر الذى يتيح مجالا أوفر للتقدم الصناعى . فبعد أن كانت الصادرات من السلع المصنوعة لا تتجاوز ٣ر٢ ٪ من الصادرات الكلية قبيل الحرب العالمية الثانية أصبحت تمثل ١٨ ٪ منها فى سنة ١٩٥٦ / ٥٧ ، وهى زيادة كبيرة .

صادرات اتحاد جنوب إفريقية

من السلع المصنوعة

السنة	القيمة بملايين الجنيهات	النسبة إلى مجموع الصادرات (٪)
٩٣٦/٣٧	٣٫٨	٣ر٢
١٩٥٢/٥٣	٩٢ر٤	٢٠ر٩
١٩٥٣/٥٤	٨٩ر١	١٩ر٥
١٩٥٤/٥٥	٩٢ر١	١٩ر٤
١٩٥٥/٥٦	١٠١ر٧	١٩
١٩٥٦/٥٧	١٠٧ر٥	١٨

(ثالثاً) التوسع فى إنتاج القوة الكهربائية فقد زاد من ٩٢٥٩ مليون كيلوات ساعة سنة ١٩٤٨ إلى ١٨٩٤٧ مليوناً فى عام ١٩٥٧ أى بنسبة ١٠٥ ٪ .

(رابعاً) قيام عدد من الصناعات مثل عمل الآلات ، والمعدات والأدوات الهندسية ، واستغلال المخلفات لإنتاج طائفة من المواد الكيماوية وغيرها ، وهذه جميعاً مما يقترن فى العادة بارتقاء درجة التطور الصناعى ، كما هو الشأن فى البلدان الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

(خامساً) التوسع فى إنتاج عدد من المعادن التى تستخدم للأغراض الصناعية مثل القصدير والتنجستن والكروم والماجنيزيت والحديد والنحاس والكروميت .

الإنتاج من المعادن الصناعية الرئيسية (بالألف طن)

	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨
الأنتيمون	٨٣١١	٧٢١٢	٨٦٣٩	١٤١٠٧	٧٢٢٦
الكروميت	٢٢٥	٢٦١	٢٨٥	٢٧٨	٢٧٩
النحاس	٣٣	٣٤	٤١	٤٦	٤٩
الحديد	٧١٧	١٠٨٦	١١٨٦	١٣١٠	١٤١٦
الماجنيزيت	٩٢	٢٤	٢٤	٣٠	٧٣
الأسبستوس	٧٩	١٢١	٩٩	١٢٤	١٠٩

أهم الصناعات :

ويمكن تقسيم الصناعات فى الاتحاد إلى الأقسام الرئيسية الآتية :

(أولا) الصناعات الغذائية وتشمل السكر من القصب والنبيذ والبيرة والفواكه المحفوظة والأسماك المحفوظة . وقد زاد الانتاج من السكر والنبيذ والبيرة بنسبة ١٠٠٪ فى السنوات العشر الأخيرة .

(ثانياً) مواد البناء نظراً لتوافر الخامات اللازمة لها وبسبب التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وعلى رأس هذه المجموعة الأسمنت وقد زاد إنتاجه من ٨٧٨ ألف طناً سنة ١٩٣٨ إلى ١٫٣٠٨٫٠٠٠ طن سنة ١٩٤٨ ثم إلى أكثر من مليونى ونصف مليون طن سنة ١٩٥٧ ، فكأن الزيادة فيما بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٥٧ تجاوزت ٢٠٠٪ .

(ثالثاً) وكان الاتحاد الدولة الإفريقية الوحيدة ذات الأهمية التى تنتج الحديد والصلب الخام . ويرجع تاريخ هذه الصناعة إلى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين حين أنشأ البرلمان فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٨ الشركة الصناعية للحديد والصلب بجنوب إفريقية The South African Iron and Steel Industrial Corporation Limited (ويرمز لها باسم إسكور Iscor) وبدأ الانتاج فى عام ١٩٣٤ . وتملك الهيئة مصنعين منفصلين ومتكاملين تماما أحدهما إلى الغرب من بريتوريا والآخر شمالى Vanderbijl Park . ومن أسباب نشاط هذه الصناعة وفرة خام الحديد ، كما أنه يوجد قريباً من مناجم الفحم والكروم والمنجنيز . ويبلغ

الانتاج الآن من الحديد الغفل والكتل الحديدية ضعفه فى سنة ١٩٤٨ وثلاثة أمثاله فى الصلب . وأنتجت إسكور سنة ١٩٥٨ ما مقداره ١٫٦٤٧٫٠٠٠ طن من كتل الصلب . ولا شك أن تقدم صناعة الحديد والصلب من الأسس التى قامت عليها صناعة الآلات والمعدات والأدوات الهندسية مما يتميز به الانتاج ، وهناك يعملون على الاستفادة من المخلفات فقامت صناعات النشادر والبنزول والنفتالين والقار وزيوت الإضاءة وغيرها .

(رابعاً) المواد الكيماوية كالعقاقير الطبية والأسمدة ، وكانت هذه الصناعة تمثل ما بين ٧ ، ٨٪ من القيمة الإجمالية للانتاج الصناعى خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٥٤)

(خامساً) وفى سنة ١٩٣٥ بدأت صناعة الإطارات وبذلك كان الاتحاد أسبق الدول الإفريقية فى هذا المجال ، إلا أنه يلاحظ أن البلاد تستورد من الخارج حاجتها من المطاط الخام .

ومن الصناعات ذات الأهمية أيضاً عمل السجاير والأثاث ونشر الخشب ،

التجارة الخارجية

يلاحظ على التجارة الخارجية لاتحاد جنوب إفريقية :

١ — الزيادة المطردة فى حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ، وهذا راجع إلى نشاط عمليات الإنشاء المختلفة . إلا أن الميزان التجارى ظل يعانى العجز بسبب زيادة قيمة الواردات على الصادرات كما يتضح من البيان التالى (بالألف جنيه) :

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٣٠ — ٣٩ (المتوسط السنوى)	١٧٫٤٨٥	٢٩٫٠٨٦
١٩٤٠ — ٤٩ (« «)	١٨٤٫٩٥١	٨١٫٦٨٥
١٩٥٠ — ٥٤ (« «)	٤١٣٫٠٢٠	٢٨٠٫٦٦١
١٩٥٦	٤٨١٫٠١٥	٣٣١٫٥٨٦
١٩٥٧	٤٩٢٫٩٢٧	٣٧٠٫٠٦٨
١٩٥٨	٥٥٦٫٦٤٥	٣٩٠٫٤٩١

٢ — لعل اتحاد جنوب إفريقية البلد الإفريقي الوحيد الذى تشتمل صادراته على الصناعات الاستخراجية والتحويلية وذلك أنه نظراً لازدياد أهمية قطاع الصناعة أصبحت السلع المصنوعة تمثل نصيباً يزداد باطراد فى تجارة البلاد . وبعد أن كان الذهب عنصراً كبير الأهمية فى الصادرات أخذت هذه الأهمية تتناقص حتى قبل الحرب العالمية الأخيرة فهبطت نسبته من الصادرات الكلية من ٦٩ر٧ ٪ (١٩٣٦/٣٧) إلى ٣٣ر٣ ٪ (١٩٥٦/٥٧) .

وبازدياد أهمية الصادرات من السلع المصنوعة بعد الحرب العالمية الثانية حدث تعديل فى التجارة مع الأسواق المختلفة فتناقصت الصادرات إلى أوربا الغربية بينما زادت إلى البلدان المجاورة مثل اتحاد روديسيا ونياسالاند ، كما يتضح من البيان التالى عن صادرات الاتحاد (فيما عدا الذهب) إلى الأسواق الرئيسية (النسب المئوية) :

السنة	أوربا الغربية	الولايات المتحدة	بلاد أخرى فى جنوب القارة	بقية العالم
١٩٣٦	٧٩ر٦	٢ر٨	٥ر٢	١٢ر٤
١٩٣٨	٧٧	٢ر٧	٩ر١	١١ر٢
١٩٥٧	٥٠ر٦	٦ر٤	١٨ر٨	٢٤ر٢

٣ — مازالت المملكة المتحدة تشغل المحل الأول إذ يستورد منها الاتحاد ثلث حاجته من السلع . وفى الوقت نفسه أخذت تتزايد الصادرات إلى دول التعاون الاقتصادى الأوربى ودول الكتلة الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفيتى بسبب توسعه فى شراء الصوف من الاتحاد .

٤ — بخلاف أغلب البلدان الإفريقية الأخرى فإن تجارة الاتحاد مع بلاد القارة تمثل نسبة طيبة من تجارته الخارجية إذ بلغت خلال الفترة (١٥٠ — ٥٧) ١٤ر٤ ٪ من مجموع التجارة مع بلاد العالم ، وترتفع النسبة فى حالة الصادرات إلى ٢٢ر٦ ٪

٥ — يلاحظ على الواردات تناقص الأهمية النسبية للمنسوجات والملابس ، وازديادها فى حالة المعادن والمصنوعات . وكانت الزيادة فى الفئة الأخيرة بارزة بعد عام ١٩٥٦ ، وأصبحت تمثل ٤٥ر٤ فى المائة من الواردات مقابل ٣٣ فى سنة ١٩٥٠. وكذلك حدثت زيادة فى واردات البلاد من العقاقير والمواد الكيماوية والأسمدة . أما الواردات من الغذاء والمشروبات والطباق فنسبة ضئيلة وتتناقص باطراد .

واردات اتحاد جنوب إفريقية (١٩٥٠ — ١٩٥٧)

« النسبة المئوية لفئاتها الرئيسية »

	١٦٥٠	١٩٥٣	١٦٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
منتجات زراعية وحيوانية ورعوية	١ر٤	١ر٧	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٩
غذاء ومشروبات وطباق	٦ر٩	٦ر٨	٥ر٨	٥ر٤	٥ر٤	٤ر١
ألياف وغزل ومنسوجات وملابس	٢٢ر١	١٩ر٩	٢٢ر٢	١٨ر٥	١٧ر٢	١٧ر٦
معادن ومصنوعات معدنية	٣٢ر٦	٣٤ر٩	٣٣ر٥	٣٧ر٥	٤٣ر٨	٤٥ر٤
معادن وأدوات من الفخار والزجاج	٣ر٩	٤	٣ر٦	٣ر٤	٣ر٤	٣ر٤
زيوت معدنية ونباتية ، شحوم وبويات	١٠ر٩	٩ر٣	٩ر٩	٩ر٨	١٠ر٤	١٠ر١
عقاقير ومواد كيماوية وأسمدة	٣ر١	٢ر٩	٣ر٧	٤ر٣	٤ر١	٤
واردات أخرى	١٦	٢٠ر٣	٢٠ر٤	٢٠ر٣	١٤ر٧	١٤ر٦

٦ — واعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٤٩ لم يعد مصرحاً باستيراد أية سلع إلا بعد الحصول على ترخيص من « إدارة الواردات والصادرات » ، وقد عمدت الحكومة بعد ذلك ، وحسب الظروف ، إلى تخفيف القيود المفروضة على الإستيراد، وصارت هناك « قائمة » بالسلع التى يجوز استيرادها بدون ترخيص ؛ وتتضمن هذه القائمة معظم أنواع المنسوجات والشاى والبن وبعض الأنواع من الأدوات الكتابية والكتب ، وكذلك ألغيت القيود على الخشب ومنتجات الصلب المشغول . وقيود الإستيراد المشار إليها لاتطبق على بضائع الترانسيت عبر أراضى الإتحاد ، وكذلك البضائع المستوردة من اتحاد روديسيا ونياسالاند ومحميات باسوتولاند وبشوانالاند وسوازيلاند ، بشرط أن تكون من إنتاج أو صناعة البلدان المشار إليها .

جدول يبين اتجاه التجارة الخارجية

(بالألف جنيه)

	١٩٥٧ واردات	١٩٥٧ صادرات	١٩٥٨ واردات	١٩٥٨ صادرات
الكومنولث (المجموع الكلى)[1]	٢٤٨ر٤٠٤	٢٢١ر٨٥٤	٢٥٢ر٨٦٧	٢٠٢ر٤٠٣
عدن	٣ر٧١٨	١٠١	٢ر٢٩١	٢٣٣
أستراليا	٣ر٠٨٨	٣ر٤٧٨	٣ر٤٠٣	٣ر٦٠٠
كندا	١٦ر٩٠٩	٢ر٣٨٤	١٨ر١٥٠	٣ر٦٢٣
سيلان	٦ر٤١٥	٣٠٨	٧ر٠٢٣	٤٠٦
غانة	٢ر٢٥١	٢ر١٨٧	١ر٠١٢	١ر٥٢٩
هونج كونج	٢ر٩٦٦	٣ر٠٨٣	٢ر٠٢٣	١ر٥٥٨
الهند	٧٤١	٣٧٠	٦٦٣	٢٣
كينيا	١ر٢٣٥	٣ر١٥٣	١ر١٠٤	٣ر٠٥٦
الملايو	٦ر٧٠٠	٢ر٥٨٩	٤ر٩٧٧	٢ر٢٧٣
موريشس	—	١ر١٨٢	—	١ر١٢٤
نيوزيلند	٢٩٨	١ر١٨٨	٧٥٠	١ر١٥٣
باكستان	٥ر٩٠٨	١٣٤	٥ر٢٥٠	١٢٧
اتحاد روديسيا ونيسالاند	١٣ر٦٢١	٦٧ر٤١٧	١٢ر٤١٥	٥٦ر٨٠٧
تنجانيقا	١ر٣٤٢	١ر١٣٦	١ر٦٠٢	٩٧٣
أوغنده	١ر١٦٥	٥٢٩	١ر٠٥٣	٦٩٠
المملكة المتحدة	١٧٩ر٧٨٦	١٣١ر٠٤٣	١٨٧ر٥٣٥	١٢٢ر٤٢٤

(١) تشمل هنا البلاد غير المستقلة كالمستعمرات والمحميات .

البلدان الأجنبية (المجموع الكلى)	٣٠٢ر٠٠٢	٢١٥ر٩٤٤	٣٠٣ر٥٤٩	١٨٠ر١٠٦
شبه الجزيرة العربية	٢ر٨١٤	٣٠	٤ر٧٥٣	٤١
النمسا	٢ر٩١٥	٢١٢	٣ر٢٠٠	٥٠٢
البحرين	٧ر٥٧٨	٤	٣ر٤٧٥	٨
الكنغو	٩ر٦٤٥	٤ر١٠٧	٩ر٥٩٧	٢ر٧٢٨
بلجيكا	١٢ر٢٠٣	١٨ر٩٠٨	١٢ر٠٢٧	١٣ر٣٤١
البرازيل	٢ر١٩٤	٣١٨	٢ر٠٤٠	١٦٥
تشيكوسلوفاكيا	١ر٩٢٣	٧٦	١ر٥١٥	٣٢
الدنمرك	١ر٤٠٠	٦٥١	١ر٨٨٧	٥١٠
فنلنده	٢ر٢٧٠	٥٤٧	٢ر ٤٠	٥٠٣
فرنسا	١٠ر٠٢٨	١٥ر٢٨٣	١٠ر ٦٣	١١ر١٦١
ألمانيا	٤٤ر٣١٥	٢٠ر٠٧٨	٥٨ر٧١٣	١٤ر١٨٠
إندونيسيا	١ر٠٧٥	٣٩٨	٧٦٢	٦٧
إيران	١٩ر٧٣٧	٩١	٢٢ر٦١٥	٢٢٥
إسرائيل	٢٢٧	١ر٠٠٢	٣ ٧	١ر٥٠٠
إيطاليا	١٠ر٦٩٧	١٧ر١٨٧	١١ر٦٢٧	١٤ر٨٠٦
اليابان	١٧ر٦٩٠	٩ر١١٩	١٤ر١١٥	٤ر٨٧٣
الأراضى الواطئة	١١ر٠٦٠	١١ر٥٨٧	١١ر١٨١	٧ر٩٥٠
النرويج	٣ر٢٢٩	٩٢٥	٢ر٠٠٥	٩٢٧
البرتغال	١ر٠٠٤	١ر٤٥٠	٩١٣	١ر٥٢٦
إفريقية الشرقية البرتغالية	٢ر٧١٢	٦ر٤٧٦	٢ر ٤٢	٦ر٨٠٢
أسبانيا	٤٤٩	٩٣٣	٣٠٧	٩٢٣
السويد	١٠ر٢٤١	٢ر٠٥٧	١٠ر٢٥٠	٢ر٠١٦
سويسرا	٥ر٩٩٠	١ر٣٠٧	٧ر٣٤٠	٦٦٠
الجمهورية العربية المتحدة	١ر١٧٧	٧٢٢	٨٢٩	١ر٢٧٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٧ر٥٦٠	٣٠ر٣٦٨	٤٧ر٢١٧	٢٨ر١٥٦
الاتحاد السوفيتى	١٩٢	٧ر٠٩٨	١٠٥	١ر٨٠٦
جميع البلدان (المجموع الكلى)	٥٥٠ر٥٧٣ (١)	٤٣٧ر٧٦٨ (٢)	٥٥٦ر٦٤٥	٣٨٢ر٥٠٦

(١) الواردات تشمل مخازن الحكومة .
(٢) الصادرات تتضمن السلع التى يعاد تصديرها ، ولكن يستبعد منها العملة الذهبية .

إفريقية الجنوبية الغربية

يحد إقليم إفريقية الجنوبية الغربية من الشمال بأنجولا ، ومن الشرق بمحمية بشوانالاند ، ويقع إلى الجنوب والشرق منه إتحاد جنوب إفريقية ، أما من ناحية الغرب فإنه يطل على المحيط الأطلسي بشاطىء يمتد ألف ميل تقريبا . وتبلغ المساحة الكلية (بما فى ذلك كبريڤى زيفل Caprivi Zipfel) ٣١٧٫٨٨٧ ميلا مربعا ، أما ولفس باى Walvis Bay وهو جزء لا يتجزأ من مقاطعة رأس الرجاء الصالح، فمساحته ٣٧٤ ميلا مربعا . ويقدر عدد السكان بما يقرب من ٦٠٫٠٠٠ من الأوربيين ، وحوالى ٤٢٠٫٠٠٠ من الإفريقيين والملونين . ويتكون الإفريقيون من جماعات عدة مثل البوشمن والهوتنتوت والهيريرو والبرجداميرو والأوڤامبو Ovamboes ، والأخيرون المصدر الرئيسى للقوة العاملة فى البلاد . وطبقا لقانون الإدارة الوطنية لعام ١٩٢٢ كانت مساحة المعازل المخصصة للإفريقيين ٢٠٫٥ مليون هكتاراً ، مقابل ١٣٥٦٣٠٠٫٠٠ هكتار للملونين .

ويمكن الوصول إلى إفريقية الجنوبية الغربية إما بحراً عن طريق ميناء ولفس باى ، أو بالسكة الحديدية البالغ طولها ١٣٨٣ ميلا من مدينة الرأس ، أو بواسطة الجو من مدينة الرأس وجوهانسبرج وكمبرلى وبلومفنتين وكلها من مدن إتحاد جنوب إفريقية .

ويتكون الإقليم من هضبة كبيرة (هى جزء من هضبة إفريقية الجنوبية) ، متوسط ارتفاعها ٣٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وتهبط تدريجيا من حوالى ٢٥٠٠ قدم فى الجنوب إلى حوالى ٤٠٠٠ قدم فى الشمال . والأنهار الدائمة الجريان هى أورنج فى الجنوب ، وأوكاڤنجو وكونين Kunene فى الشمال ، وزمبيزى وتشوب وكواندو فى كبريڤى زيفل ، وأهم نهر يقع كلية فى الإقليم نهر فش Fish River . وهو يجرى بوجه عام من الشمال إلى الجنوب ، ويبلغ طوله من المصب حتى التقائه بنهر أورنج أكثر من ٤٠٠ ميل . وبالرغم من أنه غير دائم الجريان فإنه يجلب مقادير ضخمة من مياه الفيضان خلال الفصول المطيرة . وفى الغرب تنصرف الأنهار فى اتجاه المحيط الأطلسى ونادراً ما تصل إلى البحر ، باستثناء نهرى أورنج وكونين . أما فى الشرق فإن معظم الأنهار تنتهى فى رمال صحراء كلهارى .

والأمطار قليلة وتسقط أساسا بين شهرى أكتوبر وأبريل ونادراً ما تسقط فى فصل الشتاء . ويتراوح المتوسط السنوى بين ٢٢ بوصة فى الشمال ، ١٢ بوصة فى الوسط ، ٦ بوصات فى الجنوب . أما بالمناطق الساحلية فلا يزيد المتوسط عن بوصة واحدة ويندر فيها النبات أو يكاد ينعدم وتعرف باسم صحراء ناميب Namib Desert وتتعرض البلاد أحيانا لفترات من الجفاف الشديد .

والزراعة قليلة بسبب قلة الأمطار ، وقد تقرر فى عام ١٩٥٨ تنفيذ مشروع للرى ويقضى بإنشاء سد على نهر فش (على بعد ١٣٠ ميلا من منبعه) لتوفير الماء الذى يكفى لزراعة ٢٥٠٠ هكتار . كما تستخدم مياه الآبار الإرتوازية للرى على نطاق صغير فى بعض الجهات .

أما مصادر الإنتاج والثروة فأهمها :

١ — تربية الماشية والأغنام ، ويبلغ عدد رؤوس الماشية ٢٫٢٤٨٫٨٣٨ والأغنام ٤٫٠٦٤٫٧٩٢ فى عام ١٩٥٨ . وقد أدخل الألمان تربية أغنام كارا كول وهى نوع يصلح للمناطق الجافة . وتصدر إفريقية الجنوبية الغربية أعداداً ضخمة من الماشية والأغنام لأغراض الذبح ، كما تصدر الجلود واللحوم المحفوظة والصوف . وقامت صناعة كبيرة لعمل الزبد والجبن ، وأنتجت البلاد فى عام ١٩٥٨ كمية قدرها ٨٫٠٦ مليون رطل من الزبد صدر منها ١٫٠١٤٩٫٣٨٠ رطل ، وكذلك ٣٥٠٫٨٢٣ رطلا من الجبن صدر منها ٧٧٫٦٤١ رطلا .

وتغلب تربية الماشية فى المناطق الوسطى والشرقية والشمالية ، أما الأغنام فتكاد تنحصر فى المناطق الجنوبية والغربية .

٢ — ويعتبر صيد الأسماك من عناصر الاقتصاد القومى الهامة وأقيمت مصانع عدة لحفظه وإعداده للتصدير .

٣ — وتمثل الثروة المعدنية عنصراً تتزايد أهميته باطراد . فهناك النحاس والبريل والماس والفلسبار والجرافيت والحديد والفوسفات والملح الصخرى والمنجنيز والقصدير . وتقع أهم منطقة لاستخراج النحاس عند تسومب Tsumeb ويوجد الخام مختلطا بمعادن الرصاص والزنك والقصدير . وبدأ الانتاج فى هذا المنجم عام ١٩٠٨ وظل مستمرا فيما عدا فترة كل من الحربين العالميتين وفترة الأزمة العالمية الكبرى (١٩٣٢ — ١٩٣٦) . واكتشف الماس لأول مرة فى عام ١٩٠٨ وأغنى مناطق

استخراجه في الجنوب على مسافة ستين ميلا من مصب نهر أورنج . وقد بلغ الإنتاج حوالي ٩٠٠ ألف قيراط في سنة ١٩٥٨ . وبالبلاد رواسب ضخمة من خام الحديد ولكن لم يبدأ إنتاجه بعد - وفي عام ١٩٥٨ تم إنتاج أكثر من مائة ألف طن من المنجنيز . وفي تلك السنة بلغت قيمة الصادرات من المعادن ٢٣٫٩٨١٫٠٠٠ جنيه ، ولكن يلاحظ أن حكومة الاتحاد تستولى على جميع حصيلة الإقليم من العملات الأجنبية التي يحصل عليها مقابل المعادن التي يصدرها .

وثمة عقبات مازالت تقف في وجه التنمية الاقتصادية نذكر منها :

(أولا) عدم توفر المياه اللازمة للزراعة الأمر الذي يتطلب المبادرة إلى تنفيذ عدد من مشروعات الري وبذلك يتسنى استغلال مساحات كبيرة للانتاج الزراعي . والسبب الذي يحتم ذلك أن معظم الأنهار لا تجرى فيها المياه بصفة دائمة ولكن مياه الفيضان يمكن اختزانها والاستفادة منها في فترات الجفاف .

(ثانيا) قلة الأيدي العاملة بشكل ملحوظ وهذا مما تشكو منه الشركات القائمة بالتعدين . ويجب ألا نقلل من خطورة الأثر الناجم من سياسة التفرقة العنصرية .

(ثالثا) بالرغم من أن المناخ صحي بوجه عام إلا أن الملاريا منتشرة في معظم أنحاء الاقليم وبخاصة إلى الشمال من وندهوك (العاصمة) وفي منطقة جوبابيس Gobabis وعلى طول شواطيء نهر نوسوب Nosob . ونظرا للجفاف الشديد والغبار تنتشر أمراض العيون والأنف وهذه الظاهرات تشير إلى ضرورة الاهتمام بالناحية الصحية لأن انحطاطها له أثره السيء على قوة العمل .

(رابعا) وبالرغم من الامكانيات الواسعة أمام صناعة صيد الأسماك إلا أن المنطقة المجاورة للساحل صحراء ويقل فيها الماء العذب

(خامسا) مازالت الثروة المعدنية بحاجة إلى المزيد من أعمال البحث والتنقيب وهذا يتطلب كذلك تحسين طرق المواصلات ومد نطاقها إلى المناطق الداخلية من البلاد .

الخطر الذى يهدد اقتصاد
اتحاد جنوب إفريقية

طبقاً للأرقام التى نشرها مكتب الإحصاء لبيان الحالة السكانية فى ٣٠ يونيه من عام ١٩٥٦ كان توزيع السكان فى اتحاد جنوب إفريقية على النحو الآتى

	العدد	النسبة المئوية
المجموع الكلى	١٤ر٦٧٣ر٠٠٠	١٠٠
الإفريقيون	٩ر٧٥١ر٠٠٠	٦٦ر٤
الأوربيون	٣ر٠٦٧ر٠٠٠	٢٠ر٨
الملونون	١ر٤٠٥ر٠٠٠	١٠
الأسيويون	٠ر٤٥٠ر٠٠٠	٢ر٨

ومن هذا نرى أن العنصر الأوربى لا يمثل سوى خمس السكان . وبالرغم من ضآلة هذه النسبة فإن السياسة التى ينتهجها الاتحاد ،والتى اتسمت بقدر بالغ من ضيق الأفق وضعف البصر السياسى وبخـــاصة منذ اعتلاء الحزب الوطنى الحكم فى عام ١٩٤٨ ، والقائمة على أن تكون القوة السياسية والاقتصادية والتفوق الاجتماعى احتكاراً كاملا للاقلية الأوربية ، وعلى حصر الإفريقيين فى ممازل لا تتجاوز مساحتها ١٢ر٩ فى المائة من مساحة الاتحاد الكلية ، ومعاملة الذين يعملون فى الصناعات والتعدين على أنهم أجانب ولا حق لهم فى الاقامة الدائمة، وحرمان الجميع من الحقوق السياسية والحريات الديموقراطية والمزايا الاقتصادية ــ نقول إن هــذه السياسة تمثل الخطر الداهم الذى يهدد هذا البلد الذى يريد أن يعيش فى القرن العشرين بعقلية عصور الرق القــديمة ، وهو رق يفرضه مهاجرون على أبناء البلاد الأصليين . لقد تحدثنا عن التقدم الاقتصادى الذى تحقق بخطى واسعة فى اتحاد جنوب إفريقية وعن الإمكانيات المتوافرة أمامه فى المستقبل ، ولكن هذا التقدم يتعرض للخطر الذى هو قمين أن يحد منه إن لم يعصف به وبالأقلية البيضاء إذا ظلت جماعة الأفريكانز سادرة فى عنادها الذى جلب عليها النقد المرير ، بل السخط ، من جانب الرأى العام العالمى . وهذا الخطر يمكن أن يتحقق بطرق متنوعة :

أولا : يبلغ عدد الإفريقيين الذين يقيمون بالمناطق المدنية ويعملون فى التعدين والصناعة والنقل والمواصلات والخدمات العامة وغيرها ٢,٦٢٢,٠٠٠ (طبقا للاحصاء الذى سلفت الاشارة إليه) وهذا الرقم يعادل حوالى ٢٧ فى المائة من مجموع الافريقيين فى الاتحاد كله . ومن المستحيل أن يستكين هؤلاء إلى الوضع الشاذ المفروض عليهم ولابد لهم من تغييره إن لم يكن بالوسائل السلمية فبطرق أخرى منها العنف والثورات والاضراب وهذه كلها أسلحة بالغة الخطورة على الحياة الاقتصادية ، وقد عبر الكاتب الأمريكى چون جنتر عن ذلك بقوله « إن إضراباً عاما ناجحا يمكن أن يجعل چوها نسبرج تخر على قدميها فى مدى أسبوع »[1] . إن اقتصاد هذا البلد إنما يرتكز على الأيدى العاملة الافريقية فإذا حرم منه بصورة مادية محسوسة تعرض للانهيار .

ثانياً : والتقدم الاقتصادى الذى تحدثنا عنه إنما تم إلى حد كبير بفعل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، إلا أن حالة التوتر التى تشوب العلاقات العنصرية بين الأقلية الأوربية والأغلبية الساحقة من الافريقيين والملونين والأسيويين تجعل رأس المال الأجنبى يقف موقف الحذر الشديد ، بل إن المشروعات الموجودة تتردد فى وضع البرامج الجديدة لأعمال التوسع والانشاء وتنفيذها . هذا القلق الذى يشعر به رجال الأعمال عبر عنه المستر هـ. ف. أوبنهايمر رئيس مجلس إدارة شركة جنوب إفريقية الانجليزية الأمريكية بقوله فى التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين عن سنة ١٩٥٩ التالية :[2] « إن أى شخص مفكر من أهل جنوب إفريقية لايمكن أن ينظر إلى المستقبل دون أن تساوره المخاوف والهواجس » . ولما أشار إلى المشروعات التى كانت موضع البحث قال إن « شركاءنا فيما وراء البحار غير راغبين فى السير بها حتى ينجلى الموقف السياسى فى الاتحاد » .

ومن الأمور التى تدل على مبلغ الخطر الذى يتعرض له النشاط الإقتصادى الهبوط الذى طرأ على أسعار الأوراق المالية بعد حوادث شاربڤيل الدامية فى مارس سنة ١٩٦٠ ، وفى هذا المعنى كتبت مجلة الايكونومست البريطانية بعددها الصادر فى ٣١ من ذلك الشهر تقول « منذ خطاب مكميلان هبطت القيمة السوقية للأسهم

(١) Inside Africa, P. 525.
(٢) مشكلات القارة الإفريقية ، مصدر سابق ، ص ١١٤ — ١١٥ .

المقيدة فى بورصة چوهانسبرج للأوراق المالية بما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه » وفى الأسبوع الماضى هبطت القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة بحوالى ١٢٥ مليونا ، وقد زاد هبوطها منذ ذلك الحين » . وهذه الظاهرة سوف تتكرر كلما ازداد التوتر والاضطراب .

(ثالثاً) وكان من أثر الحوادث الدامية المشار إليها أن بادر مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا (يونيه ١٩٦٠) إلى اتخاذ طائفة من الاجراءات منها عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة الاتحاد ، كما دعا جميع دول إفريقية إلى إغلاق جميع موانيها فى وجه السفن التى ترفع علم جنوب إفريقية ومقاطعة جميع بضائع ذلك البلد ، وحرمان طائراته من حقوق التحليق فوق أراضى الدول المشتركة فى المؤتمر أو الهبوط فيها » . وتمشيا مع تلك القرارات قررت حكومة غانة مقاطعة بضائع الاتحاد وإغلاق موانيها ومطاراته فى وجهه إعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ وفعلت حكومة إتحاد الملايو الشىء ذاته .

وتتسع الدعوة فى إفريقية إلى مقاطعة الاتحاد اقتصاديا بل إن نيوريرى رئيس وزراء تنجانيقا طالب بمنع عمال البلدان الافريقية من التوجه إلى العمل فى الاتحاد.

ويلاحظ أن أعداداً كبيرة من أهل تنجانيقا وموزمبيق ونياسالاند وباسوتولاند تعمل فى اتحاد جنوب إفريقية ، ووقف هذا المورد من قوة العمل يسدد ضربة عنيفة إلى اقتصادياته .

(رابعاً) وأخيراً خرج الاتحاد من الكومنولث (مارس ١٩٦١) وسوف يصبح جمهورية مستقلة اعتباراً من ٣١ مايو . ومعنى هذا الانسحاب الذى قرره فيرفورت حرمان الاتحاد من المعاملة التفضيلية مع بلاد هذا التنظيم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ينبغى ألا ننسى أن الانسحاب أساء إلى شعور أهل جنوب إفريقية من الاصل الانجليزى وهؤلاء بالرغم من كونهم أقلية يسيطرون على اقتصاديات البلاد إذ لا يعدو نصيب الأفريكانر ١٠ فى المائة من الأموال المستثمرة فى الاتحاد .

الفصل السادس

الاتحاد المهدد بالإنهيار

(أولا) مظاهر التقدم الإقتصادى

ظهر إتحاد إفريقية الوسطى إلى عالم الوجود فى الثالث من شهر سبتمبر عام ١٩٥٣ بالرغم من المعارضة العنيفة من جانب الإفريقيين ، لأن الجمع بين أقاليم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند فى تنظيم واحد أدنى إلى تحقيق أهداف الرأسمالية الأجنبية التى تحتكر الحياة الإقتصادية ، ومصالح الأقلية الأوربية . والظاهرة البارزة فى هذا الإتحاد ، دون الإشارة إلى أسبابها أو من يستفيدون منها، إتساع نطاق التطور الإقتصادى وإشتداد حدته وبصفة خاصة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية مما أكسب هذا البلد مركزاً طيباً فى الاقتصاد الافريقى .

فمن ناحية الزراعة ينتج الاتحاد ما يربو على نصف الطباق فى القارة الافريقية كما يشغل إقليم نياسالاند المحل الأول فى إنتاج الشاى ، وهذا كله بالاضافة إلى التقدم الملموس فى زراعة محاصيل أخرى فى مقدمتها قصب السكر والموالح . غير أن هذه الحقائق ، على أهميتها ودلالاتها ، تتضاءل أمام ما ينتظر لقطاع الزراعة من توسع وإزدهار مما سوف نعرض له فى موضع قادم .

فإذا إنتقلنا إلى الثروة المعدنية ألفينا أنه بغض النظر عن الأبحاث الماضية والحالية وما تنبىء به من إمكانيات وافرة ، يعتبر الاتحاد الدولة الثانية بالعالم الرأسمالى فى إنتاج النحاس والكوبالت وقد اطردت الزيادة بصورة واضحة منذ الحرب الأخيرة ، فزاد إنتاج النحاس من ٢٨١٫٠٠٠ إلى ٣٨١٫٠٠٠ طن وإنتاج الكوبالت من ٦٥٥٫٠٠٠ إلى ١٫٦٦٧٫٠٠٠ طن وذلك فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ . أضف إلى هذا إزدياد أهمية عدد من المعادن الأخرى ذات القيمة من ناحيتى الإنشاء الصناعى والتصدير ، مثل النجنيز واللاجنيزيت والحديد والنيكل والأسبستوس وخامات الليثيوم .

وما من شك أن وفرة عناصر القوة المحركة من دعامات التقدم الإقتصادى والإجتماعى ، وهنا نلاحظ أن إتحاد إفريقية الوسطى يعتبر البلد الإفريقى الثانى ،

بعد إتحاد جنوب إفريقية ، فى الطاقة الكهربائية التى بلغ إنتاجها ٢٥٠٣ مليون كيلوات ساعة فى عام ١٩٥٨ وسوف يزداد كثيراً بعد استغلال مشروع سد كاريبا إلى طاقته الكاملة ، وتنفيذ المشروعات الأخرى لتوليد الكهرباء . وزاد المستخرج من الفحم من ٢٫١٢٨٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون طن فى سنة ١٩٥٨ ، وإذا بدا الرقم الأخير كبيراً فإن الذى ما زال يحد من التوسع عجز السكك الحديدية عن إحتمال حركة النقل .

ولا يقف الأمر عند حد الزراعة والتعدين ، بل إن من سمات التطور المشار إليه التقدم الكبير فى الصناعات التحويلية فى روديسيا الجنوبية ، لوجود الكثير من مقوماتها ممثلة فى المواد الأولية والوقود ورأس المال والعمل والخبرة الفنية . وآية ذلك أنه حتى الحرب العالمية الثانية ظل إقتصادها قائماً على الزراعة والتعدين وكانت أهم المنتجات الطباق والذهب . ففى عام ١٩٣٨ بلغ الدخل الصافى ٢١ مليون جنيها من الزراعة الأوربية ، ٥ ملايين من التعدين . إلا أنه بسبب الحرب وخلال الفترة التالية لإنتهائها زادت هجرة البيض إلى الإقليم وتدفقت رؤوس الأموال ونشطت الصناعات بشكل ملحوظ فإذا بالدخل الصافى يصبح فى عام ١٩٥٣ على النحو الآتى :

المصدر	القيمة بالجنيه
الزراعة الأوربية	١٨٫٩٢٨٫٠٠٠
التعدين	١٢٫٦٦٨٫٠٠٠
الصناعات التحويلية والنقل	٣١٫٧٠٠٫٠٠٠

وفى سنة ١٩٥٦/٥٧ بلغت القيمة الصافية للانتاج الصناعى ٣٥٫٨ مليون جنيها فارتفعت إلى ٤٣ مليونا فى السنة التالية (١٩٥٧/٥٨) . وثمة دليل آخر يشهد بالتقدم . فإذا اعتبرنا الرقم القياسى للإنتاج الصناعى يساوى مائة فى عام ١٩٥٣ فاننا نجد أنه زاد من ٦٠ سنة ١٩٤٨ إلى ١٥٧ سنة ١٩٥٧ . والواقع أن معدل الزيادة لعدة سنوات كان حوالى عشرة فى المائة سنويا .

هذا التوسع الاقتصادى الذى قدمنا صورة موجزة له يفتقر إلى عناصر الثبات والاستقرار ، بل إنه ليتعرض إلى مخاطر كثيرة نكتفى بالإشارة إلى أهمها :

(أولا) تعتبر الثروة المعدنية وبخاصة النحاس من أعمدة الإقتصاد القومى الأساسية ، ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين نشاطها والفوائد الناجمة منها وبين

حالة الطلب عليها وأسعارها فى الأسواق العالمية . ومثال ذلك أن سعر الطن من النحاس هبط من ٤٣٦ جنيها فى مارس سنة ١٩٥٦ إلى ١٨٥ جنيها فى أواخر عام ١٩٥٧ . وليس من العسير أن ندرك مدى الآثار الخطيرة التى تترتب على هبوط مماثل بالنسبة إلى الإيرادات العامة وميزان المدفوعات وتنفيذ مشروعات التنمية ، إذا ذكرنا أن هذه الثروة وحدها تزود الخزانة بما يتجاوز نصف إيراداتها ، وعن طريقها تحصل البلاد على ٧٠ فى المائة تقريبا من العملات الأجنبية . ولهذا يتضح أنه من الضرورى توسيع القاعدة التى يقوم عليها الإقتصاد القومى بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الزراعة والتعدين فى مختلف الأقاليم التى يتكون منها الإتحاد حتى لا تظل صادراته محصورة فى نطاق ضيق من المنتجات الأولية أساسا .

(ثانيا) وبالرغم من التقدم الصناعى نلاحظ أنه يستند إلى حد غير قليل إلى صنوف المعاونة أو الإعانة غير المباشرة من جانب الدولة ، ولهذا فلا بد من تطور جديد بحيث يتسنى للصناعات القائمة حاليا والمستقبلة أن تقف على أقدامها بفضل قواها الكامنة الذاتية بعد أن تجتاز فترة الإنشاء الأولية التى ينبغى ألا تتجاوز حداً معينا مناسبا ،

(ثالثا) وإذا بدت الزيادة فى قطاعات الإقتصاد القومى كبيرة فيجب ألا نغفل أثر الزيادة المطردة السريعة فى عدد السكان ، بحيث يقدرون أن عدد الافريقيين سوف يتضاعف خلال ربع قرن ، ومن المحقق أن ترتفع نسبة الزيادة نتيجة ما ينتظر من ارتفاع مستواهم الصحى فتقل الوفيات وبخاصة فى صفوف الأطفال . هذه الظاهرة تتطلب معدلا من النمو الاقتصادى أكبر قدراً وأسرع خطى ، وذلك باستغلال الثروات الكامنة . هذا الاستغلال الذى تمليه الضرورة يقتضى تدبير رؤوس أموال ضخمة .

(رابعاً) إلا أن أكبر خطر يهدد هذا النشاط الاقتصادى بل وكيان الاتحاد الحالى نفسه ، السياسة العنصرية التى ينتهجها المستوطنون الأوربيون والتى تحول دون وجود روح التعاون فى المجتمع . فإلى أن يدرك هؤلاء ضرورة السير وفقا للمبادىء الديموقراطية الحقة ، وإلى أن يؤمنوا بصورة عملية أن الافريقيين يجب أن يكونوا سادة بلادهم ، فلن يسود الوئام أو السلام أو التعاون ، وكلها تمثل الأساس الصحيح الذى يقوم عليه صرح التقدم الاقتصادى الذى يسير بالبلاد قدما فى طريق استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية والبشرية .

(ثانيا) الأرض والشعب

يقع اتحاد روديسيا ونياسالاند بأجمعه جنوبي خط الإستواء ، ويحده من ناحية الجنوب إتحـاد جنوب إفريقية ، ومن الغرب بشوانالاند وأنجولا ، ومن الشمال الغربي والشمال جمهورية الـكنغو ، ومن الشمال تنجانيقا ، ومن الشرق موزمبيق . وتبلغ المساحة الـكلية ٤٨٦ر٧٢٢ ميــلا مربعا موزعة بين الأقاليم الثلاثة على النحو الآتي :

الإقليم	المساحة بالميل المربع
روديسيا الجنوبية	١٥٠ر٣٣٣
روديسيا الشمالية	٢٩٠ر٣٢٣
نياسالاند	٤٦ر٠٦٦ [1]
	٤٨٦ر٧٢٢

ويقع معظم الروديستين في هضبة إفريقية الوسطى . ويتراوح متوسط الارتفاع في روديسيا الشمالية بين ٣٠٠٠ ، ٥٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وان تخللت التلال الهضبة في مواضع كثيرة . وفي جبال موشنجا Muchinga قمم يصل ارتفاعها إلى حوالي ثمانية آلاف قدم. وتقع هذه الجبال إلى الغرب من منخفض لوانجوا Luangwa الذى يعتقد أنه يرجع إلى العصور الجيولوجية السحيقة وتراكمت فيه طبقات رسوبية بخلاف ما نلقاه في الجانب الأكبر من الهضبة .

ويخترق روديسيا الجنوبية ، من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ، حزام من أرض مستوية بوجه عام يتجاوز ارتفاعها أكثر من ٤٠٠٠ قدم . وفي هذه المنطقة التي تعادل نحو خمس مساحة الإقليم ، يتركز معظم المستوطنين البيض ، ويشتد ازدحام الإفريقيين ، ولهذا تعتبر عصب هذا الإقليم الاقتصادي . ومن هذه المنطقة المرتفعة تهبط الأرض نحو وادي نهر زمبيزي في الشمال الغربي ونهري لمبوبو وسابي في

(١) بما في ذلك المسطحات المائية وتبلغ ٩٣٨٠ ميلا مربعا .

الجنوبى الشرقى . وحوض زمبيزى عميق وضيق نوعا وجوانبه شديدة الانحدار ، وكان الجفاف وذبابة تسى تسى من الظروف التى حالت فى الماضى دون تقدمه ، أما المروج المنخفضة فى الجنوب الشرقى فأ كثر اتساعا ولكنها متخلفة إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية وان كان من المنتظر أن تتغير الحال بسبب الخط الحديدى الجديد الذى يخترق هذه المنطقة فى طريقه إلى ميناء لورنزو مركيزو .

أما نياسالاند فشقة من الأرض طولها ٥٢٠ ميلا ويتراوح عرضها بين ٥٠ ميلا، ١١٠ ميل ، ومعظمها هضاب ومرتفعات تتراوح بين ٣٠٠٠ ، ١٠ر٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وهذا فضلا عن جزء من الوادى الشق الكبير الذى تقع فى شماله بحيرة نياسا وفى جنوبه نهر شاير وتوجد بحيرة نياسا على ارتفاع ١٥٠٠ قدم فوق سطح البحر ، بينما يتراوح ارتفاع وادى شاير الأدنى بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ قدم .

ويسقط معظم المطر فى اتحاد إفريقية الوسطى خلال الفصل الممتد بين شهرى نوفمبر ومارس ، ويتفاوت متوسطه السنوى بين ٢٥ ، ٣٠ بوصة ، وإن كانت هناك مناطق قاحلة نوعا فى الأجزاء المنخفضة بينما يغزر المطر فى الجهات العالية .

وبالرغم من وجود الاتحاد بين المدارين فان ارتفاع الكثير من أجزائه مما يجعل المناخ فيها صالحا لاقامة الأوربيين . ونلاحظ كذلك أنه يعتبر قليل السكان إذ لا تتجاوز الكثافة ١٠ نسمة للميل المربع . والظروف الطبيعية تسمح بازدياد عدد السكان بسبب اعتدال الجو مما أشرنا إليه ، وإمكانية تنويع المحاصيل الزراعية ، ووجود مساحات واسعة صالحة للاستغلال الزراعى ، ووفرة الموارد المعدنية وإمكانيات التنمية الصناعية .

وفى ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٠ بلغ عدد سكان الاتحاد ٧ر٨٠٠ر٠٠٠ نسمة وهم موزعون كالآتى :

الإقليم	أوربيون	إفريقيون	أجناس أخرى	المجموع
روديسيا الجنوبية	١١٠ر٠٠٠	٢ر٥٩٠ر٠٠٠	١٤ر٦٠٠	٢ر٨٢٠ر٠٠٠
روديسيا الشمالية	٧٠ر٠٠٠	٢ر٢٥٠ر٠٠٠	٨ر٤٠٠	٢ر٣٣٠ر٠٠٠
نياسالاند	٨ر٠٠٠	٢ر٧٢٠ر٠٠٠	١١ر٥٠٠	٢ر٧٤٠ر٠٠٠
	٢٦٠ر٠٠٠	٧ر٥٦٠ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠	٧ر٨٠٠ر٠٠٠

وتعتبر نياسالاند أشد الأقاليم الثلاثة ازدحاما بالسكان إذ تبلغ الكثافة حوالى سبعين نسمة للميل المربع . ونظرا لاهمال التنمية رراعية وعدم محاولة استغلال الثروة المعدنية ، أصبح الاقليم موردا احتياطيا لتوفير الأيدى العاملة فى خارجه . ويقضى النظام المتبع بأن يحصل الافريقيون الذين يرغبون فى العمل خارج الاقليم على بطاقات تحقيق الشخصية . وكان متوسط البطاقات الصادرة ٣٣٫٨٥٢ خلال الفترة (١٩٤٦ — ١٩٥٠) فأصبح ٥٥٫٥١٥ فى الفترة (١٩٥١ — ١٩٥٥) ثم ارتفع إلى ٧٢٫٣٠٤ فى سنة ١٩٥٦، ٧٦٫٣٤٦ فى سنة ١٩٥٧ . وفى السنة الأخيرة بلغ عدد أبناء البلاد ممن يشتغلون فى خارجها ١٤٠٫٠٠٠ من الذكور منهم ١٠٫٠٠٠ فى روديسيا الجنوبية ، ٥٣٫٠٠٠ فى روديسيا الشمالية ، ٢٠٫٠٠٠ فى اتحاد جنوب افريقية والعنصر الاوربى يمثل نسبه ضئيلة لا تذكر من أهل نياسالاند نظراً لأن عدم التنقيب عن مصادر الثروة المعدنية لم يجتذب الأوربيين .

وتقدر نسبة الأجراء من الإفريقيين (١٩٥٦) بحوالى ١٥ فى المائة ، منهم ٦٠١٫٠٠٠ فى روديسيا الجنوبية ، ٢٥٨٫٣٠٠ فى روديسيا الشمالية ، ١٦٣٫٠٠٠ فى نياسالاند . وأهم المناطق التى تجتذبهم مراكز التعدين فى الروديسيتين ، والمدن ، والمزارع الأوربية فى مناطق المروج العالية .

وبالرغم من الحديث عن « المشاركة العنصرية(١) » بقصد خلق « مجتمع متعدد الأجناس » فالواقع الذى لا مراء فيه أن الإفريقيين ، أى أهل البلاد ، يعاملون على أنهم « مواطنون من الدرجة الثانية » . فالجمعية الاتحادية المكونة من ٥٩ عضواً (إثر الانتخابات التى أجريت فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٨) تضم ١٢ عضواً إفريقيا فقط ، وبذلك يكون جهاز الدولة فى يد الأقلية البيضاء . وفى ميدان التعليم تزيد المبالغ المخصصة لأبناء الأوربيين عنها بالنسبة إلى الأطفال الافريقيين كما يتضح من البيان التالى :

---

(١) راجع ما كتبناه عن اتحاد إفريقية الوسطى فى كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية » ، الفصل الثالث عشر ، ص ٣٢٠ — ٣٧٢ .

الانفاق على التعليم فى الاتحاد
(بالألف جنيه)

السنوات	المخصصات	
	الأوربيون	الإفريقيون
١٩٥٠	١ر٦٤١	١ر١٤٣
١٩٥١	١ر٩٢٥	١ر٣٣٨
١٩٥٢	٢ر٢٨٥	١ر٤٩٨
١٩٥٦/٥٧	٤ر٦٦٤	٣ر٨١٤
١٩٥٧/٥٨	٥ر٣٣٠	٤ر٥٥٧

ويتكلف تعليم الإفريقى ٨٧ر٠ من الجنيه مقابل ٢٦ر١ جنيها للأوربى . وتزداد حدة التمييز فى ميدان الأعباء المالية الواقعة على الطرفين . ففيما يتعلق بالضرائب المباشرة يؤدى جميع الافريقيين ضريبة الأرض وبلغت حصيلتها ٩ر١ مليون جنيه عام ١٩٥٧ بينما تفرض على الأوربيين ضريبة دخل تصاعدية بلغت حصيلتها فى العام نفسه ٦ر٨٥٠ر٠٠٠ جنيه . ولكن الصورة يجب تصحيحها على ضوء دخل كل من الطرفين حسب آخر ميزانية :

	الأوربيون		الافريقيون	
الدخول الشخصية	١٨٥ر٦	الدخول النقدية	٦١	مليون جنيه
ضريبة الدخل	٧ر٩	الضريبة	١ر٩	
متوسط الدخل السنوى	٦٦٠	متوسط الدخل السنوى	١٢ر٥	(بالجنيه)

أما الضرائب المباشرة فيدفعها الطرفان . إلا أنه فى عام ١٩٥٥ رفعت الرسوم الجمركية على السجاير الرخيصة التى يدخنها الإفريقيون ، وفى ميزانية السنة المالية (١٩٥٦ / ٥٧) زيدت الرسوم على الجوارب الرخيصة المستوردة . وتطبق السياسة العنصرية بعنف فى روديسيا الجنوبية ، حيث خصصت المنازل للافريقيين ، وأقيمت المساكن للعمال الافريقيين خارج المدن والجهات الصناعية وأغلق فى وجوههم باب الارتقاء إلى الحرف الحاذقة ؛ ومنحت لهم أجور منخفضة فهى ٣٠ شلنا فى الشهر للمعدنين ، ١٢ر٥ شلناً للعامل الزراعى ، والشهر ٣٠ يوم عمل واليوم مابين ١٠ ، ١٥ ساعة . أما العامل الأوربى فأجره ٢٠ شلنا فى اليوم ذى الثمانى ساعات .

ويمثل الأوربيون حوالى ٣ر٥ فى المائة من مجموع السكان ، وإن كانت الزيادة فى عددهم أكبر وأسرع منها فى عدد الإفريقيين ، فكانوا ٢٦ر٠٠٠ نسمة فى سنة ١٩١١ وزادوا إلى ٦٥ر٦٠٠ فى سنة ١٩٣١ ، ١٧٩ر٠٤٠ فى سنة ١٩٥١ ، ٢٩١ر٠٠٠ فى ختام عام ١٩٥٨ . ويلاحظ أنهم يتركزون فى روديسيا الجنوبية التى تضم حوالى ٧٢ر٥ فى المائة من مجموع الأوربيين بالاتحاد كله مقابل ٢٤ر٧٪ بروديسيا الشمالية ، ٢ر٨ ٪ فى نياسالاند . ويرجع التركز فى روديسيا الجنوبية إلى صلاحية المرتفعات للإقامة ، وأسبقية التطور الإقتصادى باستخراج الذهب وزراعة الطباق ، وتوافر المقومات اللازمة للصناعة ، كما أن شبكة الخطوط الحديدية أكثر تقدما منها فى روديسيا الشمالية .

أما عن روديسيا الشمالية فقد كان الاعتقاد السائد أنها لا تصلح لاستيطان الأوربيين ولذلك لم يتجاوز عددهم ٢٣٠٠ شخص فى عام ١٩١٤ ، إلا أنه فى عام ١٩٢٥ وقع حادث على جانب كبير من الأهمية باكتشاف النحاس بجوار ندولا على مقربة من حدود كاتانجا بالكنغو ، فتدفقت رؤوس الأموال وتقاطر البيض سراعا للاستفادة من الإمكانيات الجديدة .

والزيادة السريعة فى عدد الأوربيين ترجع إلى الهجرة أكثر منها إلى التكاثر الطبيعى ، وكانت السياسة تعمل على تشجيع الهجرة من جانب الأوربيين ببلاد الكومنولث وبخاصة المملكة المتحدة . فخلال الفترة (١٩٣٨ — ٥٢) كان ما يقرب من ٩٢ فى المائة من المهاجرين الأوربيين ممن يحملون الجنسية البريطانية ، ونصف هذا العدد من الجزر البريطانية وحوالى ٤٠ فى المائة من اتحاد جنوب إفريقية . وطبقا لإحصاء فى ٨ مايو سنة ١٩٥٦ كان الأوربيون المولودون فى الاتحاد يمثلون ٣٠ر٢ ٪ من مجموع البيض مقابل ٣١ر٨٧ ٪ ممن نشأوا فى اتحاد جنوب إفريقية .

وكانت الهجرة مطردة بعد الحرب العالمية الثانية كما يتضح من البيان الآتى :

مهاجرون من :	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الجزر البريطانية	٦ر٤٠٧	٩ر٦٤٠	١٠ر٣٤٧	٨ر٦١٢
البلاد الأوربية	١ر١٩٩	١ر٩٥١	١ر٩٥٤	١ر٥٣١
البلدان الأمريكية	١٦١	٣١١	٢٥٦	٢٢٨
« الأسترالية	١٠٤	١١٥	١٢٢	١١١
اتحاد جنوب إفريقية	١٠ر٢٤٤	١٢ر١٦٥	١٠ر٠٠٠	٦ر٣٢٣
بلاد إفريقية أخرى	١ر٣٢٣	١ر٣٨٠	٩٥٨	٥٩٧
البلدان الآسيوية	٥٧٥	٧٣٩	٥٨٠	٥٤٩
	٢٠ر٠١٣	٢٦ر٢٠١	٢٤ر٢١٧	١٦ر٩٥١

ومن الأهداف التى يضعها البعض نصب أعينهم تشجيع الهجرة بحيث يصل عددهم إلى ٠٠٠ر٧٠٠ نسمة فى عام ١٩٧٥ ، إلا أن هذه العملية تتطلب مقادير ضخمة من رؤوس الأموال ، كما أن الأمر كله متوقف على تطور الأوضاع السياسية .

وفى عام ١٩٥٦ كان يشتغل من الأوربيين ١٠٠ر٤١٢ منهم ٦٨ر٦ ٪ فى روديسيا الجنوبية ، ٢٧ر٧ ٪ فى روديسيا الشمالية ، ٣ر٧ ٪ فى نياسالاند . وحوالى ربع العدد العامل فى روديسيا الشمالية يشتغل فى خدمة شركات النحاس .

(ثالثاً) الزراعة

من النتائج البارزة التى ترتبت على سياسة التمييز العنصرى لصالح الأوربيين أن خصصت لهم ، كما فى اتحاد جنوب إفريقية وكينيا ، مساحات شاسعة من الأرض بلغت جملتها ١٧ر٩ فى المائة من المساحة الكلية للاتحاد . إلا أن الصورة الحقيقية للحالة السائدة تبدو فى روديسيا الجنوبية التى تضم غالبية هؤلاء المستوطنين ، ولذلك تبلغ نسبة الأرض المخصصة لهم ٥٠ر٥ فى المائة مقابل ٢٣ر٧ فى المائة للإفريقيين بالرغم من التفاوت البالغ فى عدد الفريقين . والجدول التالى يوضح الأحوال فى الاتحاد كله وكذلك فى أقاليمه الثلاثة ، كل على حدة :

	روديسيا الشمالية		روديسيا الجنوبية		نياسالاند		الاتحـــاد	
	ملايين الأفدنة	٪	ملايين الأفدنة	٪	ملايين الأفدنة	٪	ملايين الأفدنة	٪
المساحة الكلية	١٨٢ر٤	١٠٠	٩٦ر٢	١٠٠	٢٣ر٧	١٠٠	٣٠٤ر٣	١٠٠
للإفريقيين	١٧٣ر٧	٩٤ر٢	٣٢ر٤	٣٣ر٧	١٩ر٧	٨٣ر١	٢٢٥ر٨	٧٤ر٢
للأوربيين	٤ر٦	٢ر٥	٤٨ر٦	٥٠ر٥	١ر٢	٥ر١	٥٤ر٤	١٧ر٩
أراض أخرى	٦ر١	٣ر٣	١٥ر٢	١٥ر٨	٢ر٨	١١ر٨	٢٤ر١	٧ر٩

وينبغى أن نذكر أن الأغلبية من السكان الإفريقيين بروديسيا الجنوبية تتركز فى معزلى ميتابيلالاند Metabeleland وماشونالاند Machonaland ، وهما منطقتان موبوءتان بالحشرة المعروفة باسم تسى تسى ، ولا يتوافر فيهما الماء كما ينعدم فى أجزاء منهما ، وهذا فضلا عن بعدها عن طرق المواصلات الحديثة . وكذلك يلاحظ أنه حين خطت حدود المعزلين والمناطق الأخرى المقررة للإفريقيين لم تكن لدى السلطات بيانات دقيقة عن عددهم ، ولم يؤخذ فى الحسبان أثر ظاهرة التكاثر الطبيعى ، ولهذا يضطر الكثيرون من الإفريقيين تحت ضغط الحاجة إلى بيع قوة العمل وهى السلعة التى يملكونها ، لأصحاب المناجم والمصانع والمزارع الأوربيين .

أما الأراضى التى حددت للأوربيين فيلاحظ بصددها :

١ — أنها كبيرة بالقياس إلى عددهم وبخاصة فى روديسيا الجنوبية . ففى الوقت الذى لا يتجاوز فيه عدد المستوطنين ١١٥٠٠ نسمة فى نياسالاند نجد أن الأرض المخصصة للأفراد أو الشركات ١ر٢ مليون فدان ، وبالرغم من ضخامة المساحة فى الأقاليم الثلاثة فإنها لا تستغل كلها فى الإنتاج ففى موسم ١٩٥٧ / ٥٨ كانت مساحة المزارع الأوربية فى الروديسيتين كالآتى :

	المساحة بالفدان
روديسيا الجنوبية	٨٥١ر٩٤٠
روديسيا الشمالية	١٨٠ر٠٥٠

فكأن الغرض اتخاذ الاحتياطات ازاء احتمالات الزيادة مستقبلا فى عدد المستوطنين الأوربيين بطريق الهجرة من الخارج أو التكاثر الطبيعى فى الداخل ، وهذا فى الوقت الذى تعانى فيه الأرض المقررة لأبناء البلاد ضغطاً شديداً من جانب العنصر البشرى.

٢ — روعى فى الاختيار الصلاحية لاستيطان الرجل الأبيض ، ووفرة الأمطار نسبياً ، وإمكانية تنويع المحاصيل ، والقرب من المواصلات الحديثة .

ولما كانت الزراعة الأوربية فى الروديسيتين من اختصاص الحكومة الإتحادية لهذا لقيت أوفر العناية من جانب الأخيرة . ففى السنة ١٩٥٧/٥٨ أنفق على الخدمات الزراعية الخاصة بالأوربيين ٦ر١٢٨ر٠٠٠ جنيه مقابل ١ر٦٧٢ر٠٠٠ جنيه فى حالة الإفريقيين . وفى الوقت الذى اهتم مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ — ٥٩) بما يعود على اقتصاد هذين الإقليمين بأكبر النفع كتحسين شبكات المواصلات ، أرجىء تنفيذ مشروع وادى شاير فى نياسالاند التى تدخل الزراعة الإفريقية فيها فى اختصاصات الحكومة الإقليمية .

الزراعة الإفريقية

كان الإفريقيون يمارسون الزراعة لإشباع حاجياتهم المحلية المحدودة وبأساليب بدائية للغاية تقتصر على المجرفة والفأس ، ويحرقون الأشجار ، كما أن الزراعة التى لم تصحبها دورة زراعية أو تسميد ترتب عليها سرعة استنفاد خصوبة الأرض

وبذلك كان الإفريقيون ينتقلون بعد بضع سنوات إلى أرض جديدة . إلا أن هذا الأسلوب من الزراعة المتنقلة لم يعد مستطاعاً بعد أن تزايد عدد السكان بدرجة كبيرة تفوق مساحة الأرض المخصصة للإفريقيين ؛ كما أن التكاثر الشديد فى عدد الماشية كانت له آثار مدمرة على مناطق الرعى من جهة ونوع الماشية وإنتاج اللحوم من جهة أخرى . وفى سنة ١٩٥١ صـــدر قانون بتنظيم زراعة الإفريقيين Native Land Husbandry Act وتضمن برنامجاً لإعادة تقسيم الأرض إلى وحدات صغيرة ولـكنها إقتصادية ، كما قرر مبدأ الملكية الفردية . ولا يجوز تجزئة الوحدات ، كما لا يشتريها إلا الأفراد الذين لهم حق الزراعة . ولمنع تجمع الأرض فى أيد قلائل نص القانون على عدم جواز تملك الفرد الواحد لمساحة تتجاوز ثلاثة أمثال الوحدة المقررة .

وعلى المالك التزامات ومسئوليات بشأن المحافظة على خصوبة الأرض وتطبيق الأساليب السليمة ، فإذا لم يتبع تلك التعليمات أرغم على أن يبيع الحق الذى منح له . وإلى جانب ذلك له حقه فى أن يرعى عدداً مقرراً من رؤوس الماشية فى مناطق الرعى التى تظل مملوكة للجماعة والتى تمثل تسعة أعشار المساحة الكلية . وتحديد عدد الماشية قضى على خطر إفساد التربة ، كما تعين على المزارع فى حالة تكاثر الماشية أن يذبحها ثم يعمل على تسويقها وفى ذلك فرصة لزيادة الدخل . وطبقاً للتقديرات التى نشرت لبيان الأثر الناجم من التشريع فإن الإنتاج زاد بنسبة خمسين فى المائة خلال خمس سنوات كما زاد إنتاج الثروة الحيوانية بالنسبة ذاتها خـــلال ثمانى سنوات .

وأهم المحاصيل التى ينتجها الإفريقيون الذرة التى تعد الغذاء الرئيسى لهم . إلا أنهم يشكون من وضع العراقيل التى تحول دون قيامهم بزراعة المحاصيل النقدية المعدة للتصدير إلى الأسواق الخارجية[1] ، وذلك باستثناء نياسالاند حيث ينتجون كل القطن وجانباً من الطباق .

---

(١) الجدول التالى يبين نصيب كل من الأوربيين والإفريقيين فى إنتاج الطباق ومنه نرى أن إنتاج الأوربيين زاد خلال الفترة (١٩٤٦ — ١٩٥٦) بنسبة ٢٠٠ فى المائة بينما كانت الزيادة فى حالة الإفريقيين نصف هذه النسبة .

الزراعة الأوربية

ويخصص الجزء الأكبر من مساحة المزارع الأوربية لإنتاج الذرة ، فمن ١٫٠٣١٫٩٩٠ فدان فى روديسيا الجنوبية والشمالية تبلغ المساحة المخصصة لهذا المحصول ٥٤٠٫٩٧٠ فدانا . ويستخدم جزء من الإنتاج لغذاء الماشية ، أما القسم الأكبر فيباع إلى الإفريقيين الذى لا تمكنهم الظروف الطبيعية والمناخية من إنتاج كل حاجتهم من الغذاء . ولقد زاد الإنتاج من الذرة بدرجة كبيرة فى السنوات التالية للحرب الأخيرة فارتفع (بالألف طن قصير) من ١٩٤ فى سنة ١٩٤٥ إلى ٤٣٨ سنة ١٩٥٦ ، وبذلك لم تعد البلاد تكفى حاجتها من الذرة فحسب بل وأخذت تصدر الفائض ابتداء من عام ١٩٥٧ .

أما المحاصيل المعدة للتصدير فهى من النوع الذى له قيمة نقدية عالية بالقياس إلى وحدة الوزن ، بسبب البعد عن الموانى مما يرفع تكاليف النقل . وعلى رأس هذه المحاصيل الطباق الذى يحتكر إنتاجه المستوطنون البيض فى روديسيا الشمالية والجنوبية بصفة خاصة . وكان الإفريقيون يزرعونه قبل مجىء الرجل الأبيض ، ثم زرعه الأخير لأول مرة فى عام ١٨٩٤ إلا أن الإنتاج والتسويق على أساس تجارى لم يبدأ إلا فى عام ١٩١٠ . وحدث توسع كبير فى زراعته بعد الحرب العالمية الثانية بسبب شدة الطلب عليه فى أسواق بريطانيا التى شجعت زراعته فى البلدان الداخلة فى منطقة الإسترلينى حتى تقلل الاستيراد من منطقة الدولار . وفى السنة الزراعية

الإنتاج (بملايين الأرطال)

السنة	الإفريقى	الأوربى	المجموع الكلى
١٩٤٦	١٤٫١	٥٣٫٣	٦٧٫٤
١٩٤٨	٢٢٫٨	٨٤٫٤	١٠٧٫٢
١٩٥٠	٩٫٦	٩٦٦٫٣	١٤٥٫٩
١٩٥٢	١٦٫٧	١١٣	١٢٩٫٧
١٩٥٤	٢٨٫٩	١٣٤٫٥	١٦٣٫٤
١٩٥٦	٣٠٫٣	١٧٩٫٣	٢٠٩٫٦

١٩٥٧ / ١٩٥٨ بلغت المساحة المزرعة طباقاً فى روديسيا الجنوبية ١٩٢٫٥٤٨ فداناً ، وفى روديسيا الشمالية ١٣٫٩٣٠ فداناً ويمثل الطباق حوالى ١٦٫١ فى المائة من الصادرات الكلية بالاتحاد ، إلا أن أهميته بالنسبة إلى روديسيا الجنوبية بالغة الشأن إذ فى سنة ١٩٥٧ بلغت قيمة الإنتاج (بالألف جنيه) ٢٢٫٦٣٣ بينما قيمة الانتاج الزراعى كله كانت (بالألف جنيه) ٤٥٫٠٨٦ أى أنه يمثل نحو نصف الانتاج الزراعى بهذا الإقليم . والمجال واسع أمام هذا المحصول لوجود مساحات كبيرة تصلح له ، إلا أن هذا التوسع رهين بوضع نظام سليم من الدورة الزراعية مع توجيه الاهتمام الكافى إلى المخصبات لأن الطباق من النباتات التى تنهك التربة إلى حد بعيد .

ويلى الطباقَ الشاى وأكبر مركز له نياسالاند حيث يبلغ الانتاج عشرين ألف طناً ، كما يجرى التوسع فى زراعته بالمرتفعات الشرقية فى روديسيا الجنوبية ويقدر الانتاج السنوى بحوالى مليون رطل .

وكذلك أدخلت زراعة نبات التنج tung فى نياسالاند بسبب الزيت الذى يستخرج منه إلا أنها لم تحقق الآمال التى كانت معقودة عليها نظراً لانخفاض الأسعار العالمية . وهناك مزارع لإنتاج المَوالح فى بعض المناطق المروية فى الشمال الشرقى من روديسيا الجنوبية .

غير أن اتحاد روديسيا ونياسالاند يشعر بنقص فى بعض المواد الغذائية وبخاصة القمح وقصب السكر وينتج مابين ٣ ، ٥ فى المائة من استهلاكه من القمح(١) ،

(١) فيما يلى بيان عن الفترة ١٩٤٧ / ٥٦ (بالألف طن قصير)

السنة	الإنتاج: الأوربى	الإنتاج: الإفريقى	النسبة المئوية من الاستهلاك
١٩٤٧	١	١	٦
١٩٤٨	٣	٢	٢
١٩٤٩	١	١	٥
١٩٥٠	١	١	٤
١٩٥١	١	١	٣
١٩٥٢	١	٢	٥
١٩٥٣	١	٢	٤
١٩٥٤	١	٢	٥
١٩٥٥	١	٢	٣
١٩٥٦	٢	٢	٥

ولا ينتظر التوسع فى زراعته إلا إذا نفذت مشروعات الرى اللازمة فى المناطق التى يجود فيها هذا النبات وبدأت زراعة قصب السكر على مقربة من شيروندو Chirundu فى وادى نهر زمبيزى، كما أن سد متيليكوى Mitilikwe يوفر الماء لهذا الغرض فى مساحة قدرها ١٦,٠٠٠ فدان على مساحة ٣٥ ميلا من السكة الحديدية المتجهة إلى ميناء لورنزو مركزو . ومن المشروعات الهامة سد كايل Kyle قرب فورت فكتوريا لأنه يساعد على رى مزارع القصب والموالح . وتقام مزرعة مساحتها عشرة آلاف فدان عند إنيانجا Inyanga فى روديسيا الجنوبية لإنتاج ١٢ مليون رطلا من الشاى .

ويجرى التوسع فى زراعة القطن فى نياسالاند بصفة خاصة حيث بلغ الإنتاج أكثر من ١٢ مليون رطل فى عام ١٩٥٨ . والاهتمام بزراعته يرتبط بمشروعات صناعة المنسوجات القطنية .

مستقبل التوسع الزراعى

يشتمل اتحاد إفريقية الوسطى على مزايا طبيعية ، فهناك أولا اعتدال المناخ فى المناطق العالية ، كما أن ارتفاع درجة الحرارة فى الجهات التى يقل ارتفاعها عن ألفى قدم يسمح بزراعة طائفة من المحاصيل المدارية مثل قصب السكر . وهكذا فالظروف مناسبة لتنويع الإنتاج الزراعى ، فضلا عن توسيع نطاقه .

إلا أن ثمة عوامل طبيعية أخرى تعتبر من العقبات فى وجه هذا التوسع ، نشير إلى أهمها :

أولا : المتوسط السنوى من المطر قليل نسبياً فى معظم أجزاء الهضبة إذ لا يتجاوز — كما ذكرنا — ٣٠ بوصة ، مما يحد من المساحات التى يمكن استغلالها فى الإنتاج الزراعى .

ثانياً : الطابع الفصلى للمطر وقد تحدثنا عن ذلك فى الفصل الأول من هذا الكتاب بالنسبة إلى القارة بوجه عام .

ثالثاً : عدم ثبات الأمطار من حيث موعد سقوطها ، وكميتها ، وتوزيعها على مختلف أنحاء البلاد .

رابعاً : فقر التربة فى الكثير من المناطق من حيث المواد المعدنية اللازمة لغذاء النبات ، وبخاصة المواد الفوسفاتية والأزوتية .

على ضوء الاعتبارات السابقة يبدو أن أى برنامج للتنمية الزراعية يجب أن يهدف من جهة إلى توفير المخصبات الكيماوية لتعويض نقص التربة ، وإلى تنفيذ عدد من مشروعات الرى من جهة أخرى وذلك بقصد توفير المياه وبخاصة فى فصل الشتاء .

ومن المشروعات ذات الأهمية الحيوية مشروع وادى شاير فى نياسالاند الذى سوف يترتب عليه زراعة ٢٠٠٫٠٠٠ فدان ، وهذا بالإضافة إلى فوائد أخرى منها توليد طاقة كهربائية، وتثبيت مستوى بحيرة نياسا مما يفيد الملاحة فهاويؤدى إلى نشاط حركة صيد الأسماك . وإقامة سد عند كوندو على نهر سابى يجعل فى الإمكان مساحة تتراوح بين ٣٠٠٫٠٠٠ ، ٤٠٠٫٠٠٠ فدان فى منطقة « سابى — لوندى» Sabi - Lundi الواقعة فى الجنوب الشرقى من إقليم روديسيا الجنوبية . وسوف تستفيد مساحات كبيرة بوادى نهر زمبيزى من سد كاريبا . وفى روديسيا الشمالية احتمالات كبيرة للتوسع فى زراعة قصب السكر والأرز وغيرها من المحاصيل فى وادى لوانجوا .

وكذلك يجب الاستفادة من المستنقعات والمناطق التى تغمرها مياه الفيضان . ومن ذلك أن مساحة المستنقعات الكبرى والسهول المجاورة فى روديسيا الشمالية تبلغ ١٣٫٧٥٤ ميلا مربعاً أى مايقرب من ٦ فى المائة من مساحة الإقليم .

الثروة الحيوانية

تتركز تربية الماشية فى روديسيا الجنوبية حيث بلغ عدد رؤوسها ٣٫٥٨ مليونا فى عام ١٩٥٨ ، يملك الأوربيون حوالى أربعين فى المائة منها ويهتم هؤلاء بتربية الماشية وبخاصة فى المزارع الأكثر جفافاً فى المنطقة الجنوبية الغربية من الإقليم . وعدد رؤوس الماشية فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ١٫٠٨ مليون ، ٣٥٠٫٠٠٠ على التوالى . وتنصب العناية عند الأوربيين على إنتاج اللحم وتشغل هنا روديسيا الجنوبية المركز الأول فى الاتحاد . وكذلك ينتج هذا البلد مقادير كبيرة من الزبد والجبن، فى

سنة ١٩٥٦ أنتج ١٫٢٣ مليون رطل من الزبد ، ٢٫٧٧ مليون من الجبن وتلك الأرقام تمثل ٣٢ ٪ ، ٨٧ ٪ على التوالى من الاستهلاك الداخلى .

ومما يفسر وجود مثل هذا العدد الضخم من رؤوس الماشية فى روديسيا الجنوبية بالقياس إلى الإقليمين الآخرين خلو القسم الأكبر منها من ذبابة تسى تسى ، بخلاف الحال فى روديسيا الشمالية حيث أكثر من ٦٠ فى المائة منها مصاب بهذه الآفة .

والماشية التى يملكها الإفريقيون أقل عدداً مما كان ينبغى أن يكون عليه الحال . ويلاحظ عليهم الأمور الآتية :

١ — الاهتمام بعدد الماشية أكثر منه بنوعها ، ولهذا يتصف الحيوان بالضعف والهزال وكمية اللحم التى تؤخذ منه أقل بكثير منها فى حالة الحيوان عند الأوربيين .

٢ — وجود ذبابة تسى تسى فى المعزلين الرئيسيين اللذين تقيم فيهما أغلبية الإفريقيين ، مما سلفت الإشارة إليه .

٣ — التوسع فى الرعى إلى الحد الذى يفوق طاقة المراعى .

٤ — عدم العناية بتوفير القدر الكافى من العلف وبخاصة حين تجف الحشائش وتتناقص .

٥ — الجهل بالأساليب العلمية ، وعدم محاولة توليد سلالات جديدة ، أو إحلال الأنواع العالية القيمة .

والإمكانيات وافرة أمام تربية الماشية حتى تصبح عنصراً طيباً من عناصر الدخل الزراعى حيث تكثر المناطق ذات المراعى الجيدة ، إلا أنه من الشروط الجوهرية العمل على تطهير البلاد وبخاصة روديسيا الشمالية من الحشرة الفتاكة المشار إليها .

مصائد الأسماك

وفى روديسيا الشمالية ونياسالاند مصائد كبيرة للأسماك فى بحيرات تنجانيقا ومرو وبنجويلا ونياسا ، وكذلك فى أنهار لوالابا وكافيو وزمبيزى . وقدر إنتاج الإقليم الأول من السمك الطازج والمجفف بنحو عشرة آلاف طن ، كما فى الوسع صيد عدة آلاف من الأطنان سنويا من بحيرة نياسا ، وينطبق الأمر ذاته على البحيرة الصناعية التى سوف تتكون بعد تنفيذ مشروع السد المراد إقامته على نهر شاير فى نياسالاند ، وكذلك من المستنقعات الكبيرة الموجودة فى الاتحاد .

الغابات

والمصدر الرئيسى للأخشاب الصلبة غابات وادى زمبيزى فى روديسيا الشمالية ، وغربى شلالات ڤكتوريا ، وميتابيلى لاند فى روديسيا الجنوبية . وفى الوقت نفسه بدأ تنفيذ مشروعات واسعة النطاق لغرس الغابات من أجل إنتاج الأخشاب اللينة فى روديسيا الجنوبية ونياسالاند ، وإن كانت العملية أقل نطاقا فى منطقة حزام النحاس بروديسيا الشمالية .

(رابعا) الثروة المعدنية

أشرنا فى مقدمة هذا الفصل إلى أهمية مركز إتحاد إفريقية الوسطى فى الإنتاج العالمى وكذلك الإفريقى من بعض المعادن الرئيسية . وتعتبر الثروة المعدنية العمود الفقرى لاقتصاديات هذا البلد ، كما أن فيها دافعاً قوياً على تقدم اقتصادى كبير وبخاصة فى إيجاد أساس قوى للصناعة . ولعل بعض الأرقام كفيلة بإبراز أهمية هذا القطاع. ففى عام ١٩٥٦ مثلا كانت المعادن(١) تمثل ٧٦ فى المائة من الصادرات الكلية للاتحاد. وإليها يعزى قدر كبير من نشاط عناصر الاقتصاد القومى الأخرى ، ففى سنة ١٩٥٤ استخدمت صناعة التعدين ٢٨ فى المائة من الفحم والكوك ، ٦٦ فى المائة من الكهرباء ، وكانت تمثل ٥٨ فى المائة من حمولة السكك الحديدية .

وشهدت الفترة التالية للحرب الأخيرة توسعاً كبيراً فى الإنتاج المعدنى(٢) كما يتضح من البيان التالى عن الاتحاد كله :

الأرقام القياسية لحجم الإنتاج

(١٩٤٩ = ١٠٠)

السنة	النحاس	الذهب	الأسبستوس	الكروم	الزنك	الفحم	الرصاص
١٩٣٩	٧٣	١٥٠	٧٣	٥٧	٥٠	٥٨	—
١٩٤٥	٦٧	١٠٧	٧٠	٧٦	٥٨	٨٧	١٣
١٩٤٦	٦٣	١٠٣	٧٠	٦٢	٦٥	٨٤	٥٠
١٩٤٧	٦٦	٩٩	٦٨	٦٤	٨١	٧٩	١٠٠
١٩٤٨	٧٤	٩٧	٨٦	٩٥	٨٥	٨٨	٨١
١٩٥٠	١٠٦	٩٧	٩٠	١٢٠	٩٦	١١١	٩٤
١٩٥١	١١٩	٩٣	٩٨	١٢٤	٩٦	١٢٠	١٠٠

(١) باستثناء السبائك الذهبية .

(٢) باستثناء الذهب .

السنة	النحاس	الذهب	الأسبستوس	الكروم	الزنك	الفحم	الرصاص
١٩٥٢	١٢٠	٩٥	١٠٦	١٣٢	١٠٠	١٣٣	٨٨
١٩٥٣	١٤٠	٩٥	١١٠	١٧٣	١٠٨	١٣٧	٨١
١٩٥٤	١٢٦	١٠١	١٠٠	١٦٥	١١٥	١٤٣	١٠٦
١٩٥٥	١٣٢	٩٩	١٣١	١٦٨	١١٩	١٧٣	١١٣
١٩٥٦	١٤٨	١٠٢	١٤٨	١٦٧	١٢٣	١٨٥	١٠٠

وتعتبر روديسيا الشمالية المركز الرئيسى لاستخراج النحاس ، ويلاحظ أن فى حوالى ٩٥٪ من الإقليم منحت امتيازات التنقيب عن المعادن واستغلالها إلى الشركات الكبرى . وتوفر صناعة تعدين النحاس مجال العمل للأوربيين والإفريقيين ونسبة عالية من الدخل القومى والإيرادات العامة بالاتحاد ، كما يتضح من الأرقام التالية :

١ — ففى ديسمبر عام ١٩٥٦ كان يعمل فيها ٧١٥٨ أوربياً ، ٣٩١٥٣ من الإفريقيين . وبلغ عدد الذين يقيمون فى مناطق التعدين وفى المدن المجاورة التى تعتمد عليها ٣١٠٤٨ من الأوربيين ، ١٩٥ر٥٦٠ من الإفريقيين ، ٥٦٠ آسيويا .

٢ — وكذلك قدر أنه فى عام ١٩٥٥ كانت صناعة النحاس تمثل ٢٩٪ من الإنتاج القومى الصافى ، ٣٢٪ من الدخل القومى الصافى ، وتمد الحكومة الاتحادية بنسبة ٣٧٪ من مجموع الضرائب التى تحصل عليها .

وقدر الاحتياطى من خام النحاس فى عام ١٩٥٨ بنحو ٦٦٢ مليون طن(قصير)، ولكن المشتغلين بالأبحاث الجيولوجية يؤكدون أن الاحتياطيات الفعلية أكبر بكثير من الأرقام المنشورة ؛ وما زالت أعمال التنقيب تجرى على نطاق واسع من جانب شركات النحاس الكبرى فى الشمال الغربى والجنوب الغربى من منطقة الحزام النحاسى Copperbelt وفى منطقة أخرى على نهر لاوبولا Laupula .

وتقدمت صناعة النحاس الكهربائى وزاد الإنتاج منه بسرعة فى السنوات الأخيرة ، وأقيم فى عام ١٩٥٨ مصنع لهذا الغرض عند ندولا Ndola ، ووصل إلى أقصى طاقته الإنتاجية فى عام ١٩٦٠ .

ومن المعادن الأخرى بروديسيا الشمالية المنجنيز الذى زاد إنتاجه ٢٢ مرة

فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، والكوبالت ، وكذلك الرصاص والزنك عند بروكن هل Broken Hill إلى الجنوب من الحزام النحاسى والاحتياطيات وافرة كما توجد مقادير كبيرة فى مناطق كثيرة لم تمتد إليها يد الاستغلال بعد .

وبلغت القيمة الكلية للمعادن التى أنتجت عام ١٩٥٨ : ٧٧٫٢٦٢٫٨٦٦ جنيها . وفيما يلى بيان عن أهم المعادن :

المعادن	الوزن		القيمة بالجنيه
الذهب	٢٫٦٧٥	أوقية	٤٤٫٧١٧
الفضة	٥٥٦٫٥٢٣	«	١٧٢٫١٩٣
الكوبالت (المعدن)	٢٠٫٩٥٠	هندردويت	١٫٨٧٧٫١٢٠
الكوبالت (غيره)	١٢١٫١٦٨	«	١٫٠٦٨٫٨٣٠
النحاس	١٣٤٫٣٠٩	طن	٢٣٫٣٤٩٫٣٨٠
النحاس (الكهربائى)	٢٤١٫٥١٦	طن	٤٦٫٦٥٩٫٠٩١
الرصاص	١٣٫٠٤٣	طن	٩٤٩٫٤٠٦
الزنك	٣٠٫٢٥٠	طن	١٫٩٩٤٫٦٣١
الحجر الجيرى	٤٠٩٫٠١٧	طن	٣٥٣٫٨٥٩
المنجنيز	٤٤٫٥٩٥	طن	٥٧٥٫٢٤٤

ومن ذلك البيان يتضح أن النحاس بنوعيه يمثل ٨٤٫٤ فى المائة من قيمة الإنتاج المعدنى فى الإقليم ، كما يلفت النظر ارتفاع قيمة النحاس الكهربائى بشكل ظاهر .

أما فى روديسيا الجنوبية فالإنتاج المعدنى أكثر تنوعاً وإن كان أقل أهمية منه فى روديسيا الشمالية ، إذ لم تتجاوز قيمته ٢٥٫٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ . وبدأ النشاط التعدينى باستخراج الذهب فى مستهل القرن الحالى واجتذب عدداً كبيراً من الأوربيين الذين توقعوا أن تكون الإمكانيات مثلها فى اتحاد جنوب إفريقية . وكان يمثل أكثر من نصف الدخل القوى بالإقليم ولكن هذه الأهمية النسبية أخذت تتضاءل بسبب النشاط الكبير فى استخراج المعادن الأخرى .

وبدأ تعدين الأسبستوس فى عام ١٩٠٨ واتسع نطاق الإنتاج فزاد من ٦٥ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ١١٥ ألف سنة ١٩٥٨ وأصبح الآن يشغل المحل الأول من حيث القيمة فى الإنتاج المعدنى فى روديسيا الجنوبية . ويعتبر هذا الإقليم البلد الأول فى إنتاج الأسبستوس ذى الدرجة العالية والثالث من حيث الإنتاج الكلى .

وأهمية الكروم آخذة فى الزيادة السريعة ، ويوجد فى مناطق عدة على طول Great Dike وأهم مراكزه فى سيلوكوى Selukwe . وكانت صعوبة المواصلات من الظروف التى حدّت من الإنتاج ويعد أغلبه للتصدير ، ولكن أمكن التغلب على هذه العقبة بإنشاء الخط الحديدى الجديد إلى لورنزو مركيزو . وفى ٣١ مارس سنة ١٩٥٧ زاد مقدار ما نقل من هذا المعدن بنسبة ٤٥ فى المائة عن السنة التى قبلها .

ومن المعادن التى أخذت تشغل مركزاً هاما فى إقتصاد روديسيا الجنوبية البيلاتيت Pelatite والماجنيزيت والنحاس . واكتشفت منطقة غنية جداً بالنيكل على بعد أربعين ميلا غربى بلدة جوتوما Gutooma وأقيم فى عام ١٩٥٧ مصنع تجريبى .

هذا وإن فى وجود احتياطيات كبيرة من الفحم وخام الحديد ما سوف يؤدى فى المستقبل إلى إقامة صرح إقتصادى أكثر ترابطاً وتكاملا .

والبيان التالى يوضح إنتاج المعادن الرئيسية وقيمتها بروديسيا الجنوبية فى عام ١٩٥٨ (بالطن القصير الذى يساوى ١٠٠ باوند أو ٩٠٧ر٠ من الطن المترى) :

المعدن	كمية الإنتاج	القيمة بالجنيه الإسترلينى
الأسبستوس	١٢٧ر١١٥	٧ر٥٩٣ر٧٢٦
الكروم	٦١٨ر٨٢٥	٣ر٩٧٦ر٥٣٨
الفحم	٣ر٨٩٧ر٢٢٠	٣ر٣٢٧ر٨٦٠
النحاس	٨ر٤٣٠	١ر٠٠٣ر٦٩٢
الحجر الجيرى	١ر٠٥٧ر٢٧٢	٢٠١ر٧٧٥
الذهب (بالأوقية)	٥٥٤ر٣٨٥	٦ر٩٥٠ر٥٠٢

ولا تلعب الثروة المعدنية دوراً فى نياسالاند إذ كان المعتقد أنها غير ذات قيمة ، كما أن البيض ينظرون إلى هذا الإقليم بوصفه مورداً للأيدى العاملة.

وبالرغم من تخلف عمليات البحث فالمعروف أن هناك احتياطيات من البوكسيت تقدر بنحو ستين مليوناً من الأطنان ونسبة الألومينا في الخام ٤٢٫٧ في المائة . ومن المنتظر استغلال البوكسيت لإنتاج الألمنيوم بعد توافر القوة الكهربائية في حالة تنفيذ مشروع وادي شاير . ومن المعادن الأخرى التي ثبت وجودها الأسبستوس والجرافيت والميكا والإلمنيت « ilmenite » .

أثر التوسع في الإنتاج المعدني

هذا التوسع الكبير حالياً ومستقبلا في إنتاج الثروة المعدنية له آثار سيئة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ — تجتذب صناعة التعدين الألوف من الإفريقيين الذين يغادرون المنازل ومناطقهم الأصلية وبذلك يقل عدد الأيدي العاملة هناك مما يؤثر تأثيراً ضاراً على الزراعة .

٢ — وتدفق هذه الأعداد الكبيرة يثير مشاكل اجتماعية كبيرة وفي مقدمتها عدم وجود المساكن الكافية ، كما أن الصناعة لا تستوعبها جميعاً ويظل فريق كبير متعطلا .

٣ — اعتماد الرخاء على بعض المعادن الرئيسية وفي هذا خطر كبير إذ يصبح البلد تحت رحمة الطلب في الأسواق العالمية .

(خامسا) الوقود

من المشكلات الرئيسية التى كانت تواجه اتحاد إفريقية الوسطى خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية والتى تميزت بنشاط واسع فى أعمال التعدين بصفة خاصة ، عـــدم توافر الوقود إذ لم يكن فى وسع شركة مناجم فحم وانكى Wankie Colliery Company إنتاج المقادير اللازمة من الفحم ولهذا كثيراً ما كانت شركات النحاس فى روديسيا الشمالية تضطر إلى قطع الأخشاب من الغابات مما يرفع تكلفة الوقود ثلاث مرات بالقياس إلى الفحم ، كما كانت تلجأ إلى استيراد الفحم من اتحاد جنوب إفريقية وأمريكا . ففى سنة ١٩٥٣ مثلا كانت هذه الشركات تحتاج إلى ثمانين ألف طناً من الفحم شهريا ولكن شركة وانكى لم تتمكن من إمدادها بأكثر من ٥٤٠٠٠ طناً . إلا أنه لما أمكن التغلب على العقبة الناشئة من قصور الإنتاج المحلى من الفحم واجهت الشركات مشكلة لاتقل خطورة وتتمثل فى عجز الخطوط الحديدية الروديسية عن مواجهة الزيادة فى إنتاج الفحم والطلب عليه . ففى يناير من عام ١٩٥٦ قدرت الطاقة الإنتاجية لشركة وانكى بأربعة ملايين ونصف مليون طن سنويا ولكن السكك الحديدية لم تتمكن خلال تلك السنة من نقل أكثر من ٣ر٧ مليونا ولهذا وجدت الشركات نفسها مضطرة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦ إلى استيراد سبعين ألف طنا عن طريق سكة حديد بنجويلا . وترتب على عدم توافر الوقود فرض قيود على استهلاك الكهرباء ، ولهذا نجد أن مصنع الفيروكروم الذى أنشىء فى جويلو Gwelo فى أوائل الخمسينات لم يكن يعمل بكامل طاقته الإنتاجية بسبب نقص القوة المحركة .

هذا الذى قدمناه عن النقص فى الوقود ليس معناه قصور الاحتياطيات ، بل على العكس من ذلك فإن الأخيرة ، سواء فى حالة الفحم أو القوة الكهربائيـة ، كبيرة القدر حتى وفق البيانات غير الوافية المعروفة حتى الآن ، وتكفى لمواجهة احتمالات التوسع الصناعى فى المستقبل .

وتقع مناجم وانكى على مسافة مائتى ميل إلى الشمال الغربى من مدينة بولاوايو Bulawayo وثمانية وستين ميلا من مساقط فكتوريا . وتقدر الاحتياطيات بنحو

٥٢٠٠ مليون طن من الفحم القيرى bituminous وقدر كبير منها مما يصلح لإنتاج الكوك . ومعظم الفحم التابع لمناجم الشركة قريب من سطح الأرض ، وتتراوح ثخانة الطبقة الرئيسية بين ١١ ، ٣٤ قدماً . وفى السنة المنتهية فى ٣١ أغسطس ١٩٥٦ بلغ الإنتاج ٣٫٦٩٥٫٠٠٠ طن من الفحم ، ٢٤٣٫٠٠٠ طناً من الكوك ؛ إلا أن الطاقة الإنتاجية لمناجم وانكى تقدر الآن بنحو ٥٫٠ مليون طن فى السنة ، بسبب ترشيد الأساليب المستخدمة فى التعدين .

ويقدر أن الفحم موجود فى منطقة مساحتها ٤٠٠ ميل مربع تقع فى إقليم القلد الأدنى والأوسط بروديسيا الجنوبية ومعظمها فى القسم الشمالى الغربى من هذا الإقليم والباقى فى الجنوب الشرقى . ودرس المختصون مشروعاً لاستخراج الفحم من لوبمبى Lubimbi الواقعة على مسافة خمسين ميلا شرقى وانكى وثلاثين ميلا شمالى الخط الحديدى ، أو من مكان شديد القرب من كيو كيو Que Que ، والغرض من ذلك خفض تكاليف نقل الفحم إلى مصنع الحديد والصلب القائم على مقربة من رسكوم Riscom . ويقدر احتياطى الفحم فى منطقة سابى الغربية West Sabi بنحو ٤٫٢٥ بليون طن ، ولكنه ليس من النوع الذى يصلح لعمل الكوك ، كما تبلغ نسبة رماد الفحم ٣٥ فى المائة ، وهذه اعتبارات تقلل من قيمته .

واكتشف الفحم كذلك فى روديسيا الشمالية شمالى نهر زمبيزى ، كما توجد حقول فى نياسالاند وبعضها فى جبال ڤيبيا Vipya بالشمال والبعض الآخر فى أقصى الجنوب .

وبالرغم من ضخامة الأرقام المنشورة عن الاحتياطيات « المحتملة » من الفحم ، إلا أنه يبدو أنها دون الحقيقة بكثير ، وما زال المجال واسعاً أمام مزيد من الدراسات الجيولوجية للتنقيب حتى يتسنى وضع تقدير أكثر دقة .

إلا أنه لا ينتظر التوسع فى إنتاج الفحم عنه فى الوقت الحاضر بسبب التناقص فى الطلب المحلى والخارجى عليه فى السنوات الثلاث الأخيرة ، ولذلك نلاحظ هبوطاً فى الصادرات من ٧٩٧٫٠٠٠ ألف طن (١٩٤٨ — ١٩٥٠) إلى ١٤٨٫٠٠٠ (١٩٥٥ — ٥٧) وهذه نسبة كبيرة ، كما أن استهلاك شركات النحاس انخفض إلى ٨٠٥٫٧٤٥ طن فى سنة ١٩٥٨ بعد أن كان ٩٤٥٫٧٢٢ طناً فى السنة .

التي قبلها . وما من شك أن الكهرباء المتولدة من سد كاريبا ومن المشروعات المماثلة التي يعتزم تنفيذها في المستقبل من العوامل التي سوف تقلل من الطلب على الفحم .

الكهرباء

وإزاء ما كانت تعانيه البلاد من النقص في الوقود بذلت جهود كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية ، وكان الاعتماد الأعظم على المحطات الحرارية . وترتب على تلك السياسة أن وصل إنتاج الكهرباء إلى ٢٤٣٢ مليون كيلوات ساعة في عام ١٩٥٧ . والبيان التالي يوضح سرعة التطور واتساع مداه خلال السنوات الممتدة من ١٩٢٨ إلى ١٩٥٧ ، والذي جعل من اتحاد إفريقية الوسطى البلد الثاني في إفريقية سواء من ناحية كمية الكهرباء المنتجة أو متوسط نصيب الفرد من الكهرباء ، وهذا التوسع يعكس بطبيعة الحال النشاط الاقتصادي في البلاد .

إنتاج الكهرباء في المدة

(١٩٢٨ — ١٩٥٧)

	الإنتاج الكلي (بملايين الكيلوات ساعة)			نصيب الفرد من الكهرباء (بالكيلوات ساعة)		
	١٩٢٨	١٩٥٠ — ١٩٥٢	١٩٥٥ — ١٩٥٧	١٩٢٨	١٩٥٠ — ١٩٥٢	١٩٥٥ — ١٩٥٧
روديسيا الشمالية	..	٨٧٧	١٢٦٥	..	٤٦١٫٦	٥٧٥
روديسيا الجنوبية	٣٣٠	٦٤٣	١٢٢٩	١٦٥	٣٠٦٫٢	٤٩١٫٦

ولضمان الحصول على القدر الكافي من الوقود عقد إتفاق مع « اتحاد التعدين بكاتانجا العليا » تقدم بمقتضاه ابتداء من عام ١٩٥٧ محطة لو مارتينيل Le Martinel (١) إلى شركات النحاس الروديسية كمية من الكهرباء قدرها ٥٠٠ مليون كيلوات ساعة في السنة . وتنقل الكهرباء مسافة طولها ٣٠٠ ميل .

---

(١) تقع هذه المحطة على نهر لوالابا Lualaba في الكنغو ، وطاقتها ٢٤٨٫٠٠٠ كيلوات . والإتفاق المشار إليه يظل قائماً إلى أن يتم إنتاج الكهرباء من مشروع كاريبا .

وفى عام ١٩٥٥ بدأ تنفيذ مشروع كاريبا ويتضمن :

(أولا) بنــاء سد على نهر زمبيزى ، إرتفاعه ٤٠٠ قدم وطوله ١٨٠٠ قدم .

(ثانياً) إنشاء محطتين لتوليد الـكهرباء على جانبى النهر ، وتتـكون كل منهما من ست وحدات طاقة كل منها ١٠٠٫٠٠٠ كيلوات .

وقد تم إنشاء السد ، وترتب عليه وجود بحيرة صناعية ضخمة طولها ١٧٥ ميلا وعرضها ٢٠ ميلا ، كما أغرقت مساحة من الأرض قدرها ٢٠٠٠ ميل مربع . وفى يناير سنة ١٩٦٠ بدأ نقل الـكهرباء إلى مناجم النحاس فى روديسيا الشمالية ، وسوف يتم فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ الارتباط بالمحطات الحرارية فى سالسبورى وبولاوايو ولوزاكا . وسوف تـكون كمية الـكهرباء ٨٥٠٠ مليون كيلوات ساعة . ولا شك أن المشروع يؤدى إلى تعديل كبير فى مركز القوة المحركة فى الاتحاد . وتجرى الأبحاث لإنشاء محطات هيدروليـكية على نهر كافيو Kafue .

وفى الوقت الذى كان يجرى فيه إنشاء سد كاريبا جرت توسيعات مهمة فى عدد من المحطات الحرارية وأنشئت محطات أخرى ؛ فزيدت طاقة محطة لوزاكا بنسبة ١٥٠ ٪ سنة ١٩٥٨ كما تم إنشاء محطة بسالسبورى فى عام ١٩٥٧ .

ولم يكتشف البترول حتى الآن فى اتحاد إفريقية الوسطى ، إلا أن ثمة تفـكير يهدف إلى استخراجه من الفحم . هذا ودلت الأبحاث التى أجريت على وجود خامات اليورانيوم ، ونشط التنقيب عنها على نطاق واسع فى منطقة نهر مبودزى Mpudzi وكذلك على طول الشواطىء الجنوبية الشرقية لبحيرة نياسا ، وفى إقليم حزام النحاس، روديسيا الشمالية .

قيمة الإنتاج المعدنى

(بملايين الجنيهات الروديسية)

السنة	النحاس	الذهب	الإسبستوس	الكروم	الزنك	الفحم	الرصاص	معادن أخرى	المجموع الكلى
١٩٣٩	٩ر٥	٦ر٢	١ر٦	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٤	—	٢	١٩ر٦
١٩٤٥	١١ر٢	٤ر٩	١ر٨	٠ر٤	٠ر٧	٠ر٧	٠ر١	١ر٣	٢١ر١
١٩٤٦	١٢ر٣	٤ر٧	١ر٧	٠ر٣	٠ر٩	٠ر٧	٠ر٥	١	٢٢ر١
١٩٤٧	٢٠ر٤	٤ر٥	١ر٧	٠ر٤	١ر٣	٠ر٦	١ر٣	٠ر٦	٣١ر١
١٩٤٨	٢٥ر٩	٤ر٤	٢ر٦	٠ر٨	١ر٧	٠ر٧	١ر٢	١ر٤	٣٨ر٧
١٩٤٩	٣١ر٣	٥ر٢	٤	١ر٠	٢	٠ر٩	١ر٤	١ر١	٤٦ر٩
١٩٥٠	٤٣ر٤	٦ر٤	٤ر٦	١ر٢	٣ر١	١ر١	١ر٥	١ر٦	٦٢ر٩
١٩٥١	٦٢ر٢	٦ر١	٥ر٥	١ر٥	٥ر٩	١ر٣	٢ر٤	٢ر٣	٨٧ر٢
١٩٥٢	٧١ر٩	٦ر٢	٦ر٧	١ر٨	٢ر٩	١ر٨	١ر٦	٣ر٨	٩٩ر٧
١٩٥٣	٨٩ر٧	٦ر٣	٦ر٥	١ر٩	١ر٩	٢ر٦	١	٤ر٦	١١٤ر٥
١٩٥٤	٩١ر٢	٦ر٧	٥ر٩	٢ر١	٢ر١	٢ر٧	١ر٤	٤ر٢	١١٦ر٣
١٩٥٥	١١٦ر٥	٦ر٥	٧ر١	٢ر٥	٢ر٥	٣ر٤	١ر٧	٣ر٣	١٤٣ر٥
١٩٥٦	١٢١ر٤	٦ر٧	٨ر٥	٢ر٧	٢ر٨	٣ر٧	١ر٨	٥	١٥٢ر٦

(سادسا) المواصلات

كانت السكك الحديدية والطرق البرية عاجزة بشكل خطير خلال السنوات التالية للحرب الأخيرة عن مواجهة الضغط المتزايد عليها سواء لنقل الفحم من مواطن إنتاجه إلى مراكز الإستهلاك الرئيسية مما سلفت الإشارة إليه أو للمنتجات المعدنية المعدة للتصدير . تلك الظاهرة كثيراً ماترتب عليها وقف العمل بصفة مؤقتة فى مناجم النحاس بروديسيا الشمالية ، وتراكم مقادير كبيرة من الأسبستوس والكروم فى مراكز الإنتاج ، وفرض القيود على الاستهلاك من الكهرباء ، ونقص كبير فى مواد البناء(١) . ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين النشاط الإقتصادى فى اتحاد إفريقية وبين وسائل النقل والمواصلات .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الصورة تبدو أشد تعقيداً حين نذكر أن الاتحاد لا يطل على البحر وإنما يبعد عنه مسافات طويلة مما يجعل تكاليف نقل السلع المصدرة أو المستوردة ترتفع بصورة ملحوظة وتصبح عبئاً يحول دون تصدير المنتجات الكبيرة الحجم والقليلة القيمة نسبياً ؛ وهذه الحقيقة واضحة فى القطاع الزراعى حيث يركز المستوطنون الأوربيون جهودهم فى إنتاج ما له قيمة نقدية عالية بالقياس إلى الوزن والحجم مثل الطباق والموالح والشاى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن البعد عن البحر جعل الاتحاد يعتمد على الموانى الواقعة فى البلدان المجاورة وما تشتمل عليه الأخيرة من تسهيلات فى النقل . ولقد ظل الاتحاد زمناً طويلا يتخذ من ميناء بيرا فى موزمبيق المنفذ الرئيسى لتجارته الخارجية مما ترتب عليه اشتداد الضغط على الميناء حتى كانت السفن تبقى راسية شهوراً قبل أن يصبح فى الإمكان تفريغ شحناتها أو شحنها بالمنتجات المعدة للتصدير . ولم يبدأ ذلك الضغط يخف إلا فى أواخر عام ١٩٥٥ حين أمكن مد خط حديدى إلى ميناء لورنزو مركيزو فى الجزء الجنوبى من موزمبيق . وكذلك يستخدم الاتحاد بعض موانى اتحاد جنوب إفريقية ولكن من الصعب أن يكون ذلك فى صالح روديسيا الشمالية بسبب طول المسافة . وكانت شركات النحاس تستورد بعض حاجتها من الفحم عن طريق

---

(١) William A. Hance : African Economic Development p. 145.

سكة حديد بنجويلا فى أنجولا . كما أنه ابتداء من عام ١٩٥٧ أخذت تصدر كميات من النحاس عن طريق السكة الأخيرة وميناء لوبيتو بعد أن تم الاتفاق على إحلالها من الشرط الذى كان يقضى عليها باستخدام السكك الحديدية الروديسية . إلا أن من عيوب استخدام طريق أنجولا ضرورة اختراق أراضى جمهورية الكنغو مما يزيد من طول المسافة . ولاشك أن اضطرار إتحاد روديسيا ونياسالاند إلى استخدام موانى البلدان المجاورة أدى إلى ربط السكك الحديدية فيه بمثيلتها فى هذه البلدان مما سوف نشير إليه .

وتبدأ شبكة الخطوط الحديدية الروديسية من أومتالى Umtali إلى سالسبورى وبولاوايو وليفنجستون ولوزاكا وحزام النحاس . وهى ترتبط بالبلدان المجاورة على النحو الآتى :

١ — مع سكة حديدبيرا وكان ذلك الميناء المنفذ الرئيسى لتجارة الاتحاد الخارجية .

٢ — فى عام ١٩٥٥ أمكن وصلها بالسكة الحديدية المتجهة إلى ميناء لورنزو مركيزو .

٣ — بسكة حديد اتحاد جنوب إفريقية عند بلدة مافيكنج Mafeking

٤ — بسكة حديد « الكنغو الأدنى — كاتانجا » ومنها إلى ميناء لوبيتو عن طريق سكة حديد بنجويلا .

أما فى نياسالاند فهناك خط حديدى واحد رئيسى يمتد من ساليما على بحيرة نياسا إلى ميناء بيرا . وتعتبر هذه البحيرة من أهم وسائل النقل المائية الداخلية بالإقليم ولكن يحد من أهميتها تعرضها لعواصف خطيرة تهب من وقت إلى آخر ، وتفاوت مستوى الماء فيها ولذلك فمن النتائج التى سوف تترتب على تنفيذ مشروع وادى شاير تثبيت مستوى الماء مما يتيح الملاحة المنتظمة على الدوام .

وهناك مشروعات عدة تهدف إلى تحسين شبكة المواصلات الحديدية ، أهمها :

١ — ربط خط « جويلو - أومفوما » فى روديسيا الجنوبية بالخط الرئيسى عند أودزى Odzi قرب أومتالى مما يوفر مسافة طولها ١٥٠ ميلا بالنسبة إلى الصادرات من روديسيا الشمالية وجنوبى غرب روديسيا الجنوبية .

٢ — إنشاء وصلة بين سينويا فى روديسيا الجنوبية وكافيو فى روديسيا الشمالية

وبذلك تقل المسافة من لوزاكا وحزام النحاس إلى سالسبورى وبيرا بحوالى ٥٠٠ ميل .

٣ — ربط السكك الحديدية فى الاتحاد بشبكة تنجانيقا وبذلك يتسنى استخدام موانى البلد الأخير مثل دار السلام ويساعد على زيادة الارتباط التجارى بين البلدين . وهذا المشروع يتفق مع السياسة التى ترمى إلى إنشاء اتحاد كبير فى شرق إفريقية من أوغنده وكينيا وتنجانيقا وتنضم إليه نياسالاند وروديسيا الشمالية إذا انفصلتا عن اتحاد إفريقية الوسطى[١] .

٤ — إنشاء خط حديدى مباشر إلى ساحل المحيط الأطلسى عند Baio dos Tigres أو موزاميدس فى أنجولا ؛ أو تحقيق الإتصال المباشر بسكة حديد بنجويلا دون الحاجة إلى المرور عبر أراضى الكنغو .

٥ — ضرورة تحسين الخطوط الحديدية الحالية وتجديد العربات والقاطرات .

الطرق البرية

ويبلغ طول الخطوط البرية فى الاتحاد أكثر من ٦٣٫٥٠٠ ميل ، منها ماطوله ١١٫٠٠٠ ميل يعتبر من الطرق الرئيسية . والطرق البرية تربط المراكز الرئيسية بعضها ببعض وكذلك بالبلدان المجاورة . أما الطرق الفرعية فالغرض منها خدمة المناطق الزراعية .

وقد تضمن مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ — ٥٩) إنفاق ٦٢٫٣ مليون جنيها (بخلاف تكاليف مشروع سد كاريبا) ،وخصصت أكبر نسبة وقدرها أربعون فى المائة للسكك الحديدية والطرق والكبارى وغير ذلك مما يرفع مستوى المواصلات فى البلاد .

---

(١) راجع فى هذا الموضوع كتابنا « مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية » القسم الثانى عشر ، ص ١٠٦ — ١٢١ .

(سابعا) الصناعة

ما تزال الصناعة فى اتحاد إفريقية الوسطى تجتاز المراحل الأولى من تطورها بالرغم من سرعة التقدم الذى تحقق فى السنوات الأخيرة وبخاصة فى روديسيا الجنوبية بحيث صارت الصناعة تمثل حوالى ١١ فى المائة من الإنتاج الكلى فى الاتحاد. وما من شك أن هذا التقدم ينبىء بالكثير من الإحتمالات التى سوف يتمخض عنها المستقبل. إلا أننا نلاحظ على الصناعة فى الأقاليم الثلاثة اختلافا نوعياً وكمياً. فهى فى نياسالاند عنصر قليل الأهمية من عناصر اقتصادها وتقتصر بصفة كلية على معالجة واعداد الغلات النباتية النقدية مثل الشاى والقطن. وكذلك تنصب عملية التصنيع فى روديسيا الشمالية على معالجة المعادن المنتجة من حيث تركيزها وصهرها وتنقيتها. أما فى روديسيا الجنوبية فالصناعة تتميز بالتنوع بحيث أصبحت تشمل معظم المجالات الهامة. وفضلا عن هذا فتقدمها كان سريعا ومطرداً. ومما يشهد بهذا أنه فيما بين عامى ١٩٣٨، ١٩٥١ زاد عدد المنشئات الصناعية (بالألف) من ٢٩ر٠ إلى ٧٢ر٠، وارتفع عدد العاملين(١) فيها (بالألف) من ١٨ إلى ٦٨، فكأن الزيادة فى العمالة كانت أربع مرات وهى نسبة كبيرة تدعو إلى الدهشة. وسارت الحركة التصنيعية قدما فيما بعد عام ١٩٥١، بحيث لو اعتبرنا الرقم القياسى للإنتاج يساوى (١٠٠) فى سنة ١٩٥٣ فإننا نجد أنه ارتفع إلى ١٥٧ فى سنة ١٩٥٧ مقابل ٨٩ سنة ١٩٥١ وهى زيادة تبلغ حوالى ٧٦ فى المائة.

ومن الأدلة الأخرى على النشاط الصناعى أنه فيما بين عامى ١٩٥٤، ١٩٥٧ مثلا هبطت نسبة (٪) الواردات من المنسوجات من ١١٫٧ إلى ٨٫١ من مجموع واردات الاتحاد، بينما زادت فى حالة المواد الأساسية.

ويرجع هذا التقدم الصناعى إلى أسباب عدة نذكر منها :

(أولا) ترتب على نشوب الحرب العالمية الثانية انقطاع ورود الكثير من المنتجات الاستهلاكية ومن هنا وضحت الضرورة التى تدعو إلى إقامة الصناعات التى تخرج أمثال هذه السلع.

---

(١) وهؤلاء يشملون الموظفين الفنيين والإداريين والكتابيين والعمال اليدويين من الأوربيين والإفريقيين.

(ثانياً) وبالرغم من انتهاء الحرب ظلت أسعار السلع المستوردة مرتفعة لمدة سنوات فكان ذلك دافعاً على التوسع فى الإنشاءات التى قامت خلال الحرب .

(ثالثاً) زادت هجرة الأوربيين إلى الاتحاد وبخاصة إلى روديسيا الجنوبية فى فترة مابعد الحرب، وتعين تدبير أعمال يزاولونها . وبالرغم من وجود مساحات كبيرة مخصصة للبيض وذات إمكانيات وافرة للاستغلال الزراعى ، إلا أنه لم يكن من اليسير استخدام الأيدى العاملة الأوربية الأصل والتى وفدت على البلاد ، فى الزراعة بسبب الاعتماد على العمال الإفريقيين الذين كان أصحاب المزارع يفضلونهم نظراً لضآلة الأجور التى تدفع لهم . وعلى ذلك كان من الطبيعى تنشيط الصناعة حتى يكون فيها وفى الحرف الأخرى الناشئة عنها والمرتبطة بها مجال للمهاجرين البيض .

(رابعاً) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاتحاد بعد الحرب . وإذا كان اهتمامها الأساسى إنصب على التعدين والنقل وتوليد الكهرباء ، إلا أن جانباً منها اتجه نحو الصناعات التحويلية ، ولذلك نرى أن أول مصنع للأسمنت قام فى سنة ١٩٥٠ بفضل « هيئة تنمية المستعمرات » التى قدمت مليونا من رأس المال اللازم للمشروع والبالغ ١٫٣ مليون جنيه ، وقدمت الحكومة المحلية الباقى .

(خامسا) اضطلاع الحكومة بدور إيجابى مباشر فى عملية التنمية الصناعية ، ومن ذلك أن صناعة الحديد والصلب أقامتها منشئات تملكها الدولة وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٥٧ إذ انتقلت إلى أيدى شركة خاصة. وامتد التدخل الحكومى إلى ناحية أخرى غير مباشرة فقد كان الغرض الرئيسى من التعريفة الجمركية الصادرة فى يوليو سنة ١٩٥٥ تشجيع المشروعات الصناعية الجديدة ومساعدتها على الوقوف فى وجه المنافسة الأجنبية .

أهم الصناعات

وتمثل صناعة المواد الغذائية (بما فى ذلك المشروعات على اختلاف أنواعها) حوالى ربع الإنتاج الصناعى فى روديسيا الجنوبية مقابل ٣٠ فى المائة فى حالة مواد البناء مثل الأسمنت والمواد الخرسانية . وأنشئت مصانع إنتاج الأسمنت فى بولاوايو وسالسبورى وكولين بون Colleen Bawn (وكلها فى روديسيا الجنوبية) ، كما تقوم هذه الصناعة فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وارتفع إنتاج الأسمنت (بالألف طن) من ٧١ سنة ١٩٤٨ إلى ٦٥٧ سنة ١٩٥٧ . وفى السنة الأخيرة أقيم مصنع

فى بولاوايو لعمل الأسمنت من الأسبستوس . وتعتبر بلدة أومتالى Umtali أهم مركز لعمل الخرسانة المسلحة .

وصناعة المنسوجات تسير باطراد فى طريق التوسع السريع ؛ وكانت بداية الحركة صنعا لعمل المنسوجات القطنية فى جاتوما وتلاه إنشاء اثنى عشرة مصنعاً للغزل وأكثر من ستين مصنعا لعمل الملابس . وفى عام ١٩٥٥ افتتح مصنع جديد للغزل فى أومتالى ويشتغل كذلك بعمل الزكائب من الجوت .

وتشمل الصناعات الكيماوية عمل الأسمدة والزيوت النباتية والصابون والبويات والكبريت والفرقعات وحامض الكبريتيك والورق ، كما أنشىء مصنع فى بولا وايو لعمل إطارات الكاوتشوك ويستورد حاجته من المطاط الطبيعى . وتعتبر الأقاليم الوسطى فى روديسيا الجنوبية مركز صناعة الحديد والصلب ، وحين تولت إحدى الشركات الخاصة أمر تلك الصناعة وضعت برنامجا للتجديد والتوسع بحيث ترتفع الطاقة الإنتاجية إلى ١٥٠٫٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ كمرحلة أوليـــة فى تنفيذ هذا البرنامج .

وتجرى فى مواطن الإنتاج عمليات صهر وتركيز وتنقية المعادن مثل النحاس والكوبالت والقصدير والرصاص ، وقد تقدمت صناعة النحاس الكهربائى بخطوات واسعة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . وكذلك بدأت فى روديسيا الجنوبية صناعة الأدوات الحديدية البسيطة ، والصناعة الهندسية الكهربائية التى قامت بإنشاء مصنع فى بولاوايو وينتج موتورات قوة الواحد منها خمسة أحصنة .

مستقبل الصناعة

إن إمكانيات التقدم الصناعى وافرة فى اتحاد إفريقية الوسطى بسبب وجود الكثير من المقومات الأساسية اللازمة :

(أولا) وفرة الخامات الزراعية والمعدنية وتنوعها مما يتيح قيام الكثير من الصناعات ، فهناك القطن والزيوت النباتية والطباق كما تساعد الظروف المناخية على زراعة غلات أخرى كثيرة تصلح للأغراض الصناعية . والمجال واسع أمام التوسع فى تربية الماشية وبذلك تقوم صناعات اللحوم والجلود والأدوات الجلدية على نطاق واسع . وجزء من الغابات الموجودة بالبلاد ينتج خشب التاك ، إلا أن معظم الغابات

قليل الأهمية من الناحية الصناعية ولهذا يمكن وضع برنامج طويل الأمد لزراعة غابات تضم أنواعا من الأشجار التى يمكن أن تكون لها أهميتها الصناعية . والمعادن التى يجرى إنتاجها حالياً كثيرة ومتنوعة كما أن الاحتياطى منها كبير .

(ثانياً) توافر الأيدى العاملة وخصوصاً الإفريقية منها .

(ثالثاً) توجد القوة المحركة بوفرة فهناك احتياطيات ضخمة من الفحم فضلا عن الإمكانيات الواسعة فى إنتاج الطاقة الكهربائية .

(رابعاً) والسوق المحلية عامل مشجع ، فعدد الأوربيين كبير ويتزايد وقدرتهم الشرائية عالية بسبب ارتفاع مستوى الدخول ، إلا أن العنصر الأوربى وحده غير كاف من ناحية استهلاك المنتجات الصناعية ومن هنا تبدو أهمية السوق الإفريقية نفسها ولكن هذه لا يمكن أن تؤدى دوراً فعالا إلا إذا ارتفع مستوى معيشة الإفريقيين بشكل محسوس وبذلك تتوافر لديهم القوة الشرائية اللازمة .

غير أن التقدم المنتظر فى الصناعة يصطدم بعقبة خطيرة تتمثل فى السياسة العنصرية المتبعة فى الاتحاد . فأجور العمال الإفريقيين منحطة بشكل ظاهر ، ويعاملون فى المدن والمراكز الصناعية بوصف كونهم عنصراً غير دائم وبذلك تفتقر حياتهم إلى الاستقرار والطمأنينة . وهم كذلك محرومون من الارتقاء إلى مرتبة الأعمال الفنية والحاذقة وذلك نتيجة مترتبة على سياسة حاجز اللون colour bar السائدة .

وأكثر من هذا فإن السياسة المتبعة تهدد بالانفجار الذى يمكن أن يعصف بكيان الاتحاد ذاته وها نحن أولاء نسمع نياسالاند وروديسيا الشمالية تطالبان بالانفصال عنه إذا لم تعدل الأوضاع على النحو الذى يجعل الأمر فى أيدى الأغلبية.

وعدم استقرار الأوضاع السياسية يهدد النهضة الصناعية من ناحية أخرى . فالمعروف أن رؤوس الأموال الأجنبية ظلت تتدفق على الاتحاد بمقادير كبيرة لمزاولة شتى أنواع النشاط الاقتصادى ، إلا أنها الآن تشعر بالتردد الواضح بل والخوف من الاستثمار فى هذا البلد الذى يمكن القول بأن مصيره فى الميزان . وهذا الخطر تشعر به الشركات الصناعية الكبرى وبدأت تحذر من مغبة استمرار التوتر فى العلاقات بين الأقلية الأوربية والأغلبية الإفريقية .

(ثامنا) التجارة الخارجية

بالرجوع إلى البيانات الخاصة بتجارة الإتحاد الخارجية فى السنوات الخمس الأخيرة نجد أن صادراته تشمل طائفة كبيرة من السلع مثل الطباق والشاى والجلود واللحوم ثم النحاس والكروم والزنك والرصاص والكوبالت والأسبستوس والذهب . إلا أننا نلاحظ على تلك القائمة أمرين على جانب كبير من الأهمية ، أولهما أن تلك السلع جميعاً من المواد الأولية النباتية والمعدنية ، سواء أ كانت بصورتها الخام كلية أم أدخلت عليها بعض عمليات أولية من تركيز وصهر وتنقية ولكنها لا تدخل فى نطاق الصناعات التحويلية بمعناها الدقيق . ومعنى هـذا أن السلع الصناعية ليست عنصراً يذكر فى صادرات الإتحاد وإن اشتملت على قدر من المنسوجات إلى البلدان المجاورة ، وهذا راجع ـ كما أوضحنا ـ إلى أن الصناعة ما زالت تمر فى الطور الأول من النمو . والأمر الثانى أنه بالرجوع إلى الأرقام المتعلقة بقيمة السلع المصدرة نلاحظ أن سلعتين فقط وهما النحاس بنوعيه (الخام والكهربائى) والطباق يمثلان حوالى سبعين فى المائة من مجموع الصادرات ، وبذلك يندرج الإتحاد فى زمرة البلدان التى يعتمد إقتصادها على عدد محدود للغاية من السلع مما يجعله تحت رحمة البلدان الصناعية الكبرى ، ولعل هذه الظاهرة من عوامل ضعف إقتصاد الروديسيتين ونياسالاند .

وفى عام ١٩٥٥ بدأ العمل فى مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ — ١٩٥٩) ومشروع سد كاريبا الكبير ، ويتضمن الأول خططاً لتحسين الزراعة ودعم الصناعة وتوسيع شبكة المواصلات وإقامة المبانى والمنشئات وغير ذلك . وكان طبيعياً أن يبدو أثر تنفيذ هذين المشروعين على واردات البلاد خلال السنوات القلائل الأخيرة فتناقصت الواردات من المنسوجات بسبب النشاط الذى تحقق فى صناعة النسيج وعمل الملابس . وفى الوقت نفسه زادت الأهمية النسبية للواردات من الآلات ومعدات النقل ، والمعادن والمصنوعات المعدنية ، والمواد الكيماوية وبخاصة الأسمدة والمفرقعات ، والمواد الأساسية ، والبترول والمشتقات البترولية .

وقد بلغت قيمة الصادرات والواردات ٤ر١٣١ ، ٦ر١٥٧ مليونا من الجنيهات على التوالى فى عام ١٩٥٨ أى أن نصيب الفرد من مجموع التجارة الخارجية كان ٣٧

جنيها وهو رقم طيب بالنسبة إلى الكثير من البلدان الإفريقية . وفيما يلى بيان بقيمة السلع المصدرة والمستوردة الرئيسية فى السنة المشار إليها (بالألف جنيه) :

	الصادرات		الواردات
نحاس (بنوعيه)	٦٧ر٦٦٤	سيارات	٦ر٩٤٧
طباق خام	٢٧ر٨٣٤	منسوجات قطنية	٣ر٩٤٠
أسبستوس خام	٧ر٣٩٦	آلات للتعدين	٤ر٠٥٥
شاى	٢ر٩٥٥	ملابس خارجية	٣ر٠٨٢
كروم خام	٣ر٠٢٥	آلات كهربائية	٣ر٤٧٥
ذهب	٦ر٧٧٩	عربات نقل	١ر٩٣٢
معدن الكوبالت	١ر٤٣١	بنزين	٣ر٣٤٠
		أسمدة	٢ر٥٥٣
		آلات زراعية	٢ر٢٠٨
		قاطرات وأجزاء غيار	٣ر٠٨٠

العلاقات التجارية

ويلفت النظر بالنسبة إلى اتجاهات التجارة الخارجية :

(أولا) معظم التجارة مع بلدان العالم الرأسمالى وبخاصة انجلترا واتحاد جنوب جنوب إفريقية والولايات المتحدة الأمريكية . وتشغل الدولة الأولى مركز الصدارة سواء فى الصادرات أو الواردات كما يتضح من البيان التالى (بالألف جنيه) :

السنة	مجموع تجارة الاتحاد الخارجية	تجارة الاتحاد مع المملكة المتحدة
١٩٥٦	٣٣٨ر١٦٤	١٦٦ر٥٨٧
١٩٥٧	٣٥٩ر٨٧٤	١٤٣ر٢٣٥
١٩٥٨	٢٨٩ر٠٣٧	١٢٠ر١٦٧

(ثانياً) يعتبر اتحاد إفريقية الوسطى على رأس البلاد ذات العلاقات التجارية مع القارة الإفريقية . فى عام ١٩٥٧ مثلا كانت تجارته الخارجية مع البلاد الإفريقية تمثل ٢٦ر٩٪ من التجارة مع جميع البلدان، وكانت النسبة فى الواردات والصادرات ٣٦ر٤ ، ١٨ر١ فى المائة على التوالى . غير أنه يجب أن نشير إلى أن الشطر الأكبر من تجارة الاتحاد الإفريقية مع اتحاد جنوب إفريقية .

الفصل السابع
إمكانيات أفريقية الشرقية

القسم الأول

تقرير اللجنة الملكية

شكلت اللجنة الملكية لإفريقية الشرقية بعد أن بعث حاكم كينيا فى ذلك الحين ، السير فيليب ميتشل ، برسالته عن « الأرض والسكان فى إفريقية الشرقية » والتى أوصى فيها بضرورة القيام بدراسة استقصائية .

وحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة المهام التى نيطت بها وهى أنه إزاء الزيادة السريعة فى عدد الإفريقيين وازدحام السكان الشديد فى مواطن معينة يجب فحص التدابير اللازمة لرفع مستوى المعيشة بما فى ذلك إدخال رأس المال لتمكين الفلاحين من تنمية الإنتاج وتوسيع نطاقه . وعهد إلى اللجنة وضع التوصيات وبخاصة فيما يتعلق بإدخال أساليب أفضل لمزاولة عملية الزراعة ، والتعديلات التى لابد منها على أساليب الحيازة القبلية التقليدية ، وفتح الأراضى التى لم تستغل استغلالا كاملا بعد ، وتنمية النشاط الصناعى ، وبحث ظروف العمل مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأحوال الاجتماعية ونمو عدد سكان المدن ، والمشكلات الاجتماعية الناشئة عن ازدياد عدد السكان الدائمين بالمدن والذين يشتغلون بالصناعة . وطلب إلى اللجنة إذا رأت ذلك ضروريا ، إبداء الرأى بشأن السياسة المتعلقة بمسائل أخرى مثل التعليم والصحة العامة ، وأن تدرس الاتجاهات المحتملة بصدد السكان ، وأن تأخذ فى الاعتبار الإلتزامات القائمة فيما يتصل بضمان الأرض المحجوزة لمختلف الأجناس والجماعات فى مختلف أجزاء الأقاليم التى تشملها الدراسة .

وقد رأينا أن نخصص القسم الأول من هذا الفصل لنشر خلاصة هذا التقرير كما أوردها وليم ا. هانس فى كتابه «التطور الاقتصادى الإفريقى».(١) ونود أن نقول إنه بالرغم من كون هذا التقرير خاصا بإفريقية الشرقية البريطانية وهى بلاد أوغنده

(١) ص ١٨٢ — ٢١٧ .

وتنجانيقا وكينيا ، إلا أن الملاحظات التي تضمنها تنطبق على الكثير من البلدان الإفريقية ، كما أن التوصيات التي تقدم بها جديرة بالنظر والاهتمام .

(١) المظاهر الطبيعية

تقع كينيا وتنجانيقا وأوغنده بين المحيط الهندي والبحيرات العظمى في إفريقية الوسطى ، ومنها تتكون كتلة متماسكة تبلغ مساحتها ٦٤٢٫٧٢٨ ميلا مربعاً من اليابسة ، ٣٨٫٩٠١ ميل من المسطحات المائية . ونكاد نلتقي فيها بكل المظاهر الطبيعية ، فمن جبال مرو Meru وكليمنچارو التي تغطي قممها الثلوج الدائمة إلى الحزام الساحلي الحار الرطيب ، ومن الصحاري القاحلة بالمديرية الشمالية في كينيا إلى المروج النضرة التي تكسو الهضبة العالية .

والتباين كبير في المناخ ، فهناك المداري المطير ثم الصحراوي ، إلى جانب المناخ المعتدل التي تتميز به المرتفعات في الجهات المدارية . ويختلف معدل المطر من حوالي خمس بوصات في المديرية الشمالية من كينيا إلى حوالي خمسين بوصة فوق الحـــزام الساحلي وحوض بحيرة فكتوريا ، بينما يقرب في بعض الأنحاء الجبليـــة من مائة بوصة . ويسقط المطر في أجزاء كثيرة من كينيا وأوغنده وفي جـزء من تنجانيقا خلال فصلين من العام ، بينما يقتصر في بعض الأجزاء الأخرى على فترة قصيرة جداً مما يحول دون نضوج محاصيل عدة . وثمة نواح مصدر أمطارها ما يهب عليها من عواصف قليلة ولـكنها بالغة العنف .

الأقاليم الطبيعية الأساسية

يمكن تقسيم إفريقيـــة الشرقية إلى أقاليم طبيعية أساسية أربعة ، وهي الحزام الساحلي ، والسهل الساحلي الذي يقع وراءه ويرتفع إلى ٢٠٠٠ قدم ، وهضبة إفريقية الشرقية الرئيسية ، ومنخفض بحيرة فكتوريا . والحزام الساحلي الذي يتراوح عرضه بين عشرة أميال وأربعين ميلا ، منطقة يكثر المطر نوعا في وسطها ثم يتضاءل كلما اتجهنا صوب حدود الصومال وجنوبي نهر روفيچي Rufiji . وتتفاوت أنواع التربة ، فمن الطبقات الرسوبية الخصبة في دالات الأنهار إلى الطبقات الخشنة المرجانية غير الخصبة التي تعم جهات شاسعة .

أما السهل الساحلي فيمتد إلى وراء الإقليم الأول ويعرف باسم منطقة نيكا Nyika فيضم الشطر الأكبر من المديرية الشمالية بكينيا وكل المنطقة الجنوبية من تنجانيقا ، والقسم الأوسط منه أشبه بعنق زجاجة ويبلغ عرضه من تانجا إلى الداخل مائة ميل. وأقل المطر في الشمال حيث تسود الصحراء والإستبس ويفتقر الأهالي البدو إلى الأمن الإقتصادي بسبب قلة المياه السطحية . ثم يزداد في اتجاه الجنوب حيث يمكن أن يصل المتوسط إلى ٢٠ بوصة فأكثر وإن اختلف من سنة إلى أخرى . والتربة خفيفة بوجه عام وقابلة للتآكل وتنفد خصوبتها بسهولة . ويعظم تركز الزراع الإفريقيين حيث التربة الرسوبية في المناطق الواقعة على طول الأنهار مثل تانا وجالانا وروفيجي . إلا أن في معظم الإقليم مناطق مسكونة متناثرة يكاد إنتاجها يكفي غذاء أهلها . وقلة الماء بالإضافة إلى ذبابة تسي تسي من العوامل التي تحدّ من التوسع في استغلال هذا السهل . وتتشقق المنطقة مكوّنة سلاسل من التلال وقمما عالية يزداد فيها المطر كما توجد التربة البركانية الخصبة ، وبذلك يمكنها توفير العيش لعدد كبير من الزراع الإفريقيين .

والهضبة الأساسية جزء من الهضبة التي تمتد من إتيوبيا إلى إقليم الرأس (من اتحاد جنوب إفريقية) ويتراوح إرتفاعها بين ٤٠٠٠ ، ١٠٫٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وتقسمها الأخاديد الشقية إلى قسمين . وتقوم على جوانب هذه الأودية مرتفعات تبلغ في بعض الجهات ٣٠٠٠ قدم . وتتكون الأجزاء الشمالية والجنوبية الشرقية من الأخدود الشرقي من أرض جافة غير خصبة ويكسوها العشب القصير، والمطر قليل لا يمكن الاعتماد عليه . إلا أن جزءه الذي يخترق مرتفعات كينيا يضم أرضاً جيدة تصلح لقيام المزارع الكبيرة حيث يمكن التغلب على مشكلات المياه ، كما توجد مناطق صغيرة يغزر فيها المطر . أما الأخدود الغربي الأقل ارتفاعا فجاف وحار نسبيا، والتربة بوجه عام ليست خصبة . وبين الأخدودين يقع منخفض بحيرة فكتوريا .

وفي الهضبة كتل جبلية أكبرها يضم مرتفعات كينيا وبعض الجهات المجاورة؛ والمناطق الجبلية الرئيسية في تنجانيقا عبارة عن سلاسل كليمنجارو ومرو وأوزمبارا وباري وأولوجورد والمتّسيف الواقع عند رأس بحيرة نياسا . ويوجد جبل إلجون Elgon على حدود كينيا وأوغنده ، بينما في أوغنده نفسها تقع سلسلة روتزوري ومرتفعات كاجوزي على طول حدود الكنغو ورواندا أورندى .

وفى هذه الهضبة يعظم تنوع النبات بسبب التباين البالغ فى الارتفاع والذى ينعكس أثره على المطر ودرجة الحرارة . ويتراوح الاستغلال الزراعى بين الزراعة المختلطة الكثيفة كما تمارسها قبيلة كيكويو وبين الرعى القبلى من جانب الرعاة البدو مثل قبيلة ماساى . وقد يختلف المطر من ١٠ بوصات إلى ١٠٠ بوصة . ويقدر أن حوالى نصف مساحة مرتفعات كينيا لا يصلح للزراعة . وكانت الغابات تغطى الكثير من المناطق الجبلية . ويتركز السكان فى الجهات ذات التربة الخصبة والمطر الغزير وهذه هى المناطق التى تثور فيها المشكلات الرئيسية .

ويشتمل منخفض بحيرة فكتوريا على جزء كبير من أوغنده ومديرية نيانزا بكينيا وجانب من مديرية البحيرة فى تنجانيقا . والمطر كثير ومنتظم حول النصف الشمالى وأقل من ذلك فى الجنوب ، والأجزاء الأشد جفافا صالحة للمزارع الواسعة التى يربى فيها الحيوان . والأجزاء الغزيرة الأمطار تضم مناطق واسعة تغطيها الغابات . ويضم المنخفض جزءاً طيباً من الأرض الزراعية ذات الدرجة العالية من الخصوبة .

الصعاب الطبيعية فى الإقليم بوجه عام .

والتنمية فى إفريقية الشرقية تصطدم بصعاب طبيعية منها :

(أولا) قلة الأمطار ، والظروف الجيولوجية تجعل عملية حفر الآبار كثيرة التكاليف وغير مضمونة النتائج .

(ثانياً) إرتفاع درجة البخر والتربة المسامية من المشكلات التى تواجه عملية المحافظة على المياه السطحية .

(ثالثاً) ذبابة تسى تسى تؤثر فى كلا الإنسان والحيوان فى ثلثى تنجانيقا وثلث أوغنده وحوالى العشر من كينيا .

(رابعاً) المناطق ذات الإمكانيات الزراعية والموارد المعدنية المعروفة متناثرة متباعدة مما يجعل من إنشاء المواصلات عملية باهظة التكاليف .

على ضوء الإعتبارات السابقة جميعاً تؤكد اللجنة أهمية حسن استخدام المساحات المحدودة ذات الإنتاجية العالية .

سكان إفريقية الشرقية

فى أواسط عام ١٩٥٦ بلغ عدد سكان إفريقية الشرقية ٢٠٫١٩٩٫٠٠٠ نسمة منهم ٩٧٫٨ فى المـائة من الإفريقيين، وهؤلاء ليسوا مجموعة متجانسة ولـكنهم ينقسمون إلى قبائل مختلفة كثيرة أكبرها كيكويو وسوكوما وجاندا. وما زال الأوربيون قلة من الناحية العددية، ومن مجموعهم البالغ ٩٣٨٠٠ نسمة فى عام ١٩٥٦ نجد ٥٧٧٠٠ فى كينيا، ٢٥٧٠٠ فى تنجانيقا، ٨٤٠٠ فقط فى أوغنده. والأسيويون أكثر عدداً، فنى السنة ذاتها كان عدد العرب ٥١٩٠٠، والأسيويين ٢٨٢٫٦٠٠ نسمة. ويقيم جميع الأسيويين تقريبا فى المدن المراكز التجارية.

الإفريقى المتغير

حينما وفد الأوربيون كان الإفريقى فى الغالب يستخدم الأرض إما مزارعا يزاول الزراعة المتنقلة وإما راعيا يشترك مع أفراد جماعته فى المرعى وموارد الماء؛ وفى كلتا الحالتين اتسمت الحياة بانتفاء الأمن والطمأنينة، وتوقف البقاء على مقدرة الجماعة فى مواجهة الأخطار الطبيعية والبشرية التى تتعرض لها. أما التوازن بين الإنسان وبيئته الطبيعية والذى يكفل البقاء للأول كما يحول دون تدهور الأخيرة فـكان يتحقق عن طريق سلسلة من الأوبئة التى تؤثر فى الإنسان والحيوان، والمجاعات الدورية الطابع، وما كانت تشنه القبائل ضد بعضها البعض من الغزوات والحروب.

ولـكنا اليوم أمام صورة من تفـكك فى المجتمع الإفريقى وعادات وتقاليد فى حيازة الأرض واستخدامها آخذة فى التغير بدرجات متفاوتة. ويختلف معدل التغير ودرجته بين جهة وأخرى؛ ففى قسم كبير من تنجانيقا الوسطى وشمالى أوغنده تـكاد التغيرات الطارئة على الأساليب التقليدية فى الحياة أن تـكون غير ملموسة، بينما على النقيض من ذلك نجد رجل المهنة الإفريقى المدرب تحول إلى شخص متأثر بالثقافة الغربية. وبين هذين الطرفين المتناقضين يمـكن أن نـكتشف جميع درجات التغير.

وتلخيصاً للموقف الراهن الذى يعيش فيه الإفريقى اليوم تذكر اللجنة أن جانبا

كبيراً من المجتمع الريفي مازال دارجاً على أسلوب الزراعة التقليدية المتنقلة وتربية الحيوان في مراع شاسعة ، وعلى أساس إشباع الحاجيات المحلية ،ذلك الأساس الذي لم تؤثر فيه العوامل الأجنبية إلا قليلا . ومع هذا ففي المناطق التي حبتها الطبيعة بمزايا خاصة أي التي أدى تخطيط الحدود ونقل الأرض فيها إلى تثبيت مستوى الزراعة ، نلقى أهلها يجدون أن الأساليب التقليدية قد ترتب عليها تفتت التربة وفقدان خصوبتها. وإذ اطرد تدهور أحوال هذه المناطق ونشوء حاجات جديدة راح الإفريقي يسعى إلى التماس مصادر جديدة للدخل عن طريق العمل في المزارع (التي يملكها الأوربيون) والمدن . وفي هذه الأعمال الجديدة لم يجد أماناً ثابتاً له ولأسرته ، فعاش وإحدى قدميه في محل العمل والأخرى في المنزل ، وطغى عليه شعور الإحتفاظ بالأرض التي هي الموئل الأخير الذي يستطيع العودة إليه . هذا الإدراك ولد الشك من ناحية المحاولات التي أريد منها تغيير استخدام الأرض أو الحيازة من أجل منفعته ، وبذلك أدى إلى ازدياد تدهور الموقف .

وجد الفلاحون والعمال الإفريقيون أن الأسس التي تقوم عليها حياة الجماعة تسير في طريق التفكك ، وأدرك المتعلمون الذين ينظر إليهم الناس في العادة التماساً للقيادة، أن مركزهم الشخصي إزاء الأجناس الأخرى تحيط به صعوبة كبرى ، وهذا غالباً ما تولد عنه الشعور بالمرارة بل والكراهية أحياناً .

أما من الناحية الإيجابية فإن الإفريقيين أنقذوا من الأمراض الوبائية والمجاعة ، فدرّت عليهم المحاصيل النقدية ثراء نسبياً ، ونجحت في مناطق كثيرة الحملة التي شنت على تآكل التربة ، ونمت هنا وهناك بذور الأساليب الزراعية الجديدة . فالأعداد المتزايدة من الإفريقيين في الزراعة والمشروعات والصناعات والحكومة تكتسب خبرة ومهارة فنية مما يقتضي جزاء ماديا بالمعدل الذي يجعل في الإمكان توفير الطمأنينة لها ولأسراتها . وأخيراً فإن التعليم والمسيحية ساعدا الإفريقي ، على الأقل بصفة جزئية ، على مواجهة الظروف المتغيرة التي يعيش في ظلها .

اقتصاديات الأقاليم

بالرغم من نواحي التقدم التي تلفت النظر نحو قيام اقتصاد تجاري حديث ما زال السكان جميعا تقريباً يعيشون في الفقر ، الذي يرتد إلى حد كبير إلى كون

نسبة صغيرة من مواردإفريقية الشرقية مخصصة لإنتاج سلع وخدمات من أجل الإقتصاد النقدى الحديث وزادت حدته بسبب القيود والنواهى التى تشيع داخل الاقتصاد والتى تعتبر مظهراً للنظام القبلى الذى يقوم عليه المجتمع من جهة ، ومن خلق السياسة العامة من جهة أخرى ونستطيع القول على صورة التعميم إن إفريقية الشرقية تمثل ما يوصف عادة بالاقتصاد المزدوج ، قطاع الإنتاج من أجل إشباع الحاجات المحلية من ناحية ، والقطاع النقدى من ناحية أخرى .

وفى كل من الأقاليم الثلاثة يرتبط الإقتصاد النقدى بالأسواق العالمية بسبب المنتجات الزراعية الأولية ، فحوالى ٦٠ فى المائة من قيمة الصادرات المحلية يتكون من عدد صغير من المنتجات الرعوية أو الزراعية . ومع ذلك فمساهمة قطاعات الإقتصاد الأخرى وإن بدت صغيرة نسبياً ، ذات شأن يذكر .

الزراعة : إستغلالها وإمكانياتها .

وبعد دراسة أساليب الاستغلال الزراعى وإمكانيات الزراعة فى إفريقية الشرقية قدرت اللجنة أنه إذا حكمنا بمقدار المطر ومدى الإعتماد عليه فإن حوالى نصف المساحة يجب أن يعتبر رعويا بصفة أولية ، والربع يتراوح بين مناطق الرعى والزراعة ، وأقل من الربع قابل للزراعة . فبوجه عام تمثل الأراضى ذات الإمكانيات الزراعية نسبة قليلة من مساحة كينيا ، ونسبة أكبر فى تنجانيقا بينما تزيد عن ذلك فى أوغنده . وهذه الأراضى فى كينيا فى الغالب كثيفة السكان باستثناء بعض أجزاء إقليم المرتفعات المخصص للبيض .

وبخلاف المطر وهو المعيار الأساسى ، فإن هناك عوامل تتصل بالبيئة والأحوال الطبيعية ، وصعابا تتعلق بالأساليب الفنية والتنظيم ، تقيد الامكانيات الزراعية. فعدم وجود الماء بصورة كلية أو جزئية يجعل مساحات كبيرة لاتصلح للسكنى بينما يتركز فى غيرها الإنسان والحيوان على نحو خطير ، وهذا فضلا عن صعوبة الوصول إلى الأسواق . وعدد السكان الآن فى المناطق المستغلة فى الانتاج يعتبر كبيراً بالقياس إلى انتاجية الأرض . والتربة نسبياً فقيرة وسهلة التفتت وغير منتجة ؛ وأمراض الانسان والحيوان عامل آخر فذبابة تسى تسى موجودة فى ١٠ ٪ من كينيا ، ٦٠ ٪ من تنجانيقا ، وحوالى ٣٢ ٪ من أوغنده ، ومن المشكوك فيه تطهير البلاد منها على نطاق واسع قبل خفض التكاليف التى تتطلبها عملية الإبادة . وما تزال الأرض

بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة فى إفريقية الشرقية ضرورة أساسية تحصل منها كل أسرة على غذائها .

والجزء الأكبر من إفريقية الشرقية موطن قبائل رعوية طريقة حياتها تنطوى على خطر تحول الأرض التى تشغلها إلى صحراء وتسهم بدرجة تقل عن إمكانيات الأرض فى إشباع الحاجات النامية للجماعة . فعدد الحيوان لا يتجاوز طاقة الأرض على احتماله فحسب ، بل إن ذلك ينجم عنه جمود من الناحية الإجتماعية . فبينما المزارع يجتذب باطراد صوب الحاجات الاقتصادية فإذا برجل القبيلة الذى يعيش على الرعى يميل إلى البقاء خارج المجتمع الحديث . إن الحاجة الأساسية فى المناطق الرعوية هى خلق بديل عن الهجرات الغازية القديمة بما يجعل البدوى يتصل بقدر الإمكان بالاقتصاد التبادلى الآخذ فى النمو وينشىء لمساعدته نظاماً من الأجر الاقتصادى الذى يمكن أن ينقذ أرضه .

ويسود المناطق الزراعية نظام « الزراعة المتنقلة » التقليدى الذى تطورت فى ظله التنظيمات الخاصة بحيازة الأرض وفيها للفرد حقوق تتوارث فى الأراضى القابلة للزراعة بينما يشارك بقية أفراد القبيلة حقوقاً فى المراعى والغابات . ليس معنى هذا وجود الملكية الفردية إذ الملكية فى يد الجماعة . وبالرغم من أن الأهالى مازالون يتعلقون بكثير من مظاهر هذا النظام فإنه من حيث الجوهر عاجز عن توفير مستوى عال من المعيشة أو غذاء العدد الكبير من السكان ، وتتوقف كفايته على إمكانية توافر الأرض الجديدة بصورة مستمرة كى تمد الناس والحيوان بالغذاء كلما اطردت الزيادة فى العدد .

وقبل مجىء الأوربيين إلى إفريقية الشرقية كان يتحقق نوع من التوازن بفعل تجارة الرقيق والأمراض الوبائية والحروب التى كانت تنشب بين القبائل والمجاعات . هذه العوامل جميعها لم يعد لها وجود ، ولكن بينما تزايد الناس والحيوان فى ظل القانون والنظام والخدمات الصحية راحت المناطق التى تزاول فيها القبائل نشاطها تقتصر على المنازل التى تضاءلت فيها الأرض العذراء القادرة على الإنتاج . وجاء فرض الاقتصاد النقدى على أسلوب الزراعة الذى يرمى إلى إشباع الحاجات المحلية فزاد من سوء الحال بخفض الفترة التى تترك خلالها الأرض بوراً لتستعيد خصوبتها .

وتقسيم الأرض بصورة تزيد عن القدر الواجب ، وتجزئة الحيازات ، وخلق طبقة لا تملك أرضاً .

والازدحام الناجم من ذلك جاء فى إثر طراز غير منتظم للغاية ، يتفاوت لا بين قبيلة وأخرى فحسب بل ومن عشيرة إلى أخرى . وازدياد الضغط على الأرض شجع المشاعر القوية بشأن الاحتفاظ بها ، وهذا كله نلقاه فى تاريخ وضع الأرض ونقلها من ملكية الإفريقيين مما تضمنته المعاهدات المتعددة والأوامر فى المجلس والبيانات عن السياسة التى يعتزم إنتهاجها ، وكلها كان الغرض منها أن تشيع شعور الاطمئنان فى نفوس القبائل والعشائر والأجناس المختلفة .

هذا الموقف المتدهور ليس عاماً بعد فما تزال هناك أقاليم كبيرة تسودها الزراعة المتنقلة . ففى منطقة واسعة جداً لا تتعلق المشكلة الملحة بالأرض التى نقلت ملكيتها إلى الأوربيين وإنما بكشف وتطبيق أساليب لاستغلال الأرض بواسطة الوطنيين وتكون داعية إلى الرضاء من الناحيتين الإقتصادية والاجتماعية ويمكن أن تحل محل الأسلوب الحالى الذى لا يدعو إلى الرضا بالكلية ، وذلك قبل فوات الأوان .

التعدين والصناعة

ومن العوامل التى أخرت التقدم فى إفريقية الشرقية العجز عن كشف الموارد المعدنية أو استغلالها والتى أسهمت بدرجة كبيرة فى خلق دخل بالأقاليم الإفريقية الأخرى . وبالرغم من أن رواسب الصودا فى ماجادى ومناجم وليامسون الماس ذات أهمية بالنسبة إلى كينيا وتنجانيقا فإن درجة الاستغلال المعدنى صغيرة نسبياً ويرجع ذلك إلى أن مساحة كبيرة من الإقليم لم يبدأ العمران فيها بعد ، ولم تجر الأبحاث الجيولوجية إلا من وقت قريب ، فضلا عن أن حكومات إفريقية الشرقية — وإن كانت تدرك الحاجة إلى تنشيط التنقيب عن المعادن واستغلالها — لم تنجح فى رسم سياسة طويلة الأجل ومتصلة فى هذا الصدد .

والصناعة كذلك قليلة الأهمية . ففى سنة ١٩٥١ بلغ المنتج الصافى منها فى كينيا حوالى ١٢ فى المائة من المنتج الجغرافى الصافى كله (بخلاف إنتاج الزراعة الإفريقية التقليدية) . ومن بين الإفريقيين العاملين فى سنة ١٩٥١ كان يعمل فى الصناعة حوالى ١٠ ٪ فى كينيا ، ١٣ ٪ فى أوغنده ، ٥ ٪ فى تنجانيقا .

الأحوال السائدة فى صفوف الجماعات المدنية

وجهت اللجنة إهتماماً خاصاً إلى الأحوال التى يعيش فيها الإفريقيون فى المدن وهى لا تدعو إلى الرضاء حيث نجد جميع الشرور التى لابد أن تنشأ بين قوم فقراء يزدحمون ولا ينعمون باستقرار . والفاقة وشدة الازدحام هما النتائج المادية الرئيسية لهذه الأحوال . وبعض الأسباب التى أدت إلى هذه الأحوال غير المرضية ليست طبيعية فقط ولكنها وليدة التغيرات الضخمة التى يشهدها المجتمع الإفريقى . فالإفريقيون الذين انفصلوا عن الحياة القبلية غالباً ما يجدون أنفسهم عاجزين عن أن يصبحوا أعضاء فى المجتمع الحديث ، وأن الطريق إلى الثراء والمراكز التى تصحبها الكرامة مسدود فى وجوههم ؛ وهذا كله يولد مشاعر الخيبة إلى جانب العداء نحو المجتمع الذى يستبعدهم .

إن الإفريقيين فى المدن يجدون أنفسهم أمام أسلوب جديد من الحياة يشتركون فيه كأفراد يعيشون فى عزلة عنه ويتعين عليهم أن يشبعوا بأنفسهم حاجياتهم المادية والفكرية والعاطفية . ولما كانت لا تتوافر فى مدن كثيرة التسهيلات اللازمة لذلك فإن هذا يؤدى إلى انتشار عادة الإدمان على الخمر وارتكاب الجرائم .

قصور وسائل النقل

والطرق والسكك الحديدية تقصر عن الوفاء بالمطالب الحالية للأقاليم ، وما ينتظر أن يطرأ على حركة النقل من نمو وازدياد ، وكذلك المطالب الطويلة الأمد من أجل فتح مناطق جديدة . فالسكك الحديدية غير كافية إذ لم يتجاوز طولها ٣١٠٠ ميل (١٩٥٣) ، ومعداتها قاصرة ، والصيانة سيئة . وثمة مشكلات خاصة تتعلق بتمويل أعمال تحسين السكك الحديدية ، وكذلك ترتفع تكاليف تشغيل الخطوط الحديدية بسبب نقص موارد الوقود المحلية ، وطول المسافات عبر الصحراء ، ووجود المناطق المتأخرة وغير الصحية بين الموانى ومناطق الإنتاج التى أنشئت من أجلها السكك الحديدية .

ولم يكن الإدراك بأهمية تنمية شبكة حديثة من الطرق واضحاً قبل الحرب العالمية الأخيرة كما أصبح الآن . ففى تنجانيقا كان الإنفاق الرأسمالى على الطرق الجيدة

قليلا . وإذا كان الحال أفضل نوعاً فى كينيا وأوغنده فإن الإنشاء على نطاق واسع يسد الحاجة المتزايدة إلى النقل من جانب الاقتصاد القومي لم يبدأ إلا بعد الحرب. ففى جميع إفريقية الشرقية وبخاصة الجهات التى يسكنها الإفريقيون نجد أن الحالة القائمة للطرق هى السبب الأساسى فى ارتفاع تكاليف الغذاء ، والبطء النسبى الذى يتسم به نمو الانتاج الزراعى، واستمرار بقاء الاقتصاديات القائمة على إشباع الحاجيات المحلية . وتكاليف النقل بالطرق البرية مرتفعة بما يتجاوز النسبة الواجبة وذلك بسبب سرعة استهلاك السيارات .

العمال الإفريقيون

إن إنتاجية العامل الإفريقى منخفضة بصفة عامة ، وينطبق الأمر ذاته على المستوى العام للأجور . وحتى فى البلاد التى صدر فيها تشريع ينص على حد أدنى من الأجر كما فى كينيا فإن الأساس الذى بنى عليه مستمد من حاجات الفرد من الذكور والذى لا يتجاوز مستوى الكفاف إلا قليلا، وكذلك لا وجود لجهاز بشأن المساومة الجماعية . وكقاعدة عامة لا توجد صعوبة كبيرة فى الحصول على العمل العادى غير الحاذق حتى بالأجور المنخفضة السائدة . والعدد الأكبر من العمال الذين يجرى استخدامهم من النوع غير المستقر الذى يسعى إلى العمل لفترات قصيرة ثم يعود إلى المنطقة القبلية التى ينتمى إليها ، ولما كانوا ينظرون إلى العمل الذى يزاولونه على أنه مؤقت فإنهم أقرب إلى الرضاء بأجور أقل نسبياً ؛ ومن هنا كان للنظام تأثير سيء على شروط العمل وظروفه بينما تزداد الشرور الناجمة من هؤلاء العمال المهاجرين حدة . إلا أن فكرة الأمن الاقتصادى فى المدن مع نبذ المصالح التقليدية فى المناطق القبلية ما تزال جديدة على الإفريقى ولا تزداد قوة بسبب القيود المتزايدة الشدة والتى تلازم نظام المعازل . وحتى إذا بقى الإفريقى فى المدينة لبضع سنوات فإنه يفعل ذلك وهو عالم بأن فى وسعه دائماً العودة إلى المنزل اذا أصبحت الأحوال غير ملاءمة .

ومستوى الأجور التى نجد العامل الإفريقى على إستعداد لتقبله يحكمه الدخل الحقيقى الذى يمكن الحصول عليه من الحرف البديلة ، وهذه الأخيرة قد تتكون إما من إنتاج المحاصيل النقدية أو من الزراعة التقليدية القائمة على إشباع حد

الكفاف . ومهما كان إنخفاض الدخول الحقيقية التي يحصل عليها العمال فمن المحقق أن الدخل الحقيقى من الزراعة التقليدية دونها بكثير . فإذا صح هذا الأمر فالوسيلة لرفع ثمن العمل تكون بتشجيع الزيادة فى الدخول الحقيقية للفلاحين .

وثمت مشكلات خاصة تصحب العمل وتتعلق بالأسر الإفريقية المقيمة فى مزارع غير الإفريقيين . وبدأ تشجيع تلك الإقامة منذ سنة ١٩٠٢ ووصل العدد إلى ٢٥٠٫٠٠٠ سنة ١٩٤٥ . وكلما مرت الأعوام فإن التشريعات والقرارات التى كان حكام النواحى يصدرونها بفرض القيود على هؤلاء الإفريقيين ، أصبحت أكثر تقييداً وأشد تفاوتاً أيضاً من منطقة إلى أخرى . وفى جهات كثيرة إنخفضت مساحة الأرض المنزرعة وكذلك الشأن بالنسبة إلى الثروة الحيوانية والتى حرمت تربيتها أحيانا (لمنع أمراض الحيوان وتآكل التربة) ، مما ترتب عليه إنخفاض الدخل الحقيقى للعامل المقيم وأسرته .

أزمة الطمأنينة والعلاقات العنصرية

إن الأمن الإقتصادى الذى يوفره الإقتصاد التبادلى يختلف إختلافا أساسياً عما يمكن الوصول إليه فى ظل نظام إقتصاد الكفاف القبلى . ففى إنتاج الكفاف لايوجد سوى حدّ صغير يسمح بالتدابير الاجتماعية والإقتصادية التى تمكن الجماعة من الخلاص من إعتمادها الكامل على قطعة الأرض التى تشغلها ، إذ فى المجتمع القبلى « الأمن » وشغل أرض جديدة صنوان . وكان هناك ميل قوى فى إفريقية الشرقية للافتراض بأن الضمان بعدم إشاعة الإضطراب فى المصالح التقليدية للسكان المحليين سوف يواجه مطالب الموقف الأساسية .

فلجنة أراضى كينيا فى أوائل العقد الثالث مثلا نظرت إلى القبائل على أنها وحدات منفصلة وتعيش فى حالة إكتفاء ذاتى ، وعلى ضوء هذه النظرة إقترحت السياسة التى ينبغى إتباعها . واليوم يتوافر الدليل على أن ما رمت إليه من حيث توفير الأمن للافريقيين والأوربيين هدف لم يتحقق . وبصفة خاصة قسمت كينيا إلى عدد من المناطق المغلقة بشدة دون بعضها البعض ، وكل منها لا تشعر بالاكتفاء الذاتى ولا يمكن أن تكون كذلك. إن الإخفاق فى ادراك تلك الحقيقة يكمن إلى حد كبير وراء الشعور بالخيبة الذى ساد السنوات العشرين الأخيرة .

والنتيجة التى ترتبت على نظرية لجنة الأراضى فى كينيا كانت إدخال وجهة النظر القبلية فى المجال العنصرى . ونجمت من سياســة قصر المرتفعات على الأوربيين نتيجتان أولاهما المرارة التى ظلت قائمة بشأن حقوق الإفريقيين الضائعة فى المنطقة ، والأخرى شعور الإفريقيين بالظلم الذى ينطوى عليه حجز مساحة كبيرة من الأرض لعدد قليل من الأفراد بينما يقوم إلى جانبها معزل إفريقى يسوده التعطش إلى الأرض. وحتى ذلك الفريق من أهل كيكويو الذى ظل على ولائه وخاطر بحياته فى القتال ضد ماوماو يعارض الاحتفاظ للأوربيين بأرض لا يستغلونها . ولم يبد الإفريقيون الذين سألتهم اللجنة ما يوحى بفكرة حرمان الأوربى من الأرض إذا كان يستغلها استغلالا كاملا .

والضغط على الأرض الخصيبــة يؤدى إلى النزاع حيثما تكون الأرض نادرة. وحيث المطالب المتنافسة والاتجاهات المتنازعة تفصــل الإفريقيين عن الأوربيين تحدث ردود فعل تؤثر فى الثقة بين الحكومة والشعب فى الإقليم بوجه عام . فنفور الوطنيين من المشروعات غير الأفريقية قد يعرقل نفس التوسع الذى تشتد الحاجة إليه ويدفع إلى نواح أخرى من الإستثمار الأموال والخبرات التى يمكن أن تسهم فى رفع مستوى المعيشة وتوسيع نطاق الاقتصاد عن طريق نشاط غير الإفريقيين .

وتبذل الجهود باستمرار لتخطى الفجوة ولكن الفوارق العنصرية الشديدة التى تمس الأرض خلقت موقفاً من التوتر المتزايد يقوم على الخوف فى أجزاء كثيرة من إفريقية الشرقية . فى مساحات واسعة من كينيا نمــا الصراع والغضب بسبب مواقف الجماعات العنصرية والتى نشأت من كون كل جنس كان يفترض طمأنينته فى الحدود التى يخطها للأراضى التى يشغلها . ولهذا يجب أن يكون الواجب الأول للكياسة السياسية إيجاد الإمكانيات والوســائل الكفيلة بإجراء التعديلات التى تؤدى إلى تجنب الصراع المتولد من تباين الثقــافة والجنس ، ويجب أن ترتبط السياسة التى تتبع فى المستقبل بمثل أعلى يتقبله الجميع ويولد الثقة فى العمل المشترك .

إن فى إفريقية الشرقية اتجاهاً وإن كان أقل وضــوحاً فى تنجانيقا ، للنظر الى الصدام بين التقدم والأمن وهو ما لابد من وقوعه فى عمليــة خلق تنظيم إجتماعى وإقتصادى حديث ، على أنه صراع بسبب إختلاف اللون والقبيلة والجنس لا غير . والاعتقاد بأن المزايا تنجم من مجرد الانتماء إلى جماعة عنصرية هى موضع المحاباة

صار أشبه بمرض يسرى فى الحياة اليومية للجماعة والعمل الذى تزاوله . ولهذا يمكن تسوية التوتر السائد عن طريق إدخال التغييرات الواجبة على الأداة السياسية والإدارية . إلا أن الحقيقة الثابتة أنه مهما تكن التنظيمات السياسية التى قد تتم ، فليس من دليل الآن على أن فى الإمكان تحقيق تقدم يعتد به بغير المساعدة من جانب غير الإفريقيين وجهودهم ووجودهم . ومما يسترعى النظر أنه من وجهة النظر الاقتصادية تحقق الكثير فى وقت قصير بفضل زعامة القلة وتشجيعها ؛ إلا أنه إذا قسنا ذلك على ضوء ما كان يمكن أن يتحقق لبدت الصورة لا تبعث على الرضاء .

إن إفريقية الشرقية ما تزال جزراً صغيرة من الانتاج الحديث فى وسط بحر من اقتصاد الكفاف الراكد نسبياً ومن الموارد الطبيعية التى لم يتم كشفها أو استغلالها بالقدر الواجب بعد . فالحواجز القبلية والعنصرية التى تميز إفريقية الشرقية حالت دون هجرة المهارة والنشاط ورأس المال ، كما وقفت فى طريق التنمية الواسعة النطاق للثروة المعدنية والزراعية ، وأخرت تقدم المواصلات ، وقيدت الأسواق التى تستوعب ما فى المنطقة من منتجات صناعية وزراعية متخصصة ومنتجات معدة للإصدار .

٢ — توصيات اللجنة

وإذ عرضنا للأحوال السائدة فى إفريقية الشرقية كما رأتها اللجنة فإننا ننتقل الآن إلى التوصيات والحلول الأكثر أهمية والواردة فى التقرير . وبعض المقترحات يتعلق بالتغييرات التى يجب إدخالها على الأساليب الطبيعية فى استغلال الموارد ، ويعالج غيرها مسائل التنظيم ، بينما يعنى عدد منها بالإتجاهات والمشكلات البشرية . والموضوع الرئيسى الذى نلقاه فى جميع التوصيات ينحصر فى أن إزدياد الرضا وتنمية القوى الاقتصادية هما الطريق إلى حل المشكلات الاقتصادية ، بل والاجتماعية التى تحيط بالمنطقة .

تفسير الفشل كحل للمشكلة

تمشياً مع المهمة التى نيطت بها ، ونظراً لما ساورها من قلق بالغ بشأن الزيادة السريعة فى السكان والتى لم تكن متناسبة مع مثيلتها فى موارد العيش والعمل ، وجهت اللجنة اهتمامها إلى الوسائل التى يمكن بها التحكم فى زيادة السكان بوصفه

أحد الحلول لمشكلات إفريقية الشرقية . ومالت اللجنة إلى الافتراض أن الكثافة السكانية العالية نسبياً فى بعض الجهات ، والازدحام الواضح فى غيرها ، نتائج لا مفر منها إزاء التكاثر السريع فى عدد السكان . وكذلك أوحى إليها أن عدم توافر الأرض وفرص العمل بأجور أعلى والهجرة إلى المدن يمكن بالمثل أن تعزى بوجه عام إلى التكاثر السكانى الزائد عن الحد الواجب .

غير أن اللجنة لم تقر هذه التحليلات إذ الواقع — كما ورد فى تقريرها — تعتبر إفريقية الشرقية بصفة عامة فقيرة فى عدد السكان ، والاستغلال الكامل لمواردها لا يتطلب وقف الزيادة فى السكان أو خفض عددهم وإنما يقتضى استمرار هذه الزيادة . ورأت اللجنة كذلك أن ما كانت المنطقة تعانيه فى الماضى من الفقر فى عدد السكان ساعد على وقف التقدم الإقتصادى وتقييد مستويات المعيشة . ولاحظت كذلك أن الهجرة الدائمة إلى كينيا لم تؤثر كثيراً فى تفوق الإفريقيين العددى ، بينما كان تأثير هذه الهجرة الجديدة فى تنجانيقا وأوغنده ضئيلا للغاية[1] .

وإذا كانت الزيادة فى عدد السكان لا تشكل مشكلة عامة خطيرة ، إلا أن اللجنة تدرك أن ثمة جهات معينة ترتب على ازدياد الكثافة السكانية فيها تأخر الإنتاج الزراعى ، ودمار مواردها ، وعجز الأسر عن إيجاد أرض جديدة تستغلها ، واستخدام الأرض التى كان ينبغى أن تترك بوراً لفترة حتى تستعيد خصوبتها . فى مثل هذه الأنحاء يتعين نبذ النظم البالية المتبعة فى استخدام الأرض .

فمشكلة السكان فى نظر اللجنة لا تتعلق بالعدد ، ومن هنا لا ترى ما يبرر اتخاذ إجراءات عامة حاسمة من أجل تحديد النسل أو تقييد الهجرة . ومع هذا فإنها تدرك وجود مشكلة تتصل بالاتجاهات إزاء الهجرة ، فالإفريقى تساوره المخاوف من أن التوسع فى الهجرة سوف يؤدى إلى استيلاء المهاجرين على الأرض الجيدة وأن مشروعات التنمية التى يعملون على تنفيذها لابد وأن تنتهى بعدم اشتراك الإفريقيين فيها . وكذلك يخشى الرجل الأوروبى أن يعتدى المهاجرون الجدد على النشاط الإقتصادى القائم ، كما يشعر الهندى بالقلق خشية أن تؤدى الهجرة إلى زيادة الصعاب التى تحيط به . ولذلك فالحل الذى توصى به اللجنة لهذه المشكلات

(١) راجع ما سبق إيراده من الأرقام عن عدد الأوربيين فى كينيا وتنجانيقا وأوغنده .

لا يدخل فى دائرة ضبط النسل وإنما يدخل فى نواحٍ أخرى سوف نعرض لها فى موضع قادم .

ولقد اتفقت الآراء التى أبداها ممثلو الأقاليم الثلاثة مع النتائج التى وصلت إليها اللجنة. فاعترف حاكم كينيا بأن ثمت مبالغة فى بعض المخاوف المتعلقة بازدياد السكان وإن أقر بأنها على الأقل صحيحة بالنسبة إلى بعض الجهات .

خلق ظروف أكثر صلاحية لاستغلال الأرض .

تقول اللجنة فى تقريرها إن الفقر السائد فى إفريقية الشرقية يرتد إلى انتفاء نواحى النشاط التى يترتب عليها قيام الإفريقيين بإنتاج المواد اللازمة للتبادل التجارى وحصولهم على الأجر من ممارستها . إن التحول إلى الاقتصاد التجارى يخلق مشكلات جديدة بشأن التلاؤم مع مثل هذه الأحوال الجديدة ، ولكنه يزيد كذلك الموارد التى يتسنى بها معالجة هذه المشكلات . واتباع أساليب أفضل فى استخدام الموارد الطبيعية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحول الإنتاج من أساس اشباع الحاجيات المحلية الى أساس التبادل .

وحجم المنتج الصافى فى إفريقية الشرقية من الصغر بحيث يتطلب تنفيذ جميع خطط التنمية ، ونتيجة لهذا يجب بذل كل جهد من أجل الاستغلال الكامل لما يتوافر للإقليم من موارد الأرض والعمل ورأس المال والنشاط ، وكذلك يتعين على جميع الأجناس أن تدرك أنه ليس فى وسعها تبديد هذا الموارد . ولما كانت المعرفة بهذه الموارد ضئيلة القدر فلابد من دراستها بصورة منظمة وتحديدها وتقييدها . وكذلك توصى اللجنة بتحسين الصلة بين الفنيين والأقاليم فى هذه المجالات .

وخير سبيل لفهم الحلول التى تقترحها اللجنة فى هذا الميدان الواسع أن نفحص تحليلها للإمكانيات التى تنطوى عليها الزراعة والصناعة والتعدين ، وآراءها بشأن الطرق الأساسية لتحسين المواصلات ورفع مستوى التعليم .

التغييرات المقترحة فى الزراعة

وطبقاً لما تراه اللجنة تواجه النظم الزراعية التقليدية تحدياً مزدوجاً لأنها أصبحت الآن عاجزة عن الصمود فى الجهات المزدحمة بسبب الافتقار إلى أرض جديدة لمواجهة مطالب السكان الآخذين فى التكاثر . هذا من جهة ، ومن أخرى فإنها

غير قادرة على إنتاج الدخل الذى يزداد الطلب عليه الآن من جانب الأهلين . فالذى تمس الحاجة إليه إنما هو إعادة تنظيم الوضع الإقتصادى بصورة كاملة . إن الإقتصار على توسيع دائرة الإنتاج من أجل الأسواق ليس بكاف في حد ذاته لأنه سوف يؤدى إلى إنهاك التربة إذا لم يصحبه نظام سليم من ترك الأرض بوراً حتى تستعيد خصوبتها ومن الدورة الزراعية أو اتباع الأساليب الإقتصادية لاستعادة هذه الخصوبة بالطرق الصناعية(١) .

إلا أن ثمة مشكلات صعبة تنشأ من كشف نماذج متوازنة من الإنتاج وتنميتها . فلابد من الوصول إلى الأسواق ، ويجب أن يتوافر للفرد القدر الكافى من الأرض ، ويجب نقل عدد من سكان المناطق الشديدة الازدحام ، ويتعين الكشف عن نظم جديدة للزراعة . ويجب أن يكون التقدم بالضرورة بطيئاً . ولقد تقدمت اللجنة بتوصيات مخصوصة بشأن النظامين الزراعيين الكبيرين وهما الرعى والزراعة .

ففيما يتعلق بالجماعات التى تعيش على الرعى لاحظت اللجنة الخواص الأساسية التى يستلزمها الرعى السليم فى مزارع واسعة ، مثل طاقة الأرض على تغذية الحيوان ، وموارد المـــاء ، وإدارة الرعى ، وكفاية الأرض ، ووجود الأسواق . ولا أهمية تقريباً لسياسة التربية قبل إشباع هذه الحاجات . إن الخطأ الأساسى الذى يكمن فى النظام القديم ينحصر فى الارتباط بين الملكية الجماعية والفردية ، وفى أن الجماعة والفرد لا يقيمان وزنا للآثار المترتبة على نشاطهما بالنسبة إلى الأرض . والحل يجب أن يكون على أساس جماعى أو فردى . إن الحاجيات النقدية للقبائل المشتغلة بالرعى تقلل من شدة الحاجة إلى التحسين ، إلا أن هناك علائم تنم عن ازدياد تقبل الجهود المبذولة لتنمية نظام الإنتاج للأغراض التجارية مما يعد خطوة حاسمة فى سبيل تثبيت عدد الحيوان . وإنا لنلقى المثل فى المقادير الكبيرة من اللبن التى تبيعها قبيلة ماساى للزراع فى جبال كليمنجارو فى السنوات الحديثة . والأسلوب الأكثر انطباقا على الناحية العملية لإدارة عملية الرعى سوف يختلف بلا شك فى البيئات المختلفة كما سوف يتطور بالتدريج من الدورة الثنائية البسيطة إلى المراعى المنفصلة المسورة والتى يتوافر لها الماء فى المزرعة الأوربية الجيدة(٢) . ومن الصعاب التى لابد من الاصطدام

(١) يقصد بذلك استخدام المخصبات .

(٢) يقصد بها مربى الماشية (ranch) .

بها فى أية جهة يزدحم فيها الحيوان عدم وجود المساحة الكافية من الأرض ، وفى جهات كثيرة نجد الحاجة إلى أرض إضافية حتى يمكن تطبيق نظام جديد . وفى مساحات شاسعة من إفريقية الشرقية نجد أن التكاليف العالية التى تتطلبها عملية إبادة تسى تسى ما تزال العقبة الكؤود العظمى فى وجه إنشاء مربيات الحيوان الكبيرة . أما المسارح المحجوزة للحيوانات البرية فلم تبد فى نظر اللجنة معوقاً هاماً للتقدم إذ فى إفريقية الشرقية أراض كثيرة لم يتعود الإنسان بعد على استغلالها بصورة إنتاجية ويمكن أن تترك للحيوان البرى كى ينعم بها . ومن المرغوب فيه إنشاء مجموعة من المربيات التجريبية لمنع التدخل فى الحياة القبلية بكل مكان دفعة واحدة ، ولكن الأدلة تشير إلى أن استخدام الأساليب الأوربية فى إنشاء مزارع الرعى يمكن أن تجعل مناطق الماساى مثلا تنتج خمسة أمثال إنتاجها الحالى .

ويشغل تسويق الإنتاج الحيوانى مركزاً بالغ الأهمية فى مشكلة استخدام الأرض فى الجهات الرعوية إذ بدون البيع المنتظم للماشية يتعطل معظم التحسين الذى يراد إدخاله على استغلال الأرض . وأهم التدابير من أجل تحسين تسويق الماشية هى تنشيط إقامة الأسواق المحلية ، واستمرار الإتجار الخاص ، واستخدام الخدمة البيطرية لإشاعة الثقة التى لها أهميتها فى تنشيط المبيعات ، والعمل على سرعة التخلص من الأنواع الفقيرة من الماشية ، والإسراع بنقل الحيوانات إلى أسواق الاستهلاك فى أمان .

أما عن الجماعات المشتغلة بالزراعة فنى رأى اللجنة أن إدراك ما فى الحالة الراهنة من أخطاء أيسر من التأكد من نجاح ما يحل محلها . وأكبر العيوب المعروفة فى الأسلوب الحالى فى استخدام الأرض التفتت ، وانتفاء الترابط بين عدد الحيوان وطاقة الأرض على احتماله ، وعدم كفاية فترة الراحة فى الدورة الزراعية ، وتجزئة الأرض إلى قطع صغيرة . وهذه العيوب الزراعية الفنية تتأثر بمشكلة حيازة الأرض ، كما أن ثمة عيباً آخر ألا وهو الاقتصار فى النظام الحالى على عمل المرأة والفأس .

وأتبعت التدابير للتحكم فى ظاهرة تفتت التربة ، كما تطبق سياسات عامة من أجل تخصيص نسبة مئوية معينة من الأرض للغابات . أما القضاء على العيوب الأخرى وهى جوهر المسألة فى الحقيقة ، فأكثر صعوبة لأنه ينطوى على تغييرات جذرية فى النظام التقليدى ، ولم تبدأ الحملة بصورة جدية وقوية على هذه العيوب إلا فى كينيا .

والبديل عن النظام القديم والذى تعظم الدعوة اليه فهو الملكية المتماسكة التى تضم جزءاً صغيراً لإنتاج محصول نقدى . فالملكيات التى يراد إنشاؤها على هذه الأسس (مشروع سوينرتون Swynnerton Plan) تجعل من السهل مهاجمة ثلاثة أخطاء أساسية فى النظام الحالى وهى :

١ — خلق دافع على تحسين الأرض والماشية عن طريق قصر القطعان التى تملكها الأسرة على مرعاها الخاص بها .

٢ — توافر الفرصة لبدء التفكير فى الدخل والمدخرات دون زوال المسئولية عن الأرض .

٣ — إحلال فترة راحة دائمة وتسميد مكان نقص التسميد وترك الأرض بوراً لفترة معينة كما فى النظام القديم .

وعلق حاكم كينيا على تقرير اللجنة فقال إنه قد حدث تقدم رائع وبخاصة فى منطقة قبيلة كيكويو وإن الطلب على إنشاء الملكيات المتماسكة زاد بسرعة كبيرة .

غير أن اللجنة أدركت وجود عدد كبير من الصعاب التى تمس إنشاء الملكيات الصغيرة التى يسودها نظام الزراعة المختلطة ، أولاها يتعلق بكيفية جعل الجزء المخصص لتربية الحيوان مجزيا ، ثم صعوبة اختيار أصلح أنواع العشب ، وعدم التأكد من تعيين أسلم الوحدات فى إدارة المرعى . فليس جميع الزراع بقادرين أو راغبين فى احتمال مسئولية أكبر عن الإدارة أو الشعور بالحاجة إلى ساعات من العمل أطول . وكذلك فإن المطالب اللازمة لتوفير الموارد المائية المستقلة وإقامة الأسوار وما إلى ذلك تنطوى على نفقات رأسمالية تفوق المعتاد . ولا بد أن تكون عملية إنشاء هذه الملكيات بطيئة ، كما قد لا يحقق النظام نجاحا من الوجهة الإقتصادية .

وأوصت اللجنة بتوجيه اهتمام خاص إلى مشكلة نقل السكان (وهى أكثر المشكلات بروزاً فى أجزاء كثيرة من كينيا) ، والزيادة فى استعمال المخصبات ، وتنمية التعاون بين الأجناس ، واضفاء الطابع الفردى الذى يتميز به النظام الجديد (مما يفسح المجال أمام مرونة الحركة وعنصر المبادأة الخاصة اللذين يميل قطاع كبير من التقدم الإقتصادى إلى أن يعتمد عليهما) ، واستخدام الآلات ، وتنمية الجمعيات التعاونية ،

وتشجيع الفرد الذى يرغب فى الأخذ بأسباب التقدم ، وتشجيع الأبحاث وجمع البيانات الأساسية ، وتكوين هيئات تنمية الأراضى لضمان تحقيق التنمية على أساس إقليمى أكثر منه محلى ، وضمان تطور السياسة بصورة فعالة نحو هدف متصل.

وحثت اللجنة على توجيه عناية خاصة إلى الجهات ذات الإنتاجية العالية وإلى إمكانيات الرى ، وقررت أن الاستخدام السليم للمساحات المحدودة ذات الإنتاجية العالية يفوق من حيث الأهمية جميع المشكلات الأخرى فى إفريقية الشرقية ، وأن تنمية موارد الماء بما يؤدى إلى اتساع نطاق الإنتاج يجب أن تكون لها نفس الأهمية التى للسكك الحديدية والطرق .

الصناعة كحل ممكن

ومن الطرق الواضحة لتخفيف حدة الموقف فى الجهات الشديدة الازدحام تشجيع الصناعة كى تهيء مصادر بديلة للدخل وامتصاص الزيادة فى السكان . وشعرت اللجنة أن السبب الأخير غير سليم على أساس أنه لاينبغى النظر إلى التصنيع بوصفه السبيل إلى التخفيف ذلك أن فى إفريقية الشرقية عقبات كثيرة تحول دون تنمية الصناعة : فالوقود والقوة المحركة كثيرا الكلفة نسبياً ، والمورد من الأيدى العاملة الصالحة غالباً مايقصر عن الوفاء بالحاجة ، وتكاليف العمل قد تكون مرتفعة بالرغم من انخفاض الأجور . وقد تكون تكلفة التدريب باهظة . وأهم من هذا كله العقبة التى يمكن أن تنشأ عن ضيق السوق المحلية فى هذه المنطقة .

إن الصناعة التحويلية يجب أن تعنى بإشباع الأسواق المحلية أو الخارجية . وشعرت اللجنة أن قدراً من المعالجة الإضافية للخامات بقصد التصدير أمر ممكن ، ولكن من غير المحتمل أن يسفر عن نتائج تلفت النظر بصورة بارزة . وعلى ذلك فنظراً لعدم الكشف عن موارد معدنية جديدة فإن الإتجاه الأقرب إلى الاحتمال بخصوص التنمية الصناعية يكون بالإنتاج الذى يهدف إلى سد حاجة سوق المنطقة التى نحن بصددها ، وكلما زاد تحول الإقتصاد الإفريقى من الإنتاج الذى يقتصر على إشباع حاجة الجماعة المحلية إلى إنتاج المحاصيل النقدية إتسعت السوق المحلية أمام المنتجات الصناعية ، ومن هنا يدور النجاح فى تنمية الصناعة على النجاح فى قطاع الزراعة . والتصنيع من أجل الأسواق المحلية له الميزة الطبيعية الناجمة من انخفاض تكاليف نقل المنتجات

التامة الصنع وإن كانت هذه الميزة يقلل منها ارتفاع تكاليف القوة المحركة والوقود، وكذلك التكاليف العالية التى تترتب على الإنتاج الكبير الذى يقوم على سوق ضعيفة وهو ما يحتمل أن يكون فى البداية على الأقل .

وسوف يظل النمو الصناعى فى إفريقية الشرقية متوقفاً إلى حد كبير على رؤوس الأموال والكفاية الإدارية غير الإفريقية ، وهو الاعتماد الذى أحست اللجنة أنه قد يولد الشك وسوء الظن فى صفوف بعض الإفريقيين ومن هنا يخلق جواً لايفسح المجال أمام نمو المشروعات بصورة ناجحة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان حاكم تنجانيقا يشعر أن العوامل السياسية ليست بالعائق فى وجه المستثمر وإنما العائق مصدره عدم نضوج الإقليم من الناحية الاقتصادية ، وعدم كفاية المواصلات والمساكن والخدمات بالمصانع والعمال الحاذقين .

وكذلك نشأ الخلاف بخصوص تأييد الحكومة للتنمية الصناعية . وهنا رأت اللجنة أن حكومات المستعمرات لاتتوافر لها المدة اللازمة لإنشاء الصناعات الجديدة وإدارتها وأنه لأمر غير سليم أن تستثمر المدخرات الإجبارية فى أمثال هذه المغامرات غير المؤكدة . وأشار حاكم أوغنده إلى أن التجربة التى مرّ بها هذا البلد توحى بأن ثمة أنواع معينة من الاستثمار ترغب الشركات الخاصة أن تشترك فيها مع المشروعات العامة ، كما لاحظ أن مناجم النحاس فى كيلمبه Kilembe وصناعة المنسوجات فى جنچا دليل قاطع على أن هذه المشاركة أفضل طريق لتحقيق مارأته اللجنة ذا أهمية أى إجتذاب رأس المال . والواضح أن اللجنة لم تؤمن بأن فى تنمية الصناعة الحل اليسير أو قصير الأجل للمشكلات الاقتصادية التى تعانيها افريقية الشرقية .

تنمية التعدين

ونظر التقرير بروح أكثر تفاءلا إلى إمكانيات التوسع فى الإنتاج المعدنى ، إذ ذكرت اللجنة أنه ليس من مصدر واحد يمكن الحصول منه على دخل إضافى وهو ماتشتد إليه حاجة إفريقية الشرقية ، مثل الاستغلال المعدنى الناجح ؛ ولذلك شعرت أن الأمر الذى يجب أن يكون محل الاعتبار الرئيسى خلق الظروف الجذابة بقدر الإمكان وذلك عن طريق تقديم كل مساعدة ممكنة على صورة الخدمات الچيولوچية والتعدينية ، وكذلك بإزالة العقبات القانونية والمالية التى تزيد من تكاليف التعدين

ومخاطره . ورغبة فى اجتذاب الاستثمارات إلى مجال التعدين أشارت اللجنة إلى أن على الأقاليم الثلاثة أن تضع فى اعتبارها أنها تنافس بقية العالم بل والمناطق الإفريقية الأخرى التى بلغ استغلال الثروة المعدنية فيها درجة عالية من التقدم . وفى هذا المثل كما فى غيره ، يجب أن ندرك أن حاجة إفريقية الشرقية إلى النشاط ورأس المال من العالم الخارجى أكثر من حاجة العالم الخارجى إليها .

وأوصت اللجنة بإنشاء إدارة موحدة لشئون التعدين بقصد العمل على تحقيق هذه الأهداف ، إلا أن الحكام الثلاثة رفضوا الاقتراح بحجة أن الاستغلال المعدنى وثيق الإرتباط بالسياسة المالية إلى الدرجة التى لاتسمح باخراجه من دائرة اختصاص كل من البلدان الثلاث التى تتكون منها إفريقية الشرقية ، ولذلك فوضعه تحت اشراف سلطة منفصلة يؤدى إلى تعقيدات إدارية كما أنه غير مقبول من الناحية السياسية .

أهمية تحسين المواصلات

وفى رأى اللجنة أنه لا أمل لإفريقية الشرقية فى تنمية اقتصاد تبادلى حديث إذا ظلت المناطق ذات الطاقات الإنتاجية الكامنة منعزلة عن الأسواق المحلية والأسواق التى تتجه إليها الصادرات . فبدون تحسين التسهيلات المتعلقة بالنقل لا مفر من بقاء النظام الحالى القائم على الإنتاج من أجل إشباع حاجة الجماعات المحلية إذ لايمكن نقل السلع إلا لمسافات قصيرة جداً . فينبغى توفير هذه التسهيلات من أجل استباق نمو حركة النقل وتشجيعه ويجب ألا يسمح بتخلفه عن الأمر الأخير .

لذلك يجب أن تعطى الأولوية للانفاق على المواصلات . ولاحظت اللجنة أن هذا المبدأ لم تراعيه الحكومات وإن كان حاكم أوغنده قد ادعى أن الكثير من وسائط النقل فى هذا البلد يفوق الزيادة فى الحاجات الاقتصادية بكثير ، بينما لاحظ حاكم كينيا أن عدم توافر المال جعل من المستحيل بلوغ الأهداف التى أشارت إليها اللجنة بصدد النقل ، وشعر حاكم تنجانيقا أن الحاجة الكبرى إلى تحسين النقل فيها عسها أكثر من الموضوعات الأخرى الواردة فى تقرير اللجنة .

وطالبت اللجنة بصفة خاصة بتحسين وسائل تمويل السكك الحديدية عن طريق إزالة الإجراءات المعقدة الشديدة المستعملة الآن ، وإعادة تكوين إدارة السكك

الحديدية بحيث تجعل من الحكومات شريكة فى المشروع بدلا من أن تملكه أو أن تقتصر على ضمان فائدة ثابتة من رأس المال ، وكذلك باستبعاد مبدأ عدم السعى إلى اجتناء الربح وهو المبدأ الذى تسير عليه الحكومات ، ووضع نظام لأجور النقل أكثر مرونة وتوازنا .

وتوسيع شبكة الطرق فى إفريقية الشرقية وتحسينها حتى تصل إلى المستويات الحديثة يتطلبان كذلك — حسب رأى اللجنة — تدابير خاصة تتصل بالتنظيم . ولذلك توصى اللجنة بإنشاء هيئات إقليمية للإشراف على الطرق أسوة بالهيئة القائمة فى كينيا . إن إنشاء شبكة سليمة من الطرق ليس مجرد مسألة لخدمة السكان والتيسير عليهم بل إنه يوفر الشرايين الأساسية للتوسع الاقتصادى . وختمت اللجنة ملاحظاتها فى هذا الصدد بقولها إنه ما من شىء يفيد بلاد الإقليم الثلاث أكثر من إنشاء نظام للنقل ، مستقل وجذاب من الناحية المالية وسليم من الوجهة الاقتصادية .

الصحة والتعليم

لم تضم اللجنة إخصائيين فى شئون المرض والتغذية أو الصحة . ويعترف التقرير بالعبء الواقع على التنمية فى إفريقية الشرقية من جراء سوء الحالة الصحية ، إلا أن التوصيات التى يتضمنها مقصورة على تعيين هيئة من الخبراء لبحث المشاكل ذات الأهمية العاجلة مثل التدابير اللازمة للسيطرة على الأمراض المتوطنة ، وإقامة التوازن السليم بين ناحيتى الطب الوقائية والعلاجية ، والتعليم الطبى ، والتغذية .

ويؤكد التقرير فى أقسام عدة منه الحاجة إلى تحسين مستوى التعليم وتوسيع نطاقه ، وذلك حين يعالج المسائل المتصلة بتحسين أحوال العمل ، وتنشيط الصناعة ، وتنمية الزراعة . وفى المسائل الزراعية تقرر اللجنة أن الإدارة فى كل من البلاد الثلاث فى المنطقة تواجهها مشكلة تعليم الأهالى لا مجرد الحاجة إلى التغيير بل وإجراء التغييرات ذاتها . فبمساعدة مؤسسات التدريب والجمعيات التعاونية والوكالات المتخصصة والخبراء يجب على الحكومات أن تبدأ فى تعليم الإفريقيين أن يقودوا ثورتهم الزراعية .

وتقبلت اللجنة فكرة التعليم العام المجانى كهدف أخير ولكنها اعترفت بأن اقتراح تطبيقه فى ذلك الحين غير واقعى . أما توصياتها ذات الصفة الخاصة فتضمنت توسيع دائرة التعليم المتوسط ، وزيادة عدد طلاب معاهد المعلمين ، ووقف تعليم اللغة السواحلية كلغة ثانية للأطفال الذين تلقوا تعليمهم الأولى باللهجات المحلية إذ رأت اللجنة أن هذا الأمر الأخير فيه مضيعة مادامو يفضلون الإنجليزية بوصفها لغة مشتركة . وكذلك طالبت باستبعاد التدرج على أساس الجنس فى التعليم الثانوى ، وزيادة الفرص أمام التعليم الفنى ، وبذل مزيد من العناية فى تعليم البنت .

الحاجة إلى رأس المال

واعترفت اللجنة أن الأخذ بالكثير من مقترحاتها يتطلب نفقات رأسمالية بالغة القدر ، ولاحظت أن رأس المال الجديد يجب أن يأتى إما من المدخرات التى تتجمع فى إفريقية الشرقية وإما عن طريق القروض الخاصة والعامة أو أنواع الاستثمار الأخرى من الخارج . وأبدت اللجنة الشك فى فعالية تشجيع المدخرات الاختيارية ، ورفضت فكرة الادخار الإجبارى لأنه أكثر تكلفة من الحصول على القروض الخارجية ، واعتبرت استخدام مشروعات تثبيت الأسعار لتوفير رأس المال عبئاً غير معقول على عاتق المنتج . وفضلا عن هذا فالإفريقيون لاتتوافر لهم الموارد أوالمعرفة التى يمكن أن تحل محل رأس المال والمعرفة اللذين يعزى إليهما التقدم الاقتصادى الذى تحقق . وعلى ذلك فالإبقاء على هذا التقدم والسير به قدما سوف يظلان يعتمدان على توافر رأس المال والنشاط الخارجيين .

وكذلك تلاحظ اللجنة أن الأهمية الإقتصادية لرأس المال والنشاط من البلاد الواقعة فيما وراء البحار أكبر بالنسبة إلى إفريقية الشرقية من أهمية الأخيرة لهذين العنصرين ، ذلك أن صغر إقتصاد المنطقة وضآلة مواردها لا ينطويان على مغريات كبيرة وفعالة . إن السبب الذى يكمن وراء مقترحات اللجنة بشأن تمويل السكك الحديدية ، وتوفير الخدمات الأساسية ، وأهمية التقدير السليم للموارد ، وتنشيط إقتصاد التعدين ، وتجنب الانفاق الزائد عن الحد على المشروعات غير الإقتصادية ، إنما يوضحه هذا التفسير لمركز رأس المال فى إفريقية الشرقية .

ولم تبذل اللجنة جهداً لتقدير المبالغ اللازمة من رأس المال إذا وضعت مقترحاتها موضع التنفيذ . وقدر حاكم كينيا أنه لا بد من إنفاق ٧٠٠ مليون دولار خلال خمس سنوات ، كما أن جميع الرسائل التى بعث بها الحكام تؤكد أن التوسع الإقتصادى على النطاق الذى تراه اللجنة سوف يتطلب موارد مالية أكبر بكثير مما يتوافر منها لدى الحكومات الثلاث . هذا الضعف الذى نلقاه فى التقرير أشار إليه عدد من المعلقين وإن كانت مجلة « الإيكونومست» تتساءل عما إذا الحكام قد تقدموا بتلك التكاليف المفصلة للبرنامج «بقصد إشاعة الخوف فى الرأى العام حتى يستبعد المقترحات الجريئة والإنشائية بمجرد أنها تخيف الحكومات » .

تنمية أفكار جديدة عن الحقوق فى الأرض

إن موقف اللجنة بخصوص ملكية الأرض من الأهمية بحيث يتطلب اهتماما خاصا . وترى اللجنة أن معيار الحاجيات إلى الأرض يجب أن يحل محله القياس المتعلق باستعمال الأرض ، ومعنى هذا أن الحق فى امتلاك الأرض ينبغى تبريره لا على أساس حاجة الفرد إليها لمده بالغذاء وإنما المبرر أن المرء يمكن أن يستخدمها بصورة فعالة ولذلك يجب أن يكون الاهتمام الرئيسى الوصول بإنتاجية الأرض إلى حدها الأقصى . ويجب أن تشجع عملية تحطيم الحدود القبلية والعنصرية ، فحيث توجد حقوق فردية بشأن الأرض فينبغى تثبيتها أما اذا لم يكن لها وجود فينبغى عدم تشجيعها .

وتقرر اللجنة أنه اذا أريد رفع مستويات المعيشة فيجب ألا يظل الأمن الاقتصادى معتمداً على عيش الكفاف الذى يستمده من البيئة الأفراد الذين يعيشون فى عزلة وإنما على مجموعة مترابطة من الجهود المتخصصة من جانب الجماعة . إن القيود القبلية والعنصرية الشديدة أوجدت موقفاً من التوتر المتزايد الذى أساسه الخوف . فحين تقيد السلطات القبلية استعمال الارض إما من جانب أفراد القبيلة أو الخارجين عنها وفق معايير خلاف تلك التى تتعلق بأعلى درجات الانتاجية للأرض ، فإنها تقلل من « الأمن » الحقيقى بدلا من زيادته إن الأمن الذى يرتكز على العزلة القبلية أو على عادات تمنع معاملة الارض بوصفها من الأصول القابلة للتداول، هو الأمن الوهمى من اقتصاد الكفاف الذى لا يتسنى فيه تحقيق أى تقدم اقتصادى . إن المطالبة بحقوق

قبلية خاصة بها مطالبة لا تصحبها التزامات وبذلك تتعارض مع المبادىء التى يجب أن تقوم على أساسها سياسة أية دولة حديثة .

وفى رأى اللجنة أنه إذ تصبح الارض إحدى عوامل الانتاج فإن ذلك يترتب عليه تغيران أساسيان أحدهما أن تكتسب الأرض قيمة بوصفها عامل انتاج ذى صفة متخصصة ، وثانيهما أن نسبة متزايدة من السكان تصبح أقل اعتماداً بصورة مباشرة على الأرض وتستطيع أن تجد فرصاً جديدة لكسب الدخل . والمجتمع القبلى الذى يعيش من الناحية الاقتصادية فى عزلة عن الأسواق لايستطيع إدخال هذه التغيرات .

وإذن يجب أن تهدف سياسة حيازة الأرض والتصرف فيها إلى تطبيق مبدأ الملكية الفردية(١) ، وتحقيق درجة من المرونة فى نقل الأرض والتصرف فيها والتى سوف تجعل فى الإمكان ، بدون تجاهل الحقوق الحالية فى الملكية ، الوصول إلى الأرض من أجل استخدامها على نحو إقتصادى . وحين يبدأ وضع قوانين جديدة وتطبيقها بصدد الملكية الجديدة فيجب أن يؤخذ فى الحسبان أن الملكية التقليدية متأصلة الجذور فى المجتمع الإفريقى وتقاوم التغييرات الجذرية . وتحذر اللجنة من القول بأن مجرد إزالة القيود والعقبات التقليدية سوف يفتح الباب أمام فيض من النشاط .

وأوصت اللجنة بالفصل فى المصالح المتعلقة بالأرض وتسجيلها كخطوة أولى . ومن أجل مصالح الإفريقيين رأت اللجنة أن تفرض القيود على رهن الأرض واسترجاع الديون عن طريق بيع الأرض . ويمكن كذلك أن يحرم قانون التسجيل تقسيم الأرض فى المستقبل بحيث لاتقل مساحة الوحدة عن حد معين ، كما أن شكلا من المشاركة فى الملكية قد يتفق مع قوانين الميراث السائدة . ويجب التحكم فى عمليات نقل الأرض بين الأجناس المختلفة بعدم السماح إلا بنقل المصالح المسجلة وبطريق الإيجار وحده على أن يكون للحاكم حق إقرار هذه الإيجارات . وينبغى أيضاً سن التشريع الذى يقيد الإقراض بضمان الأرض للوكالات المتخصصة التى تقدم القروض على أساس تقدير محافظ لقيم الأرض .

---

(١) ناقشنا هذه الفكرة فى كتابنا «مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية» وعارضنا المبدأ لأسباب أبديناها .

هذه مقترحات جريئة شاملة والأخذ بها يغير بصورة أساسية الطراز الحالى لحيازة الإفريقيين للأرض . وتعتبر اللجنة هذه التغييرات الجذرية أمراً جوهرياً للتقدم الاقتصادى فى إفريقية الشرقية ، إن اللجان السابقة والبحوث الخاصة أخفقت فى أن تدرك أن زيادة الإنتاج الإفريقى تتطلب فلسفة جديدة بشأن حقوق الأرض والحيازة وأنه من الصعب التوفيق بين مبدأ عدم إحداث الاضطراب فى النظام التقليدى وبين الحاجة إلى زيادة الإنتاج الافريقى .

وقد رفض حكام البلدان الثلاث المقترحات الخاصة بحيازة الأرض . فحاكم أوغنده الذى لاحظ أن التوصيات أهم جزء فى التقرير كله ، أشار إلى اهتمام جميع الافريقيين العميق بشأن الأرض مما يتطلب أن أية تغييرات يجب أن تسبقها دراسة طويلة ودقيقة فى جميع الجهات . وقرر حاكم كينيا أن السياسة لا يقدر لها النجاح بدون التأييد من جانب فريق كبير من أفراد الجماعة ؛ وإذا كان المثل الأعلى الإقتصادى أن تزول العازل إلا أن المؤثرات الحالية من سياسية وثقافية واجتماعية تحول دون ذلك . وكذلك اعتقد أن اللجنة أسبغت أهمية أكبر مما يجب على الاعتبارات الاقتصادية وأغفلت مزايا الاعتراف بأن القوانين القبلية الأساس العملى الوحيد للإدارة ، على الأقل فى المراحل الأولى . وكتب الحاكم يقول إن التغيير لا يمكن أن يكون تغييراً يتصل بالاقتصاديات ، فيجب أن يوفر للإفريقى الشعور بالأمن الاقتصادى فى ظل النظام الجديد ، لأن حرية نقل الأرض وحدها لاتنمى التقدم . ولقد كتبت صحيفة التيمس تقول إن الشىء الهام الذى أغفله التقرير أنه لم يأخذ فى الحسبان قوة القبلية فى المجتمع الإفريقى .

إزالة القيود

من الموضوعات الأساسية فى تقرير اللجنة العليا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ضد تلك المجموعة الكبيرة من روح التقييد والموجودة فى إفريقية الشرقية . فإذا أمكن إزالة هذا النظام الدقيق المعقد ، وخلق ظروف أكثر صلاحية لاستغلال الموارد ، ففى الوسع تحقيق قدر هام من التوسع الاقتصادى يشترك فيه جميع السكان فى إفريقية الشرقية .

إن التوزيع مثـــلا يعكس التنظيم الاقتصادى المزدوج للمنطقة . فالتجارة الإفريقية فى الغالب مسألة محلية تسير فى الطرق التقليدية ، والتجارة غير الإفريقية ذات كفاية وتستجيب إلى التغيرات التى تطرأ على الطلب والعرض العالميين ، كما أنها بوجه عام تنافسية ونشيطة ولـكنها يمكن أن تـكون أقدر على المنافسة إذا تحررت من القيود الـكبيرة التى خضعت لها والتى يرجع بعضها إلى السياسات التى تتبعها الحـكومات من أجل دعم الاستقرار . وبصورة كلية فإن مختلف أشكال تقييد التسويق والرقابة عليه والموجودة فى إفريقية يتـكون منها صرح شديد التعقيد ليس من السهل إدراك نتائجه الـكاملة . هذا الصرح المعقد من القيود على التسويق ، بالاضافة إلى الاقتصاد الإفريقى التقليدى ، فرض قدراً من عدم المرونة مما يمنع التقدم الاقتصادى المرغوب .

ولم تجد اللجنة إلا القليل من العطف على مقترحاتها فى هذا الشأن ، فحاكم كينيا أبدى الرأى بأن التنمية الزراعية والاستقرار كانا من الأهمية بالدرجة الأولى ولا يشجع عليهما السماح بحرية السوق . وشعر حاكم أوغنده بأنه لا يمكن الاستغناء عن التسويق المنظم ، وأنه لا يحول دون التقدم الاقتصادى ، وأن اللجنة تغالت فى تأكيد مدى التنظيمات المقيدة فى أوغنده والتى أريد منها حماية الإفريقيين .

وكذلك تعرضت سياسة التقييد فى المجالات الأخرى للنقد من جانب اللجنة ، كالنقل والزراعة واستخدام الأرض والجماعات المدنية وغير ذلك ، وموقفها فى هذا وثيق الصـــلة بالبرنامج الإيجابى الذى اقترحته لترقية المنطقة بوصفها وحدة متماسكة لا تتجزأ .

تماسك إفريقية الشرقية وارتباطها

لعل أبرز ما أوضحته اللجنة أن إفريقية الشرقية يجب اعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية وأن تجرى تنميتها وفق هذه الفـكرة . وهى تقول إن السياسات الإقتصادية والإجتماعية يجب أن تبنى على أساس الإدراك بأن تنمية إفريقية الشرقية تعتمد بصفة أساسية على المدى الذى يمـكن فيه إدماج السكان الوطنيين بمساعدة ذلك العدد الصغير بالضرورة من الشعوب المهاجرة فى الاقتصاد العالمى بحيث يستمدون منه رأس المال

والموارد التكميلية من المهارة والنشاط . وتقصد اللجنة أنه فى الأجل الطويل سوف يتوقف رخاء وأمن الأجناس المهاجرة على نجاحها فى تحقيق هذا التقدم واضطلاعها بوظائفها المخصوصة فيه ، تماما كما يعتمد تقدم السكان الوطنيين على الإدراك الواضح بأن رخاءهم وأمنهم يتوقفان على مدى نجاحهم فى اجتذاب أولئك الذين فى وسعهم أن يأتوا لهم بالموارد الإقتصادية الشحيحة التى تنقصهم (بشدة) وهى رأس المال والمهارة والنشاط فى الأعمال .

فى النقل

فتعتقد اللجنة مثلا أن المصالح الطائفية منعت التقييم الموضوعى السليم لحاجات النقل فى الجهات الإفريقية . فإذا كانت فئة مخصوصة أو مجموعة من المنتجين أو المستهلكين موضع المحاباة فيما يتعلق بأجور السكك الحديدية على نحو لا تبرره المطالب الاقتصادية لنظام السكك الحديدية بوجه عام وتطور حركة النقل ، فإن الجماعات الأخرى التى تستخدم السكك الحديدية إما فى الوقت الحالى أو فيما بعد يجب أن تتحمل التكلفة . ومحاولات تقديم الإعانات لطائفة على حساب الطوائف الأخرى عن طريق التلاعب بالأجور والأعباء يضعف بالضرورة من المقدرة الاقتصادية للسكك الحديدية ويجعلها أقل قدرة على وضع معدلات سليمة للحركة الجديدة . وبذلك تؤخر تنمية البلدان الثلاث .

فى العمل

وينبغى أن يكون الهدف من السياسة العمالية تمكين العامل من أن يكسب الحد الأقصى من الدخل الذى تقتضيه إنتاجية عمله فى ظروف من الأمن وتحت إشراف يهدف إلى رفع مستوى كفايته . وثمة برامج يوصى بها مثل توسيع نطاق مشروعات التدريب والتلمذة ، والتقليل من مظاهر التبديد المترتبة على الهجرة ، وخلق « مجالس الأجور » لتحديد الحد الأدنى من الأجر ، وتبسيط الإجراءات المتبعة لفض المنازعات الصناعية .

والغاية من خفض الهجرة معناه أنه ينبغى أن يكون العامل قادراً على أن يعرض خدماته حيث يشاء دون أن يكون مرتبطاً إلى مناطق قبلية بعيدة ومحدودة أحياناً . وعلى ذلك ففى المرتفعات المحجوزة للبيض حيث تتميز هذه المشكلة بحدة خاصة ينبغى أن تشترى الحكومة الأرض أو تستحوذ عليها حيث يستطيع عمال الزراعة إستئجار أماكن السكنى بالقرى وفق إيجارات طويلة الأمد . ورفض حاكم كينيا فكرة هذه الأماكن السكنية بالقرى قائلا إن من مساوئها فقدان الصلة الشخصية بين رب العمل والعامل ، وانخفاض درجة الإنتاجية ، وإزدياد طول المسافة التى قد يتعين على العامل أحيانا أن يقطعها ، وضياع الأرض الزراعية التى تتطلبها القرى ، وتكلفة بناء القرى وإدارتها .

وفى الجهات المدنية مشكلة مماثلة تتعلق بالإدماج . فالإفريقيون الذين انفصلوا عن الحياة القبلية غالباً ما يجدون أنهم لا يستطيعون أن يكونوا أعضاء فى المجتمع الحديث وأن الطريق إلى الثراء والمراكز التى تصحبها الكرامة مسدود . وكان الحل الذى اقترحته اللجنة تنظيم الجهات المدنية لكى تتيح الإنتقال التدريجى إلى المراكز والأحوال التى تسودها المساواة . وقررت اللجنة أن الجهات المدنية ينبغى تقسيمها إلى مناطق ثلاث أو أكثر . ففى المنطقة الأولى ينبغى أن تكون مستويات البناء نفس المستويات المفروضة فى الوقت الحاضر ، وتعدل فى المنطقة الثانية بحيث تجعل فى الإمكان خفض تكاليف البناء ، أما فى المنطقة الثالثة فيجب ألا تكون هناك تنظيمات خلاف ما تقضى به الاعتبارات الصحية والاحتياطات ضد الحرائق ، وما إلى ذلك . وتقبل حاكم كينيا هذا الاقتراح كهدف مرغوب فيه ، الا أن حاكم تنجانيقا رأى أن خلق نظرة مشتركة بين الجماعات المنعزلة لن يتحقق عن طريق إقامة تنظيمات إدارية منفصلة فى داخل المدن والضواحى المحيطة بها .

القضاء على عزلة الأجناس

وتعود اللجنة أكثر من مرة فتقرر أن الإعتبارات القبلية والعنصرية جمدت ومنعت النمو الإقتصادى فى إفريقية الشرقية ، وتقول إن هناك مبدأ أساسيا ألا وهو أنه إذا أريد أن تتطور النظم الإقتصادية الحديثة فيجب أن تتحرر إلى أقصى حد ممكن من السلطان السياسى للقبيلة حيث يكون من العوامل الموقّتة .

فالهنود مثلا يخضعون لقيود إقتصادية تضغط على إنتاجهم وتقوض قدرتهم على العمل والادخار . وهذه القيود معناها أيضاً أنه مع الزيادة السريعة فى عدد الهنود المحصورين فى المناطق المدنية إلى حد كبير فإن أية درجة ملحوظة من التطور الصناعى سوف تميل إلى توفير فرص أعظم للهنود منها للإفريقيين الذين مازالوا دون الأولين من ناحية المهارات الصناعية والاستعداد للنشاط التجارى .

وفيما يتعلق بالأرض تقرر اللجنة أنه لا يمكن توفير فرص أفضل إلا إذا كانت للحكومة نظرة قومية عامة واتخذت سياسة بشأن الكيفية التى يجب استخدام الأرض وفقاً لها وليست سياسة تقوم على حماية مصالح جماعات معينة . وتتوقع اللجنة أن عدم اتخاذ نظرة ذات صبغة موحدة سوف يعرقل التنمية حتما فى الوقت الذى يكون فيه من الضرورى الإسراع بالعملية .

وهذا يستتبع أن الإحتفاظ بالمرتفعات السكينة لاستعمال الأوربيين الصرف ينطوى على قيود خطيرة ، إذ يجعل الأوربيين يبدون كقبيلة تتشبث بالمناطق القبلية ، ويمنع تداخل الأراضى وهو الأمر الذى لا بد منه للإنتاج الإقتصادى ، ويصور الأوربيين ككتلة سياسية تقوض الثقة بين الافريقى والأوربى فى جميع أنحاء المنطقة .

وعلى ذلك يجب التغلب على عزلة الأجناس فى إفريقية الشرقية وإلا فسوف يستمر الفقر فى المنطقة ؛ ويجب أن يكون موضع الإدراك الواضح وبغير لبس أنه لا يمكن اعتبار الجنس أو اللون أساساً يقوم عليه أى تمييز أو تقييد ليست الجماعة على استعداد لتقبله لأسباب أخرى . إلا أنه ليس لأى عضو فى الجماعة الحق فى أن يتوقع ضمان المساواة فى الخبرة أو الكفاية أو المركز أو الجزاء ، لأن جميع المحاولات لفرض المساواة المفتعلة يترتب عليها ازدياد فقر الفقراء بدلا من التقليل منه .

القسم الثانى

عرض موجز للحالة الإقتصادية

أوضح تقرير اللجنة الملكية المعالم الرئيسية لاقتصاد إفريقية الشرقية وافتقاره إلى التوازن السليم بين عناصره المختلفة والتى هى متداخلة ومتكاملة فى الوقت نفسه ، وقصوره بصورته القائمة عن استغلال الموارد وإشباع الحاجيات المتزايدة ورفع مستوى المعيشة، وناقش العوامل التى يعزى إليها تأخر عملية التطور الإقتصادى، وأخيراً تضمن طائفة من التوصيات التى رأتها اللجنة كفيلة بتحقيق التقدم . ونعتقد أن من أهم ما يلفت النظر فى التقرير اعتقاد اللجنة بأن التنمية الإقتصادية تصبح أدنى إلى السير قدماً إذا ما اتخذت الصبغة الإقليمية الشاملة أى أنه يعالج البلدان الثلاث على أنها كل متماسك ومتكامل أو ينبغى أن يكون الأمر كذلك ، وهذه الفكرة تكمن وراء المشروع الخاص بإنشاء اتحاد فى إفريقية الشرقية الذى يراد العمل على إخراجه إلى حيز التنفيذ، والذى يلقى التأييد من عدد من قادة المنطقة وإن جعلوا التحرر الكامل الشرط الأولىّ للسير بالمشروع إلى غايته .

ننتقل الآن إلى إيراد بعض البيانات عن الحالة الإقتصادية الحالية للمنطقة بصورتها الإجمالية . وتعتبر الزراعة والرعى الحرف الرئيسية[1] ومصدر العيش المنخفض والدخل المحدود . غير أن الزراعة الافريقية تسير وفق النظام التقليدى القائم على مجرد إشباع المطالب المحلية المحدودة والذى سبق أن عرضنا له فى أكثر من موضع . ويعدّ الدخن والسرغون والذرة الغذاء الأساسى للافريقيين ، كما يزرع القمح على نطاق طيب فى كينيا .

---

(١) البيان التالى يوضح المشتغلين بالزراعة وفى الغابات :

البلد	عدد الأجراء (بالألف)	النسبة المئوية فى الحرفتين
كينيا (١٩٥٧)	٥٥٤ر٦	٤٥ر٣
تنجانيقا (١٩٥٧)	٤٣٠ر٥	٤٩ر١
أوغندة (١٩٥٦)	٢٢٥ر٧	٢٧ر٥

ولكن الاقتصاد النقدى من أجل الأسواق الخارجية بصفة خاصة يلعب دوراً له أهميته الآخذة فى الازدياد . وأهم المحاصيل النقدية البن والقطن والسيسال والشاى وقصب السكر . وتشغل المنطقة المركز الثانى بين البلدان الافريقية فى البن الذى تقدمت زراعته منذ نشوب الحرب العالمية الثانية بسرعة وخطى واسعة فزاد الانتاج من ٦٧٫٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ إلى ١٢٢٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ أى بنسبة تزيد على ٨٢ فى المائة . وكان أعظم التوسع فى أوغندة حيث تضاعف الانتاج إذ زاد من ٣٩٫٠٠٠ طن إلى ٧٧٫٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ . هذا التوسع تم بسبب إطراد الطلب من جانب الأسواق الخارجية ولذلك زادت نسبة الصادر من البن (فى المائة) من ١٫٤ سنة ١٩٣٨ إلى ١٥٫٣ سنة ١٩٥٠ ، ٣٢٫٧ سنة ١٩٥٨ .

وتعتبر تنجانيقا وحدها أكبر منتج للسيسال فى العالم وقد بلغ إنتاجه ما يقرب من ٩٨ ألفا من الأطنان فى عام ١٩٥٨ وهذا يعادل نصف الانتاج العالمى . وكذلك تشغل إفريقية الشرقية مركزاً ممتازاً فى إنتاج القطن وبذرته وتلى الاقليم المصرى والسودان . وتقع أوغندة على رأسها من هذه الناحية إذ خصصت لزراعة هذا المحصول فى موسم ١٩٥٧ / ١٩٥٨ مساحة تربو على مليونى فدان . ومن الملاحظات التى ينبغى الاشارة إليها أن زراعة القطن فى أوغندة يتولاها جميعا أبناء البلاد الذين ينتجون كذلك معظم البن ، ولعل هذا راجع إلى ضآلة عدد الأوربيين بشكل ظاهر .

وتبدو أهمية المحاصيل الثلاثة التى سلفت الاشارة إليها من أن صادراتها فى عام ١٩٥٨ بلغت ستين فى المائة من الصادرات الكلية فى المنطقة ، مما سنذكره بعد .

وتقدمت زراعة قصب السكر وزاد الانتاج من السكر الخام من ٨٠٫٠٠٠ إلى ١٣٦٫٠٠٠ طن بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ أى بنسبة ٧٠ فى المائة . وأكبر البلدان الثلاث إنتاجاً أوغندة ونسبتها ٦٤ فى المائة من محصول المنطقة وتليها كينيا . وتطرد الزيادة فى إنتاج الشاى وبخاصة فى كينيا التى بلغ إنتاجها عشرة آلاف طن فى عام ١٩٥٧ ؛ وتعتبر المنطقة المنتج الثالث للشاى فى القارة الافريقية . وكذلك أنشئت مزارع للطباق فى أوغندة حيث وصل الانتاج إلى ٤٫٧٢ مليون رطل فى سنة ١٩٥٨ . ومن العرض الموجز الذى قدمناه يتضح أن الاقتصاد الزراعى النقدى أكثر أهمية فى أوغندة . ومما يلفت النظر فى كينيا تخصيص مساحة كبيرة مساحتها ١٦٧٠٠ ميل مربع للأوربيين فى إقليم المرتفعات الذى يمثل نسبة عالية من الأراضى الصالحة للزراعة .

والجدول التالى يعطى صورة لتطور الانتاج من الغلات الرئيسة (بالألف طن) :

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الدخن والسرغون									
تنجانيقا	٥١٦	٦١٠	٩١٤	٨٧٩	٩٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأرز									
تنجانيقا	٧٨	٠٠	٦١	٤٤	٦٠	٥١	٣٦	٠٠	٠٠
الكبره									
تنجانيقا	١٧	١٠	١٢	١٣	١٣	١١	١٠	٨	٠٠
بذرة القطن									
تنجانيقا	١٨	١٥	٢٨	١٨	٣٦	٤١	٥١	٤٧	٤٩
أوغنده	١٢٦	١٣٠	١٢٠	١٥٢	١١٦	١٣٩	١٥٧	١٤٠	١٥٨
البن									
كينيا	١٠	١٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	١٩	٢١	٠٠
تنجانيقا	١٨	١٨	١٧	١٥	٢٠	١٩	٢٣	٢٣	٠٠
أوغنده	٣٩	٢٣	٣٧	٣٦	٦٥	٦٣	٦٩	٦٨	٠٠
الشاى									
كينيا	٧	٧	٧	٦	٨	٩	١٠	١٠	٠٠
تنجانيقا	١	١	١	١	٢	٢	٣	٣	٠٠
أوغنده	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٠٠
السكر (الخام)									
تنجانيقا	٩	٩	١٢	١٢	١٢	١٦	٢٢	١٩	٢٣
أوغنده	٥٦	٥٦	٥٦	٤٣	٦٨	٧٠	٨٧	٨٩	٨٨
كينيا	١٥	١٥	١٦	١٢	١٨	٢٠	٢٣	٢٣	٢٥
السيسال									
تنجانيقا	١٢٤	١٤٨	١٦٥	١٧٢	١٨١	١٧٩	١٨٩	١٩٩	١٩٨
القطن (الشعر)									
تنجانيقا	٩	٩	١٤	٩	١٩	٢٢	٢٤	٣١	٣١
كينيا	٣	٣	٢	٣	٢	٣	٢	٢	٠٠
أوغنده	٦٣	٦٩	٥٨	٧٣	٥٤	٦٥	٦٩	٦٩	٧٤

الغابات

تمتاز غابات أوغنده بإنتاج الأنواع الصلبة من الأخشاب ، ويزداد الاستهلاك فى الداخل بسرعة بسبب نشاط حركة البناء والإنشاء ، ومما يدل على هذه الظاهرة الأخيرة أن النسبة المئوية للمشتغلين فى هذا القطاع بلغت ٤ر١٦ من الأجراء فى عام ١٩٥٧ مقابل ٦ر٢ ، ٥ر٤ فى تنجانيقا وأوغنده على التوالى . وبلغ الإنتاج من الخشب المنشور ٠٠٠ر٣٣ طن فى سنة ١٩٥٨ . وتوجد فى أوغنده غابات المناطق المدارية الغزيرة الأمطار ، ولكن أكبر المساحة تغطيها غابات إقليم السافانا ، إلا أن المساحة الكلية للغابات تناقصت بشدة فى تنجانيقا فيما بين عامى ١٩٤٧ / ٤٨ ، ١٩٥٥ / ٥٦ بينما زادت فى أوغنده[1] .

ويقع معظم الغابات بكينيا فى إقليم المرتفعات . وتوجه الحكومة إهتماما خاصاً إلى الغابات لا بسبب أخشابها فهذا أمر ثانوى ، وإنما بسبب الدور البالغ الأهمية الذى تؤديه فى المحافظة على المياه والتربة أى أنها غابات وقائية .

الثروة الحيوانية

تشتمل المنطقة على ثروة حيوانية طبيعية وتشغل تنجانيقا المركز الأول بشكل ظاهر ، كما تعتبر الماشية ذات الأهمية الرئيسية وتليها الماعز والأغنام . والبيان التالى (عام ١٩٥٦) يوضح التوزيع بين البلدان الثلاث وحسب الأنواع (بالألف رأس) :

	ماشية	أغنام	ماعز
كينيا	٨٠٤	٣٧٩	٠٠
تنجانيقا	٧ر٠٥٥	٢ر٩٤٩	٤ر١١٧
أوغنده	٣ر٢٣٢	١ر١٢٠	٢ر٧٩٧

(١) المساحة المغطاة بالغابات (بالألف هكتار)

	٤٨/١٩٤٧	٥٦/١٩٥٥	الزيادة (+) أو النقص (—) فى المائة
كينيا	٢ر٠٢٧	١ر٢٦٤	— ٣٨
تنجانيقا	٣و٧٠٠	١و٠٠٠	— ٧٣
أوغنده	١ر٤٧٦	١و٦٥٢	+ ١٢

وبلغت الصادرات من الجلود (بالألف جنيه) ٢٩٨٣ر٢ فى عام ١٩٥٨ ، وموزعة على البلدان الثلاث على الصورة الآتية : ٢٠٠ر١ (تنجانيقا) ، ١٠١٨ر١ (كينيا) ، ٧٦٥ (أوغنده) .

الثروة السمكية

وصناعة صيد الأسماك من الأعمال الرئيسية فى أوغنده حيث بلغ الإنتاج ٠٠٠ر٥٢ طن قيمتها ١ر٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ . ومن هذا القدر حوالى ٩٠ فى المائة يستهلك فى داخل البلد بينما يصدر الباقى إلى كينيا وتنجانيقا والكنغو .

التعدين

لا يعتبر التعدين عنصراً هاماً فى الاقتصاد القومى ولم يستغل بدرجة كافية مما أشار إليه تقرير اللجنة الملكية ، وذلك باستثناء الماس والنحاس . والماس عماد الثروة المعدنية فى تنجانيقا ويستخرج من منجم وليامسون الذى اشترته الحكومة وشركة دى بيرز فى عام ١٩٥٨ بمبلغ أربعة ملايين جنيه . وترتب على كشف المنجم توسع بعيد المدى فى إنتاج الماس منذ سنة ١٩٥٠ حيث زاد من ٧١ ألف قيراط إلى ٥٢١ ألفاً سنة ١٩٥٨ وكانت قيمة صادراته فى السنة الأخيرة ٤ر٤ مليون جنيه . وبدأ فى السنوات القلائل الأخيرة استخراج النحاس من منجم Kilembe فى أوغنده وبلغ الانتاج ٩٦٧ر١٠ طناً فى عام ١٩٥٨ .

الطاقة الكهربائية

وتقدم إنتاج الكهرباء فى المنطقة بوجه عام فزاد من ٩٧ مليون كيلوات ساعة (١٩٤٨) إلى ٤٧٠ مليوناً (متوسط ١٩٥٥ / ٥٧) . وكانت الظاهرة أكثر وضوحاً فى أوغنده كما يتضح من البيان التالى (بملايين الكيلوات ساعة) :

	١٩٤٨	١٩٥٧
كينيا	٥٩	٢٦٨
تنجانيقا	٣٠	٩ر١٣١
أوغنده	٨	٨ر١٤٨

وتطرد الزيادة فى البلد الأخير بسبب مشروع شلالات أوين . وفى يناير سنة ١٩٥٨ مد خط إلى نيروبى ينقل إليها ٧٫٥ مليون وحدة فى السنة .

وبالرغم من الزيادة المشار اليها فإن مايخص الفرد قليل ، وإن كان المتوقع أن يزداد الانتاج بسبب وجود طاقة كامنة كبيرة وبخاصة من المساقط المائية .

الصناعة

والتقدم الصناعى ضئيل بوجه عام . ويقتصر على معالجة بعض الخامات وانتاج بعض السلع الاستهلاكية على نطاق ضيق(١) .

التجارة الخارجية

تعتبر إفريقية الشرقية من ذوات الصادرات المتعددة ، ولكنها فى الوقت نفسه كلها من المواد الأولية الزراعية والحيوانية أساساً ، فالصادرات من البن والشاى والقطن والسيسال والحبوب الزيتية بلغت ٧٩ فى المائة من مجموع قيمة الصادرات عام ١٩٥٨ .

أهم الصادرات فى عام ١٩٥٨

الأصناف	القيمة (بالألف جنيه)
بن	٢٨ر٨٠٢
قطن	٢٥ر٩٠٥
سيسال	١٢ر٦٠٠
جلود	٢ر٩٨٣
شاى	٤ر٨٢٨
حبوب زيتية	٣ر٨٦٥
ماس	٤ر٤١٥
نحاس	٢ر٤٥٢

---

(١) الصناعة فى كينيا (١٩٥٦)

عدد المنشآت	١٠٦٠	
عدد المستخدمين فيها	٤٩٫٦٠٧	
الإنتاج الإجمالى	٥٠٫٢٢٠	بآلاف الجنيهات
تكاليف العمل	٨٫٣٦٨	بآلاف الجنيهات
تكاليف المواد وغيرها	٣١و١٢٦	بآلاف الجنيهات
المنتج الصافى	١٤٫٥٠٩	بآلاف الجنيهات

الفصل الثامن

تجربة السودان

تمتد جمهورية السودان مسافة ١٤٠٠ ميل بين خطى عرض ٢٢° شمالا ، ٤° جنوبا ، وأقصى عرضها من الشرق إلى الغرب ١٢٠٠ ميل . ويقع إلى الشمال منه إقليم مصر (من الجمهورية العربية المتحدة) ، وتحده من الجنوب كينيا وأوغنده وجمهورية الكنغو ومن الغرب ليبيا وجمهورية مالى ، بينما تتاخمه إريتريا والحبشة من ناحية الشرق . ويمتد الساحل الشرقى لمسافة تقرب من أربعمائة ميل على البحر الأحمر ، حيث يقوم ميناء بور سودان ، المنفذ الرئيسى لتجارة البلاد الخارجية .

وتبلغ مساحة السودان ٩٦٧٫٠٠٠ من الأميال المربعة . وطبقا لإحصاء سنة ١٩٥٥ / ٥٦ كان عدد السكان ١٠٫٢٦ مليون نسمة منهم ٩٫٧٢ مليوناً من السودانيين .

معالم الاقتصاد السودانى

ويقسم الإقتصاد السودانى بمظاهر رئيسية نجملها فيما يلى :

(أولا) غلبة الزراعة والرعى لوفرة الأرض والماء . وفى هاتين الحرفتين يشتغل تسعة أعشار السكان العاملين ، وإنتاجهما يمثل أكثر من ٩٠ فى المائة من صادرات البلاد الكلية . وتنتشر فى السودان السهول الفسيحة ويقدر أن حوالى ثلث المساحة الكلية يصلح لمارسة الزراعة والرعى ، ومع ذلك فإن البعض يرى أن استغلال الأرض ما يزال ضئيلا إلى حد بعيد إذ لا يتجاوز ٣ فى المائة من المساحة الصالحة للزراعة . أما التعدين فبحاجة كبيرة إلى عمليات واسعة النطاق من التنقيب والتقييم ، كما أن الصناعة تعتبر فى بداية حياتها والصناعات القائمة تقتصر أساساً على معالجة المنتجات الزراعية والرعوية .

(ثانياً) والاقتصاد الزراعى وهو عماد الإنتاج والدخول ، إقتصاد مختلط أو مزدوج . فهناك النوع التقليدى الذى يهدف إلى توفير الحاجيات المحلية المحدودة للانسان .

والحيوان ، والذى يعتمد أساساً على مياه الأمطار ، وينتقل فى ظله الزراع من منطقة إلى أخرى حين يستنفدون خصوبة الأولى، والأدوات التى تؤدى بها العملية الزراعية بدائية بسيطة . وإلى جانبه إنتاج المحاصيل المعدة للتصدير وفى مقدمتها القطن الذى يمثل مع بذرته حوالى ثلثى قيمة صادرات البلاد ، مما يجعل الاقتصاد السودانى تابعاً أو بالأحرى خاضعاً للتقلبات التى تطرأ من وقت إلى آخر على الطلب العالمى والتى تعظم حدة وعنفاً فى فترات الأزمات الاقتصادية .

(ثالثاً) عدم استواء التقدم الاقتصادى بين أجزاء السودان المختلفة . فالمنطقة الواقعة شرقى الأبيض وشمالى الرصيرص أكثر تقـدماً بسبب سهولة الوصول إلى الأسواق ، كما أن وسائط النقل الحديث وتسهيلات التسويق مناسبة نوعا ، بينما تعانى المناطق الجنوبية والغربية كثيراً نتيجة المسافات الطويلة التى تفصل مراكز الانتاج عن الأسواق والموانى ، وهكذا نجد أن عدم توافر المواصلات حد من التقدم فى هذه المناطق .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمناطق الشمالية على جانبى النهر أكثر صلاحية لزراعة القطن باستخدام الرى ، وكذلك الشأن فى الأراضى الواقعة على طول النيل الأزرق . والسهول الوسطى تصلح للزراعة الواسعة التى تعتمد على الأمطار ، فضلا عن خصوبة التربة . أما بقية المناطق الشمالية فصحراء فى الغالب بينما الجنوبية تتكون من مستنقعات كبيرة ، وهـذه جميعاً لا تصلح للزراعة فى الأحوال القائمة .

ونخلص من هذا إلى أن النشاط الزراعى والتجارى والصناعى يتركز فى الربع الشمالى الشرقى من السودان وبخاصة منطقة « الخرطوم — الجزيرة » والجهات الوسطى الأخرى الممتدة على طول الأنهار والسكك الحديدية .

(رابعاً) وتتجلى ظاهرة عدم الاستواء فى الكثافة السكانية فهى حوالى أحد عشر شخصاً للكيلومتر المربع فى منطقة « الخرطوم — الجزيرة » ، مقابل شخص واحد فى الجهات القاحلة من المديرية الشمالية وشمالى مديريات كسلا وكردفان ودارفور . وفى المناطق الواقعة بين الصحراء فى الشمال والجنوب المطير تزداد الكثافة

تبعا لزيادة سقوط الأمطار . أما فى الجنوب فبالرغم من وفرة المطر إلا أن هذه الميزة تقلل منها صعوبة المواصلات ، ولاتتجاوز كثافة السكان أربعة أفراد للكيلومتر المربع .

(خامساً) أهمية الدور الذى تضطلع به الدولة سواء فى المرافق العامة والنقل ، أو فى قطاع الاقتصاد النقدى كما فى حالة مشروع الجزيرة ، أو فى احتكار استيراد السكر ، والاحتكار العملى لمبيعات القطن ، أو برامج التنمية .

تطور الزراعة والانتاج الزراعى

قلنا إن إقتصاد السودان مزدوج . ومعظم الإنتاج الذى غايته التصدير عبارة عن زراعة القطن فى الجهات المروية وبأساليب حديثة ، بينما يتكون الجانب الأكبر من النشاط الزراعى القبلى من إنتاج المحاصيل الغذائية بالإعتماد على مياه الأمطار . وسبق أن أشرنا إلى ظاهرة عدم إستواء التطور ، وفيما يتعلق بالزراعة يمكن القول بوجه عام إن البلاد تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهى :

(أولا) القسم الشمالى الجاف ولذلك تقتصر الزراعة على الجهات التى تغمرها مياه الفيضان أو التى يمكن ريها بالوسائل الصناعية .

(ثانياً) القسم الأوسط ويضم جنوب كسلا والنيل الأزرق وكردفان ، وتسقط الأمطار فيه بين شهرى يوليه وأكتوبر . وفى هذا القسم مناطق القطن بالجزيرة ومركز إنتاج الجانب الأوفر من الحبوب والنباتات الزيتية .

(ثالثاً) القسم الجنوبى الغزير الأمطار ويضم مديريتى خط الإستواء وبحر الغزال ، إلا أن وجود المستنقعات الشاسعة يحول دون التوسع الزراعى ، كما تستحيل تربية الماشية بسبب ذبابة تسى تسى .

ومر التطور الزراعى فى القرن الحالى بمرحلتين رئيسيتين أولاهما فى الربع الأول وفيها حدث توسع ملحوظ فى إنتاج الغلات المعدة للتصدير ولكن الواقع أن حوالى ثلاثة أرباع الصادرات مصدرها المنتجات التى تنمو بصورة برية أو شبه برية مثل الصمغ العربى والدوم ، وهذه تجود فى مناطق واسعة من السودان لها ميزاتها الخاصة فيما يتعلق بالمناخ والتربة . وفى هذه الفترة بدأ الإنتاج والتصدير من القطن غير أن زراعته كانت محدودة النطاق حيث اقتصرت على الجهات التى أمكن استخدام الطلمبات فيها لرفع الماء من النيل ، وكذلك فى دالى طوكر وجاش ، وظلت أساليب

الزراعة بدائية إلى حد كبير ، وإن كان إستخدام الطلمبات خطوة تقدمية من الناحية التكنولوجية .

وحدثت زيادة فى مساحة المحاصيل الغذائية حتى يتسنى زيادة الإنتاج ليتمشى مع التكاثر الطبيعى ونمو عدد أهل المدن والجهات المدنية .

وخلال الفترة بين عامى ١٩١٢ ، ١٩٢٧ ارتفع إنتاج الذرة الشتوية بنسبة ٧٠ فى المائة وكذلك السمسم والفول السودانى ، الا أنه بالرغم من ذلك تناقصت الصادرات من هذه المحاصيل الغذائية مما يعكس التوسع الذى طرأ على الطلب المحلى. والجدول التالى يبين تطور الإنتاج من المحاصيل الرئيسية (بالألف طن) حتى عام ١٩٥٧ :

	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٧
القطن	٣٩	٥٧	٤٧	١٢٩
الصمغ العربى	٢١	٢٢	٢٧	٣٦
الذرة				
(١) على المطر	٢٢٣	٢٦٦	٤٩٥	٦٢١
(٢) بالرى	٠٠	٩٦	٢١	٥٨١
السمسم	٠٠	٢٣	١٢٤	١٥٠
الفول السودانى	٠٠	٨	٢٤	٦٥

وبابتداء مشروع الجزيرة دخلت الزراعة السودانية فى مرحلة جديدة شملت التوسع الكبير فى إنتاج القطن ، وتحسين أساليب الرى والزراعة ، واستخدام الآلات على نطاق طيب نسبياً . ويعتبر مشروع الجزيرة تجربة جديدة فى الاستغلال الزراعى بالأقاليم المتخلفة ، وسوف نعرض له بالتفصيل .

وأهم ما نلاحظه بصدد هذه المرحلة الثانية :

١ — التوسع الكبير فى زراعة القطن بحيث أصبحت تمثل حوالى خمس المساحة المنزرعة وثلثى الصادرات . والبيان التالى يوضح مركز هذا المحصول فى السنوات الثلاث الأخيرة :

إنتاج القطن	المساحة (بالفدان)			المحصول (بالقنطار)		
	١٩٥٧ — ٥٨	١٩٥٨ — ٥٩	١٩٥٩ — ٦٠	١٩٥٧ — ٥٨	١٩٥٨ — ٥٩	١٩٥٩ — ٦٠
لجنة الجزيرة	٢٤٥ر٤٠٥	٣١٠ر٠٩٣	٣٨٥ر٩٣٤	٣٦٩ر٣١٥	١ر٤٦٢ر٨٩٢	٠٠
عبد المجيد	١٠ر٠٤٠	١٠ر٠٦٨	١٠ر٠٤٩	١٣ر٥٩٠	٣٤ر٠٦٣	٤٠ر٠٦٠
لجنة مشروع النيل الأبيض	١٠ر٠٦٩	١٠ر٠٧٥	١٠ر٠٧٠	١٦ر٠٩٧	٣٩ر٠٣٤	٥٥ر٢٨٥
مشروعات خاصة	١٦٩ر٢٠٧	١٩٧ر٧٣٤	١٩٤ر٨٦٤	٢٧٧ر٦٨٤	٧٦٤ر٦٥٩	٧٨٦ر٧٦٤
دلتا الجاش	٤٠ر١٨٠	٣٧ر٨٩٤	٤٠ر٠٠٠	٧٩ر٥٢٧	٨٣ر٨٨٦	٦٠ر٠٠٠
دلتا طوكر	٢٠ر٣١٩	٤٤ر٥٤٠	٩٣ر٠٠٠	١٠ر١٣٧	٤٤ر٥٦٨	٨٨ر٥٧١
أمريكى : بالطلمبات	٨ر١٣٢	٦ر٤٩٦	٧ر٥٣١	٢٠ر٣٣٠	٢٠ر٤٩٢	٢٠ر٥٥٥
بماء الفيضان	٣ر٤٥٨	٤ر٨٠٠	٤ر٨٠٠	٥ر٢٢١	٣ر٧٢٩	٦٣٥
بماء الأمطار	١٩٤ر٤٧٨	٢٣١ر٨٦٠	١٧٥ر٤٢٠	٢٩٧ر١٥٠	٢٦٧ر١٥٠	١٥٣ر٣٠٠
المجموع الـكلى	٧٠١ر٣٨٩	٨٥٤ر٠٥٩	٩١٢ر٦٦٨	١ر٠٥٩ر٧٥١	٢ر٦٦٣ر٣٩١	٠٠

٢ — التوسع الكبير فى إنتاج المحاصيل الغذائية وبخاصة الذرة . وبالرغم من أن ذلك التوسع كان ظاهراً فى المناطق التى استخدمت فيها وسائل الرى ، فإن المناطق التى تعتمد على مياه الأمطار ظلت المصدر الرئيسى لهذه المحاصيل إذ يقدر ماتخرجه بنحو ثلاثة أرباع الإنتاج العام . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن التوسع المشار إليه فى مناطق المطر صحبه تحسن ملموس فى أساليب الزراعة وارتفاع فى الإنتاجية ، كما اطرد استخدام الآلات .

وبالرغم من التقدم الذى عرضنا له فى إيجاز فإن المجال واسع للتنمية الزراعية :

(أولا) هناك فى السودان مساحات شاسعة لم تستغل بعد لأسباب طبيعية حالت دون ذلك . ولا مراء أن فى الوسع الاستفادة من جانب منها إذا ماتوافر الماء للرى بتنفيذ المشروعات اللازمة مثل خزان الروصيرص . وكذلك يمكن القيام بأبحاث شاملة فى المناطق الغربية فى محاولة لاستغلال المياه الجوفية إذا ثبت وجودها بمقادير كافية . وفى الجنوب سوف يترتب على معالجة موضوع المستنقعات استرجاع مساحات كبيرة وإخضاعها لنشاط الإنسان .

(ثانياً) لابد من التوسع فى تطبيق الأساليب العلمية الحديثة والتخلص من نظام الزراعة التقليدى ، ومن ذلك :

(أ) استخدام المخصبات الكيماوية حسب نوع التربة والنبات .

(ب) تعميم دورة زراعية سليمة .

(حـ) إنشاء شبكة من وسائل الصرف وهذه ضرورة لاغنى عنها .

(د) استعمال الآلات وبخاصة حيث تسود الزراعة المتسعة ولاتتوافر الأيدى العاملة .

(ثالثا) وإذا أريد أن يستفاد من المناطق الداخلية لأغراض التصدير إلى الخارج أو التسويق فى مراكز الاستهلاك بالداخل فلابد من إنشاء شبكة قوية من طرق المواصلات .

الثروة الحيوانية

يعتبر الانتاج الحيوانى عنصراً له أهميته فى الاقتصاد القومى بالسودان ، فحوالى ٣٠ فى المائة من السكان يعيشون عيشة بدوية بصورة كلية أو جزئية ، كما أن نسبة كبيرة من غير البدو تمارس حياة الرعى وتربية الحيوان . ويدل على قيمة هـــذا العنصر أن الصادرات من الماشية والجلود فى عام ١٩٤٨ كانت تمثل ٦ فى المائة من صادرات البلاد .

وخلال العقود الأخيرة حدثت زيادة كبيرة فى الثروة الحيوانية بلغت خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٤ ، ١٩٥٨ أكثر من الضعف فى حالة الماشية والإبل وما يقرب من النصف بالنسبة إلى الأغنام والماعز ، كما يتضح من البيان الآتى (بملايين الرؤوس) :

السنة	ماشية	إبل	أغنام	ماعز
١٩٤٤	٣ر٢	١ر١	٤ر٨	٤
١٩٥٨	٦ر٩	٢	٦ر٩	٥ر٨

وكان من أســـباب ذلك التوسع الجهود المبذولة فى مكافحة أمراض الحيوان . والإمكانيات وافرة بالنسبة إلى المستقبل وبخاصة إذا طهرت المناطق الموبوءة بذبابة تسى تسى حتى يتسنى تربية الماشية فيها . إلا أن أية زيادة فى الإنتاج الحيوانى لن ينعكس أثرها بصورة ظاهرة على تجارة البلاد الخارجية إلا إذا توافرت وسائل النقل من المناطق الداخلية إلى موانىء التصدير .

الغابات

تمتد على طول النيل الأزرق حتى الحدود الأثيوبية غابات غنية بالألياف والمواد التى تستخدم فى عمليات الدبغ . وتحتوى غابات الأقاليم الجنوبية من السودان على أشجار عالية القيمة مثل الماهوجانى والقوبا . وتوجد أفضل أنواع الصمغ العربى فى غابات كبيرة فى كردفان وحوض النيل الأزرق وكسلا . أما منطقة « السد » فى أعالى النيل الأبيض فتتوافر مقادير لاحصر لها من ورق البردى .

الصناعة

مازال السودان فى المرحلة الأولية من التصنيع . فقبل الحرب العالمية الثانية ، وإلى جانب الحرف اليدوية ذات الأساليب البدائية ، كانت المنشئات الكبيرة مقصورة على معالجة المنتجات الزراعية مثل حلج القطن وعمل المنسوجات وعصر الزيوت ، وعلى الخدمات الاقتصادية العامة كالسكك الحديدية والموانى والطرق والكهرباء والنقل النهرى .

وشهدت الحرب والسنوات التالية لها نشاطاً فى مجال التصنيع وقامت مصانع كبيرة حديثة ، مثـــل مصنع الزجاج بالخرطوم (١٩٤٥) ، ومصنعان لأدوات الألومنيوم فى الخرطوم وأم درمان (١٩٥٦) ، ومصنع الأسمنت فى عطبره (١٩٤٩)، ومصنع للحوم المحفوظة ببلدة كوستى (١٩٥٢) ، ومصنع لعمل السجاير فى واد مدنى (١٩٥٨) . وهناك مشروعات الآن تحت التنفيذ أو الدراسة للتوسع فى صناعة النسج، والسكر وغير ذلك .

وقدر رأس المـــال المستثمر فى الصناعة عام ١٩٥٧ (باستثناء المحالج والمنافع العامة) بأربعة ملايين جنيه سودانى ، كما أن النشاط الصناعى الذى تحقق فى السنوات الأخيرة جعل السودان فى حالة اكتفاء ذاتى من ناحية بعض المنتجات الصناعية مثل الأسمنت والأدوات الزجاجية والمشروبات ، كما أصبح يسد جانباً كبيراً من مطالب الاستهلاك المحلى من السجاير والصابون وأدوات الألمنيوم والسلع المصنوعة من الجلد .

التجارة الخارجية

شهدت تجارة السودان الخارجية زيادة سريعة خلال نصف القرن الأخير ، كما يستدل من البيان التالى (بألوف الجنيهات السودانية) :

السنة	مجموع التجارة	الصادرات المحلية	الواردات	الفرق
١٩٠٧	٢٫٠٥٣	٤٤٩	١٫٦٠٤	— ١٫١٥٥
١٩١٢	٣٫٣٤٠	١٫٣٧٣	١٫٩٦٧	— ٥٩٤

السنة	مجموع التجارة	الصادرات المحلية	الواردات	الفرق
١٩١٧	٦ر٥٩٣	٣ر٤٩١	٣ر١٠٢	+ ٣٨٩
١٩٢٢	٦ر٢٤٦	١ر٩٩٣	٤ر٢٥٣	— ٢ر٢٦٠
١٩٢٧	١١ر١١١	٤ر٩٥٦	٦ر١٥٥	— ١ر١٩٩
١٩٣٢	٦ر٨٥٢	٣ر٧٩٨	٣ر٠٥٤	+ ٧٤٤
١٩٣٧	١٤ر٤١٣	٨ر١٣٠	٦ر٢٨٣	+ ١ر٨٤٧
١٩٤٢	١٥ر٠٣٠	٧ر١٥٠	٧ر٨٧٩	— ٧٢٨
١٩٤٧	٣١ر٠٧٣	١٤ر٨٦٦	١٦ر٢٠٧	— ١ر٣٤١
١٩٥٢	١٠٢ر٨٦١	٤١ر١٦٥	٦١ر٦٩٦	— ٢٠ر٥٣١
١٩٥٦	١١٠ر٧٤١	٦٥ر٤٩٢	٤٥ر٢٤٩	+ ٢٠ر٢٤٣
١٩٥٧	١٠٨ر٥٦٩	٤٥ر٥٨٢	٦٢ر٩٨٧	— ١٧ر٤٠٥
١٩٥٨	٩٨ر٧٧٨	٣٩ر٣٣٨	٥٩ر٤٤٠	— ١٩ر١٠٢

وفى هـذه الزيادة المطلقة لعب القطن الدور الرئيسى . إلا أن الزيادة فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين كانت ترتد إلى ازدياد كمية الصادرات ، بينما لعب ارتفاع الأسعار فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دوراً أكثر أهمية .

وخـلال الربع الأول من القـرن الحالى كانت النسبة الـكبرى من الصادرات تتمثل فى المنتجات البرية وشبه البرية مثل الصمغ العربى والعاج والتمر والدوم . ففى سنة ١٩١٣ مثلا كانت نسبة الصادرات من الصمغ وحده ٣١ فى المائة . إلا أن هذه الظاهرة بدأت تتغير بعد الحرب العالمية الأولى وازداد التغيير حدة بعد إنشاء مشروع الجزيرة وأخذ القطن يسيطر على تجارة الصادر بحيث أصبح يمثل حوالى ثلثى قيمة الصادرات ، الأمر الذى يقتضى العمل على محاولة تنويع صادرات البلاد .

وفيما يتعلق بالواردات نلاحظ ازدياد الأهمية النسبية للسلع الإنتاجية مثل معدات النقل والمشتقات البترولية والمعادن والآلات . وترجع هذه الظاهرة إلى النشاط الذى حدث فى قطاعات النقل والصناعة والزراعة تمشياً مع التطور العام للبلاد .

فئات التجارة الخارجية

(النسبة المئوية)

السنوات	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٦	١٩٥٧
الصادرات						
القطن ومنتجاته	١٨	٧١	٧٣	٦٨	٧١	٥٨
الصمغ العربي	٢١	١٤	٩	٩	٨	١٠
الحيوان ومنتجاته	١٩	٥	٤	٥	٤	٦
الحبوب الزيتية	٨	٤	٤	—	٩	١٥
سلع أخرى	٣٤	٦	١٠	١٨	٨	١١
مجموع الصادرات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الواردات						
السلع الاستهلاكية						
المنسوجات	٢٥	١٤	٢٠	٢٧	١٨	١٦
البن والشاي	٧	٦	٩	٩	٨	٨
السكر	١٣	٦	٩	٤	١٠	٩
سلع أخرى	٤٢	٤٣	٣٧	٣١	٢٢	٢٣
المجمـــوع	٨٧	٦٩	٧٥	٧١	٥٨	٥٦
السلع الانتاجيــة						
المشتقات البترولية	١	—	٢	٤	٧	٧
عربات ومعدات نقل	٢	٢	٤	٥	٨	٧
معادن وآلات	—	٢٤	١٢	١٠	١٤	١٩
سلع أخرى	١٠	٥	٧	١٠	١٣	١١
	١٣	٣١	٢٥	٢٩	٤٢	٤٤
جميع الواردات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وفيما يتعلق باتجاهات التجارة الخارجية نلاحظ ما يأتى :

١ — خلال الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٧ كانت المنطقة الإسترلينية تزود السودان بحوالى نصف وارداته .

٢ — وكذلك كان حوالى نصف الصادرات يتجه إلى المنطقة ذاتها خلال الفترة المشار إليها .

٣ — تناقص الأهمية النسبية لمنطقة الإسترليني .

٤ — الزيادة فى العلاقات مع دول التعاون الإقتصادى الأوربى غير الداخلة فى منطقة الإسترليني .

٥ — نشاط الصادرات بصفة خاصة إلى البلاد الاشتراكية فى شرق أوربا حيث زادت نسبتها من ٠ر٥ ٪ إلى ٤ر١ ٪ فيما بين عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٧

٦ — تمثل تجارة السودان مع البلاد الإفريقية نسبة طيبة من مجموع تجارته الخارجية بلغت ١٣ر٢ فى المائة (١٩٥٠ — ١٩٥٧) وبذلك يشغل المركز الثالث فى هذه الناحية بعد اتحاد إفريقية الوسطى وتونس .

توزيع التجارة

(النسبة المئوية للقيمة)

المنطقة	الواردات			الصادرات		
	متوسط ٥٧/١٩٥١	١٩٥١	١٩٥٧	متوسط ٥٧/١٩٥١	١٩٥١	١٩٥٧
الإسترلينية	٥٢ر٧	٥٨ر١	٤٨ر٧	٥٤ر٩	٧٩ر٧	٣٦ر٦
الدولارية	٣ر٦	٢ر٩	٣ر٤	٢ر٥	٢ر٢	٢ر٦
دول التعاون الاقتصادى الأوربى غير الإسترلينية	٢١ر٢	١٣ر٩	٢١ر٨	٢٥ر١	٩ر٣	٢٩ر٢
أوربا الشرقية	٣ر٧	٣ر١	٣	١ر٥	٠ر٥	٤ر١
بلاد أخرى	١٩ر٨	٢٢	٢٣ر١	١٦	٨ر٤	٢٧ر٥

مشروع الجزيرة

تتكون منطقة الجزيرة من سهل طيني تبلغ مساحته خمسة ملايين فدان ، بين النيل الأزرق والنيل الأبيض جنوبي الخرطوم . ويتراوح المتوسط السنوى للأمطار بين سبع بوصات بالشمال وثمانيةعشر بوصة فى الجنوب،ويعتبر شهرا يوليه وأغسطس أكثر فترات السنة أمطاراً بينما لا يكاد يسقط المطر خلال أشهر الشتاء . ولهذا ، فقبل تنفيذ المشروع ، كان المزارعون الرعاة من أهل المنطقة يهاجرون صوب الجنوب حيث ظروف الرعى أفضل : ونظراً لقلة الحشائش كانت الماعز تمثل العنصر الرئيسى من الثروة الحيوانية .

وثمت اعتبارات تكمن وراء اختيار المنطقة لتنفيذ هذا المشروع نجملها فيما يلى :

(أولا) فمن الناحية الطبوغرافية نجد أن الانحدار التدريجى البسيط من الشمال إلى الجنوب ومن النيل الأزرق إلى النيل الأبيض جعل تسوية الأرض عملية قليلة التكاليف وسمح بالرى فى يسر . وفى الوقت نفسه نجد أن شواطىء النيل الأزرق مرتفعة بقدر كاف فوق سنار مما أتاح بناء السد للتحكم فى النهر وخزن الماء .

(ثانياً) طول فترة الجفاف خلال فصل الشتاء جعل من السهل التحكم فى الأمراض والحشرات التى تفتك بالنبات ، كما تستغل هذه الفترة لاجتثاث جميع نباتات القطن ، وعلاوة على ذلك فإنها تسمح بزيادة تشقق التربة فينفذ من خلالها الماء والهواء .

(ثالثاً) والتربة ذاتها تكونت من رواسب الطمى عبر العصور بمدفيضان النيل على الأرض ، كما أنها غنية بالمعادن اللازمة لغذاء النبات . أضف إلى هذا أن تماسك التربة حال دون ظهور الآثار السيئة التى تترتب على ارتفاع مستوى الماء الباطنى ، وقلل من الفقد عن طريق التسرب من الترع .

إلا أن هذه المزايا تقابلها عيوب لها أهميتها ، فالأمطار الغزيرة التى تسقط فوق الحقول المتروكة بوراً خلال السنة السابقة لزراعة القطن يترتب عليها نقص الغلة لأنها تسبب كثرة نمو الأعشاب وبذلك تخلق بيئة مناسبة لتكاثر الحشرات وانتشار الأمراض . وتماسك التربة الشديد عقبة كبيرة فى وجه الصرف ، كما أن تراكم الماء يحد من نمو النبات .

وكانت مقدمة المشروع إنشاء سد سنار على النيل الأزرق لخزن كمية من الماء قدرها ٤٤٨ مليون متراً مكعباً بعد أن ينتهى فيضان هذا النهر . وحددت إتفاقية المياه المعقودة مع مصر فى عام ١٩٢٩ الكمية المرخص بها لمنطقة الجزيرة . وتبلغ المساحة الداخلة فى نطاق المشروع بحوالى مليون فدان لا يروى منها سنويا سوى النصف . ولقد بدأ السودان فى تنفيذ مشروع المناجل الذى يهدف إلى زيادة المساحة التى تدخل فى دائرة نظام الرى بحوالى ٨٣٠٫٠٠٠ فدان ، وتم تنفيذ الجزء الأول منه ويشمل مساحة قدرها ٢٠٠٫٠٠٠ فدان والمشروع الأخير كان يتطلب توسيع الترعة الرئيسية وحفر ترعة أخرى تخرج منها إلى المنطقة الجديدة طولها ٤٦ ميلا . غير أن استغلال منطقة الجزيرة على الوجه الأكمل يقتضى إقامة سد جديد عند الرصيرص الواقعة على النيل الأزرق قرب حدود إثيوبيا .

وحوالى ربع المساحة الداخلة حالياً فى المشروع مخصصة لزراعة القطن الطويل التيلة، ونحو ٤٥ فى المائة منه من نوع المساكل. واستخدمت الآلات فى كثير من العمليات الزراعية ، إلا أن المجال مازال متوافراً للتوسع فى ذلك . ويتم حلج القطن فى محالج تديرها لجنة الجزيرة ، ويصدر القطن المحلوج ومعظم البذرة عن طريق ميناء بورسودان . وإلى جانب القطن تزرع محاصيل أخرى أهمها الذرة وهى الغذاء الأساسى ، ثم اللوبياء وهى العلف الرئيسى للحيوان هناك . والحيازة فى الوحدة الفردية فى العادة ٨ر١٦ هكتار يزرع منها سنويا ٢ر٤ قطناً ، ١ر٢ بالذرة ، ١ر٢ باللوبياء ، ويترك الباقى بوراً حتى يستعيد خصوبته .

إلا أن أهم جوانب هذا المشروع الكبير النظام الذى يقوم عليه . فمنذ ابتدائه أممت الحكومة « المنفعة » لا « الملكية » ، فأعطى للملاك ريع يعادل أعلى سعر بالسوق قبل بدء المشروع ، ومنحت لهم ولأقاربهم الأولوية فى تخصيص الحيازات التى تؤجر . ويحرم شراء الأرض على غير سكان المنطقة أو الحكومة . إلا أن الحكومة درجت على شراء الأرض بحيث صارت لها ملكية أكثر من ثلث مساحة الأراضى التى يشملها المشروع .

وهذا التنظيم ينطوى على مزايا معينة منها :

١ — توجيه الزراعة والرقابة على أساليبها بما يتفق مع الصالح العام .

٢ — منع المضاربة فى الأرض ، أو تركز ملكيتها فى يد قلة من الأفراد ، أو تجزئتها إلى وحدات غير إقتصادية بفعل نظام الوراثة .

٣ — توفير الإطمئنان للزراع .

٤ — عدم السماح بخلق طبقة من المزارعين الذين لا يقيمون فى الأرض .

إلا أن ثمة مساوىء تتطلب البحث . فعدد المستأجرين حوالى ٢٩٫٠٠٠ بينما يبلغ عدد الذكور البالغين بالمنطقة حوالى ٩٠٫٠٠٠ شخص . ويقدر عدد السكان فى منطقة المشروع بما لا يقل عن نصف مليون نسمة ، ويضاف إليهم حوالى ١٥٠٫٠٠٠ شخص يفدون إليها فى موسم جمع المحصول . ومعنى هذا أن الدخل الذى يحصل عليه المستأجرون يقسم على عدد كبير من الأفراد .

وتقسم الأرباح الصافية بين الشركاء الثلاثة وهم المزارعون والحكومة ولجنة الجزيرة (وكانت محلهـــا الشركات قبل تأميم المشروع فى عام ١٩٥٠) بالنسب المئوية التالية :

٤٠ للزراع المستأجرين ، ٤٠ للحكومة ، ٢٠ للجنة . ويلاحـظ أن المصروفات المتعلقة بالحلج والنقل والتسويق تخصم من الإيرادات الإجمـــالية قبل التوزيع . وعلى كل من الشركاء التزامات إزاء النصيب الذى يحصل عليه :

١ — فعلى الحكومة أن توفر تسهيلات الأرض والمـــاء والأبحاث . وهى تستخـدم قدراً كبيراً من الدخل الذى يؤول إليهـــا فى سداد القروض التى سبق عقدها لتمويل المنشئات الهندسية الكبرى التى تكلفت حوالى ١٣٫٨ مليون جنيه (استرليني) .

٢ — وعلى المستأجر توفير العمال اللازمين لإنتاج المحاصيـــل وتسليمها إلى المحطات التى أقيمت خصيصاً لهذا الغرض . وحيازته مكفولة ما دام يحافـــظ على المستوى المطلوب من الكفاية . وبالإضافة إلى نصيبه من ايراد محصول القطن ،فإن له الحق الكامل فى المحاصيل الأخرى .

٣ — أما المسئوليات الملقاة على عاتق اللجنة فتتلخص فيما يأتى :

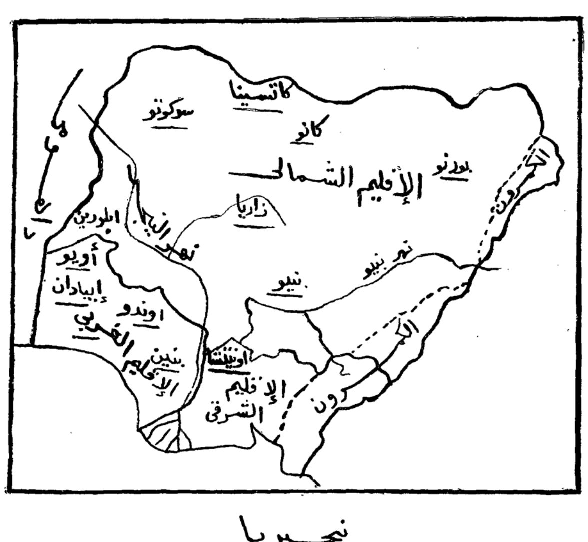
(ا) ادارة المشروع بتوفير المعدات الرأسمالية وصيانتها مثل المحالج والبيوت والمكاتب والترع الصغيرة .

(ب) تمويل النقل والحلج والتسويق .

(ح) إقراض المستأجرين — إذا دعت الحال — للإنفاق على عملياتهم الزراعية .

(ى) المحافظة على مستوى البذور والعمل على تحسينها وإحلال غيرها مما هو أفضل غلة .

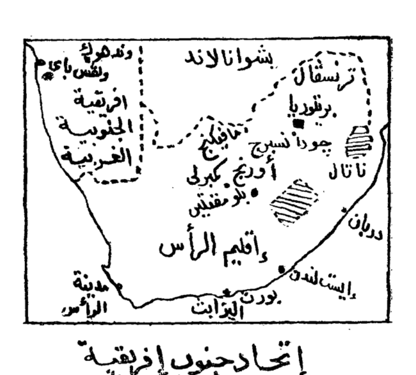
هذا هو المشروع الذى أخذ ينتشر من حيث قواعده الرئيسية لا فى السودان وحده فحسب كما فى منطقة زاندى بل وفى بلاد إفريقية أخرى، مثل مشروع دامنجو فى غانة ومشروع مُكوا فى نيجيريا ؛ وإنه ليمثل أحد الأساليب التى طبقت لمحاولة تحسين مستوى الإستغلال الزراعى فى البلدان المتخلفة .


كاتسينا
سوكوتو
كانو
بورنو
الإقليم الشمالي
زاريا
نهر النيجر
نهر بنيو
بنيو
الورين
أويو
إيبادان
اوندو
الإقليم الغربي
بنين
اونيتشا
الإقليم الشرقي

نيجيريا



اتحاد افريقية الوسطى
وافريقية الشرقية



إتحاد جنوب إفريقية


غينيا
سييرا
ليونى
المقاطعة الغربية
جولا نشوال
تلالا
يومى
المقاطعة الوسطى
سلسلة
نمبا
ساحل
العاج
مونروفيا
باسا
المقاطعة الشرقية
سلسلة
بوتو
المحيط
الأطلسى

ليبيريا

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد
القاهرة

الثمن ٣٠ قرشاً

مؤسسة طباعة الألوان المتحدة